

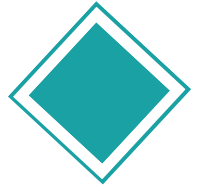


الدليل الإرشادي لممارسة إدارة مخاطر الكوارث في  
الأردن على المستوى المحلي

2025

Guiding Document for the Localization of  
Disaster Risk Management in Jordan





تتقدم وزارة الإدارة المحلية (MoLA) بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الشركاء الذين أسهموا في إعداد "الدليل الإرشادي لممارسة ادارة مخاطر الكوارث في الأردن على المستوى المحلي".

وقد تولت الوزارة قيادة هذا الجهد الوطني بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، نيابةً عن الحكومة الأردنية، من خلال وحدة إدارة الأزمات والطوارئ التي تديرها المهندسة جمانة العبادي.

كما قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة ميرسي كور الدعم المالي والفني، بتمويل من السفارة السويسرية في الأردن ومؤسسة زيورخ، مما أسهم في إنجاز هذا العمل.

وقد تم إعداد هذا الدليل بجهود فريق عمل متخصص، ونخص بالشكر والتقدير الدكتور سعود القرعان، والسيد فيصل القرعان، والسيد صالح تيسير، والسيدة صبا سعود، لما بذلوه من جهود قيمة كان لها أثر واضح في تطوير المحتوى وضمان ملاءمته للواقع المحلي.

ويطيب للوزارة أن تعبر عن تقديرها العميق لجميع الجهات التي شاركت بخبراتها وملاحظات، وفي مقدمتها: مديرية الأمن العام والمديرية العامة للدفاع المدني ووزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة البيئة والمركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية وأمانة عمان الكبرى والمركز الوطني للبحوث الزراعية ووزارة الأشغال العامة والإسكان ودائرة الأرصاد الجوية الأردنية، إضافة إلى كافة البلديات المشاركة على إسهاماتهم وآرائهم التي أثرت هذا الدليل.

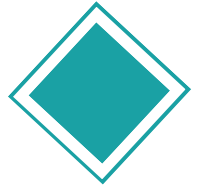
إنّ هذا الإنجاز الوطني ما كان ليتحقق لولا التزام كافة الشركاء وتعاونهم بروح المسؤولية والعمل المشترك، وهو ما عزز من جاهزية مؤسساتنا الوطنية، ودعم قدرتها على الصمود، وأسهم في إرساء أسس مستقبل أكثر أمانًا واستدامة.



الصفحة

الموضوع

1	1. المقدمة
1	1.1 الهدف
1	1.2 الأساس المنطقي لدعم ممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي
1	1.3 رؤية الدليل الإرشادي
1	1.4 التوافق الاستراتيجي
1	1.4.1 التوافق مع متطلبات الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023 - 2030)
2	1.4.2 التوافق مع إطار عمل سيندائي للحد من مخاطر الكوارث (2015 - 2030)
3	1.5 اعتبارات مهمة للدليل الإرشادي
4	2. وضع المخاطر في الأردن
4	2.1 الوصف العام
5	2.2 الخطر الزلزالي
7	2.3 خطر الفيضانات المفاجئة
9	2.4 خطر الجفاف
9	2.5 المخاطر المرتبطة بالطقس
10	2.6 خطر الجراد
10	2.7 المخاطر الصحية
12	2.8 خطر اللجوء
15	3. تحليل الواقع والتوافق الاستراتيجي المتوقع
15	3.1 الممارسة الحالية لإدارة المخاطر على المستوى الوطني والمحلي - المعوقات والتحديات وفرص التحسين
15	3.1.1 منظومة ادارة المخاطر والأزمات في الأردن
15	3.1.2 المعوقات والتحديات على المستوى الوطني
16	3.1.3 المعوقات والتحديات على المستوى المحلي - البلديات
16	3.1.4 فرص التحسين لتعزيز اللامركزية وإدارة المخاطر والأزمات على المستوى المحلي
17	3.2 تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر
24	4. التنسيق المؤسسي والحوكمة
24	4.1 تأسيس وحدة تنظيمية (إدارة او قسم او وحدة) - مسؤولة عن التعامل مع المخاطر وحالات الطوارئ وادارتها
24	4.1.1 مقدمة
23	4.1.2 منهجية العمل وجمع المعلومات
23	4.1.3 مخرجات ورش العمل حسب مداخلات واقتراحات المشاركين
27	4.1.4 البناء التنظيمي المقترح لوحدة الحد من مخاطر الكوارث والأزمات وإدارتها
30	4.1.5 أهداف وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات والمبادرات والمؤشرات المقترحة
37	4.2 السياسة المقترحة لوحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات
37	4.2.1 هدف السياسة
32	4.2.2 المبادئ التوجيهية للسياسة
33	4.2.3 نطاق تطبيق السياسة
33	4.2.4 الأدوار والمسؤوليات
33	4.2.5 إطار عمل سياسة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات



الصفحة

الموضوع

5. ادماج التغيير المناخي والتنمية المستدامة في عملية إدارة مخاطر الكوارث ..... 43

5.1 المقدمة ..... 43

5.2 المنهجيات والإجراءات المقترحة ..... 43

5.2.1 مواءمة السياسات والمؤسسات ..... 43

5.2.2 تقييم المخاطر المناخية المحلية ..... 43

5.2.3 بناء القدرات لموظفي البلديات ..... 44

5.2.4 الحلول القائمة على الطبيعة والبنية الأساسية ..... 44

5.2.5 المشاركة المجتمعية ..... 44

5.2.6 البنية التحتية وتكامل التكنولوجيا ..... 44

5.2.7 التعبئة المالية وآليات التمويل ..... 44

5.2.8 الرصد والتقييم والتعلم ..... 45

5.3 أمثلة على المشاريع المقترحة ..... 45

5.4 أمثلة على المشاريع المنفذة / قيد التنفيذ التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها ..... 45

6. استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن ..... 47

6.1 مقدمة ..... 47

6.2 تحليل الوضع الحالي ..... 47

6.3 تحديد الأولويات ..... 48

6.4 تنوع مصادر التمويل ..... 48

6.5 تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي ..... 49

6.6 التنفيذ والادارة ..... 49

6.7 اعتبارات هامة ..... 51

6.8 أمثلة على بعض الجهات الداعمة في مجال إدارة المخاطر والأزمات ..... 51

6.8.1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن UNDP ..... 51

6.8.2 منظمة ميرسي كور MERCY CORPS ..... 53

6.8.3 الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) ..... 54

6.8.4 البنك الدولي في الأردن ..... 55

6.8.5 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية ..... 56

6.8.6 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ..... 57

7. أفضل الممارسات والنماذج العالمية في ممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي ..... 58

7.1 أفضل الممارسات العالمية ..... 58

7.1.1 التخطيط والتقييم المسبق للمخاطر ..... 58

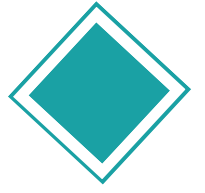
7.1.2 ادماج التغيير المناخي والتنمية المستدامة في عملية إدارة مخاطر الكوارث ..... 58

7.1.3 استخدام التكنولوجيا ..... 58

7.1.4 تعزيز التعاون والتنسيق ..... 58

7.1.5 تعزيز القدرات المحلية ..... 59

7.1.6 إشراك المجتمع ..... 59




## الصفحة

## الموضوع

59	.....7.1.7 التمويل المحلي المستخدم
59	.....7.2 أفضل التجارب العالمية التي يمكن الاستفادة منها
60	.....7.2.1 تجربة اليابان في إنشاء مراكز تدريب مجتمعية وإجراء تمارين دورية للمجتمع
61	.....7.2.2 تجربة تركيا في التعامل مع مخاطر الزلازل
	.....7.2.3 تجربة مدينة دبي / الامارات العربية المتحدة في إدارة مخاطر الكوارث والأزمات وتعزيز القدرة على الصمود (المرونة)
62	.....
63	.....3. خطة بناء القدرات





1

# الفصل الأول: المقدمة

## 1. المقدمة

### 1.1 الهدف

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا العمل في إعداد وثيقة إرشادية لدعم ممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن، ومعالجة المخاطر المحددة التي تواجهها. تم تطوير هذا الدليل الإرشادي ليكون بمثابة إطار استراتيجي لدمج ممارسات إدارة مخاطر الكوارث المحلية ضمن هيكل الحوكمة في الأردن، وتمكين الإدارات المحلية من الاضطلاع بأدوار استباقية في الحد من المخاطر، والاستعداد، والاستجابة، والتعافي.

### 1.2 الأساس المنطقي لدعم ممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي

التنوع الجغرافي والتركيبية السكانية في الأردن، إلى جانب تعرضه للمخاطر الطبيعية والبشرية، يتطلبان أن تكون إدارة مخاطر الكوارث مستجيبة للاحتياجات والمخاطر المحلية. تعتبر إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي ضرورية للاستجابة في الوقت المناسب، وضمان كفاءة الموارد، وتطبيق ممارسات إدارة مخاطر تراعي الجوانب الثقافية، وخاصة في المناطق عالية المخاطر. إن ملف المخاطر الخاص بالأردن - والذي يتراوح من الفيضانات المفاجئة والزلازل إلى تدفقات اللاجئين - يتطلب أن تكون إدارة مخاطر الكوارث قابلة للتكيف والاستجابة على المستوى المحلي بشكل فاعل، حيث أظهرت التجارب العالمية أن إشراك المجتمعات المحلية في إدارة مخاطر الكوارث يمكن أن يقلل بشكل كبير من أوقات الاستجابة ويحسن من كفاءة التعافي.

### 1.3 رؤية الدليل الإرشادي

أردن قادر على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث من خلال تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة في قيادة جهود إدارة مخاطر الكوارث بدعم من الحوكمة المحلية القوية، والاستخدام المستدام للموارد، والشراكات الفاعلة. إن النهج اللامركزي يعمل على تمكين السلطات المحلية، ويتماشى مع إطار إدارة مخاطر الكوارث الوطني في الأردن، ويساهم في نهج شامل يوضح الأدوار والمسؤوليات لجميع الشركاء في مواجهة مخاطر الكوارث

### 1.4 التوافق الاستراتيجي

تم موازنة هذا الدليل الإرشادي مع الأطر والمبادئ التوجيهية الدولية (مثل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث)، والأولويات والاستراتيجيات والسياسات الوطنية ذات الصلة، مثل استراتيجية الأردن الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023 - 2030)، السياسة الوطنية للتغير المناخي في المملكة الأردنية الهاشمية (2022 - 2050)، ومبادرة "الشباب من أجل العمل المناخي - إشراك الشباب الأردني في صنع السياسات المناخية"، وغيرها لضمان نهج متكامل يلبي المعايير الدولية والمتطلبات الوطنية. فيما يلي وصف تفصيلي للتوافق الاستراتيجي للدليل الإرشادي:

#### 1.4.1 التوافق مع متطلبات الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023 - 2030)

تم ذكر موضوع اللامركزية في إدارة المخاطر على المستوى المحلي ضمن الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023 - 2030) في أكثر من موقع.

فقد تم ذكرها كواحدة من نقاط الضعف ضمن تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات:

- ◆ "لا توجد آلية فعالة لضمان تنسيق أنشطة إدارة مخاطر الكوارث بين القطاعات وبين المستوى المركزي والمحلي"
- ◆ "عدم وجود ميزات محددة للاستجابة والتعافي على المستوى الوطني والمحلي"
- ◆ "التداخل وعدم الوضوح في تحديد الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات على المستوى المركزي وبين المستوى المركزي والمحلي"

كما تم ذكر هذا الموضوع ضمن المبادئ التوجيهية للمبادرات والأنشطة الرئيسية المقترحة التي يمكن أن تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية "يقتضي الحد من مخاطر الكوارث تشارك وتوزيع المسؤوليات من جانب الحكومة المركزية والسلطات الوطنية ذات الصلة (بحسب ما تقتضيه الحاجة، مع مراعاة نظام الحوكمة فيها) والقطاعات والجهات المعنية المختلفة"

أيضا تم ذكر هذا الموضوع ضمن الأدوات المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية: "اللامركزية - التخطيط الإستراتيجي على المستوى الوطني، والتنفيذ العملي على المستوى المحلي"، حيث نقتبس مما ورد في الاستراتيجية: "خلال السنوات القليلة الماضية (وبدعم من قانون الإدارة المحلية لسنة 2021)، قامت الحكومة الأردنية بشكلٍ ممنهج بتفويض مجموعة من المسؤوليات من المستويات الوطنية (المركزيّة) الى المحلية (اللامركزيّة)، حيث يمكن لهذا الإجراء أن يكون له نتائج إيجابية على الحد من مخاطر الكوارث. إنّ تقاسم المسؤوليات بين المستويات المركزيّة والمحلية من الحكومة يساعد على تعميم الحد من مخاطر الكوارث عبر الهياكل الحكومية، فضلا عن إعطاء المستويات المحلية إحساسا أكبر بالملكية والمسؤولية كونهم أقرب إلى المجتمعات المتأثرة وذات العلاقة المباشرة. تطبيق مبدأ اللامركزية يمكن أن تكون له نتائج إيجابية بسبب أن مؤسسات الحكم المحلي أقل تسييسا من مؤسسات الحكومة المركزيّة، والذي يمكن أن يسهل تطوير شراكات بين القطاع العام وقطاعات المنظمات غير الحكومية لتعزيز القدرات المحلية".

في ملحق الواجبات على المستوى الوطني ضمن الاستراتيجية الوطنية، فقد تم ذكر وزارة الإدارة المحلية ضمن الجهات الداعمة لعملية "تحليل وتقييم الإطار المؤسسي المعني بعملية إدارة والحد من مخاطر الكوارث والأزمات (مهام، واجبات، هياكل وإمكانات) وتحديد نقاط الضعف والقوة فيها بهدف تحسينها".

#### 1.4.2 التوافق مع إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث (2015 – 2030)

يعدّ إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) إطاراً عالمياً يهدف إلى تعزيز المرونة وتقليل الخسائر الناتجة عن الكوارث من خلال التخطيط الشامل، وإشراك المجتمعات المحلية، وتطوير القدرات الوطنية والمحلية. وهو يركز ضمن أولويات العمل والمبادئ التوجيهية على تعزيز اللامركزية وبناء قدرات البلديات.

ركّز إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) على تبني نهج اللامركزية ودعم السلطات المحلية (البلديات) في ممارسة أنشطة الحد من المخاطر وإدارة الازمات على المستوى المحلي ضمن مبادئه التوجيهية: الفقرة 19 - "من الضروري تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بوسائل تشمل توفير الموارد والحوافز وتخويل مسؤوليات اتخاذ القرارات، حسبما يقتضيه الأمر"، وكذلك ضمن الأولوية الثانية المتمثلة بتعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها: الفقرة 27 - ح: "تمكين السلطات المحلية، حسب الاقتضاء، عبر الوسائل التنظيمية والمالية، من العمل والتنسيق مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمهاجرين في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي" وتم التركيز على هذا الموضوع في عدة نقاط محورية

ضمن هذا الاطار. فقد تم ذكرها كواحدة من نقاط الضعف ضمن تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات:

### التوافق مع أولويات إطار عمل سينداي - الأولوية الأولى: فهم مخاطر الكوارث:

- ◆ إنشاء نظم معلومات محلية لتحليل وتقييم المخاطر باستخدام أدوات مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
- ◆ توعية المجتمعات المحلية بالمخاطر من خلال حملات تعليمية وبرامج تدريبية.

### التوافق مع أولويات إطار عمل سينداي - الأولوية الثانية: تعزيز الحوكمة لإدارة مخاطر الكوارث:

- ◆ تعزيز اللامركزية من خلال تمكين البلديات من تطوير خطط محلية متكاملة لإدارة المخاطر.
- ◆ وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة تحدد دور البلديات في إدارة المخاطر بالتنسيق مع الجهات الوطنية.

### التوافق مع أولويات إطار عمل سينداي - الأولوية الثالثة: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز المرونة:

- ◆ تحسين البنية التحتية المحلية لتكون أكثر قدرة على مقاومة الكوارث، مثل تطوير أنظمة الصرف الصحي لمواجهة الفيضانات.
- ◆ تشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة في مشاريع مستدامة للحد من المخاطر.

### التوافق مع أولويات إطار عمل سينداي - الأولوية الرابعة: تعزيز التأهب والاستجابة الفعالة:

- ◆ تطوير خطط طوارئ محلية محدثة وشاملة تعتمد على تقييم المخاطر على المستوى المحلي.
- ◆ إنشاء فرق استجابة محلية وتدريبها بشكل منتظم بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية.

## 1.5 اعتبارات مهمة للدليل الإرشادي

- ◆ تم اعداد هذا الدليل الإرشادي بناء على فهم المهام والاهداف الرئيسية لمشروع "اعداد وثيقة ارشادية لممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي" والذي يتم تنفيذه من خلال منظمة ميرسي كور بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإدارة المحلية، ويدعم كذلك المشروع الآخر الذي يتم تنفيذه بالتزامن وهو "إعداد خطط استعداد على المستوى البلدي".
- ◆ يهدف المشروع الى تطوير وثيقة إرشادية شاملة وعملية لممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي، بحيث تمكن البلديات من دمج الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023-2030) بكفاءة في عمليات التخطيط المحلية الخاصة بها، مع الاهتمام بالقضايا المتقاطعة مثل التنمية المستدامة والتغير المناخي.
- ◆ سيعمل الدليل الإرشادي كإطار لتعزيز قدرات التنفيذ المحلية، وتلبية الاحتياجات المحلية المحددة، وتحديد تخصيص الموارد، وإنشاء آليات مراقبة الأداء، مع تعزيز الجهود المنسقة عبر جميع مستويات الحكومة.
- ◆ ان هذا المشروع يعمل تحت اشراف وزارة الادارة المحلية بالشراكة مع المركز الوطني للأمن وادارة الازمات، وحال الاعتماد النهائي لهذه الارشادات، فإن ملكيتها ومسؤولية انفاذها سوف تكون لوزارة الادارة المحلية.



2

**الفصل الثاني:  
وضع المخاطر  
في الأردن**

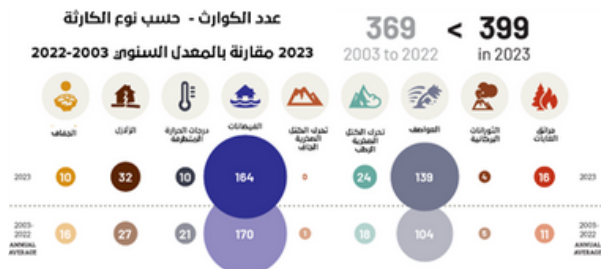
## 2. وضع المخاطر في الأردن

### 2.1 الوصف العام

تتزايد مخاطر الكوارث والأزمات الناتجة عنها في جميع أنحاء العالم، مع آثار مدمرة أكثر من أي وقت مضى، حيث تشير التقارير العالمية والمعلومات الإحصائية بأن عام 2023 كان له تأثيرات غير مسبوقه للكوارث، نتج عنها 399 كارثة، وأكثر من 86 ألف وفاة، وأكثر من 93 مليون مصاب، بالإضافة الى خسائر اقتصادية تجاوزت 200 مليار دولار (الشكل-1). كما تشير تلك التقارير والإحصاءات العالمية الى أنّ مخاطر الزلازل هي الأكثر تأثيراً على الخسائر البشرية بمعدل وفيات يزيد عن 35 ألف وفاة سنوياً، ومخاطر الفيضانات الأكثر تكرار بمعدل 170 فيضانا سنوياً خلال العشرين سنة الماضية (2003 - 2022). بينما كانت مخاطر العواصف السبب الرئيسي في الخسائر الاقتصادية بمعدل خسائر سنوي يزيد عن 95 مليار دولار امريكي (الشكل-2).



عدد الكوارث خلال العام 2023



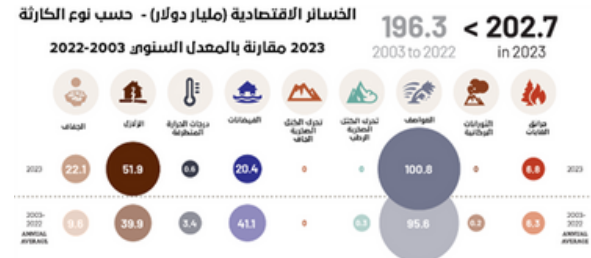
عدد الكوارث حسب نوع الكارثة 2023 مقارنة بالمعدل السنوي 2022-2003

الشكل 1: عدد الكوارث خلال عام 2023 مقارنة بالمتوسط السنوي 2003 - 2022

CRED. 2023: Disasters in Numbers. Brussels: CRED, 2024. [https://files.emdat.be/reports/2023\\_EMDAT\\_report.pdf](https://files.emdat.be/reports/2023_EMDAT_report.pdf)



عدد الوفيات حسب نوع الكارثة 2023 مقارنة بالمعدل السنوي 2022-2003



الخسائر الاقتصادية حسب نوع الكارثة 2023 مقارنة بالمعدل السنوي

الشكل 2: الخسائر البشرية والاقتصادية خلال عام 2023 مقارنة بالمتوسط السنوي 2003-2022

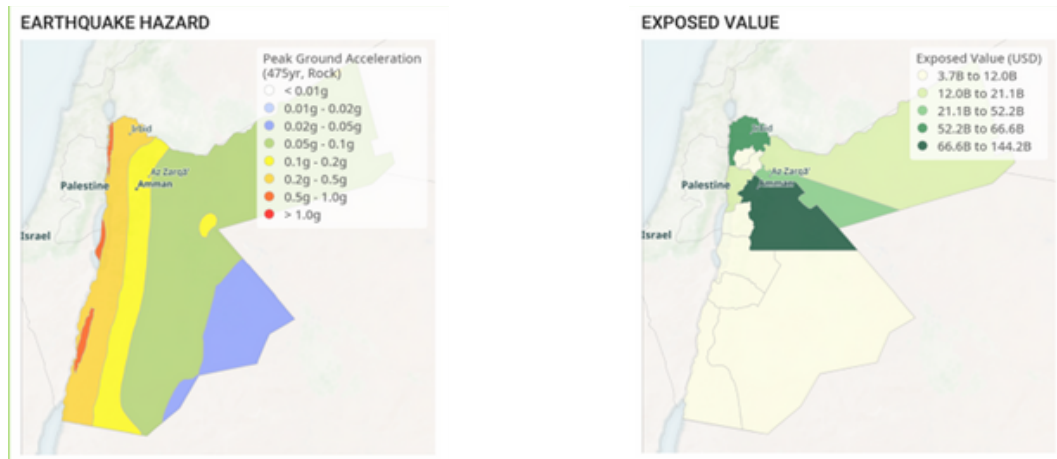
CRED. 2023: Disasters in Numbers. Brussels: CRED, 2024. [https://files.emdat.be/reports/2023\\_EMDAT\\_report.pdf](https://files.emdat.be/reports/2023_EMDAT_report.pdf)

تتوافق هذه الأرقام مع ما هو عليه الحال في الأردن، حيث تظهر التقارير والإحصاءات الرسمية (بحسب بيانات الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 2023-2030) بأن المخاطر المرتبطة بالطقس (مع التأثير المتزايد للتغير المناخي) هي الأكثر تكراراً والأكثر تأثيراً على الخسائر البشرية والاقتصادية. حيث تعتبر الفيضانات المفاجئة التي حدثت في 25 أكتوبر 2018 واحدة

من أكبر الكوارث الطبيعية التي حدثت في الأردن منذ فيضان معان عام 1966، حيث تسببت 22 دقيقة فقط من الأمطار في حدوث فيضانات مميتة أدت إلى مقتل 21 شخصا، بينهم 16 طالب في وادي زرقاء ماعين في منطقة البحر الميت. وبعد أسبوعين من تلك الكارثة، في 10 نوفمبر 2018، ضربت فيضانات مفاجئة أخرى عدة مناطق، بما في ذلك منطقة البترا السياحية، مما أسفر عن وإجبار آلاف السياح على مغادرة المنطقة. كما أن خطر الزلازل في الأردن (إن حدث لا قدر الله)، -سوف يؤدي إلى خسائر جسيمة بالأرواح والممتلكات، وذلك بحسب الدراسات العديدة لتقييم الخطر الزلزالي لمدينتي عمان والعقبة خلال الفترة (2007-2011) بدعم وتنفيذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يلي وصف تفصيلي للمخاطر الرئيسية في البلاد.

## 2.2 الخطر الزلزالي

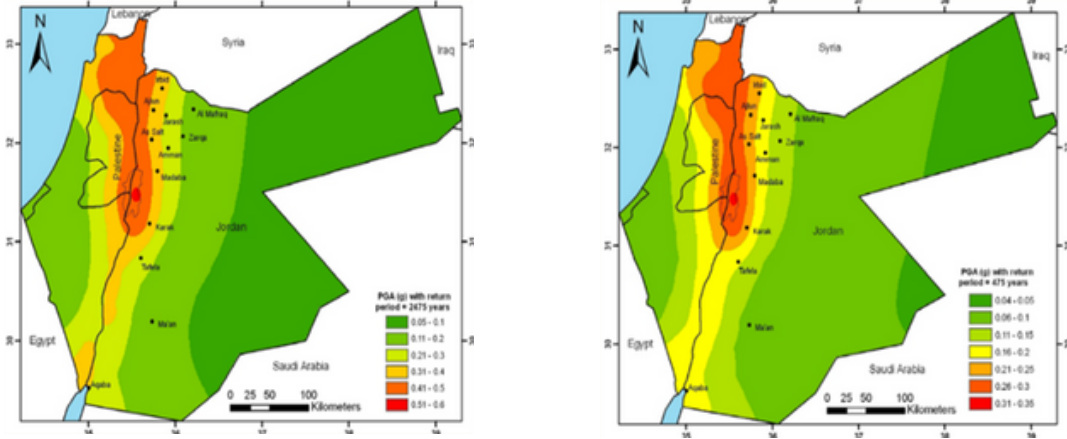
إن أغلب الأدبيات والمراجع الموثوقة تصف الخطر الزلزالي في الأردن على أنه متوسط المستوى، وهذا يعني أنه لا ينبغي التغاضي عن هذا الخطر، ولكن لا ينبغي لنا أن نبالغ فيه أيضا. إن الخطر الزلزالي المدمر في الأردن (أكثر من 6 درجات على مقياس ريختر) يتميز باحتمالية حدوثه المتوسطة إلى المنخفضة، ولكن عواقبه قد تكون كارثية. ولهذا، نحتاج إلى الاستعداد لأي سيناريو قد يكون له تأثير كارثي - التخطيط للأسوأ والأمل في الأفضل. إن ملف المخاطر الزلزالية في الأردن، الذي أعدته مؤسسة النموذج العالمي للزلازل (GEM) يلخص المقاييس الرئيسية للمخاطر الزلزالية، مما يسمح لأصحاب المصلحة في إدارة المخاطر بالحصول على نظرة عامة على المخاطر في البلاد. يقدم الملف معلومات ذات صلة، مثل المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات المخاطر والخرائط التي تصور التوزيع الجغرافي للمخاطر والتعرض والخسائر. إن قيم المخاطر المقدمة هي نتائج تحليل المخاطر القائم على الأحداث، حيث يتم محاكاة 100,000 عام من الزلازل (الشكل 3).



الشكل 3: خطر زلزال الأردن (يمثل ذروة تسارع الأرض لفترة عودة متوسطة تبلغ 475 عاما على الصخور) والقيمة المعرضة (يمثلها التوزيع المحلي لقيمة استبدال المباني السكنية والتجارية والصناعية - التكاليف تمثل الدولار الأمريكي لعام 2021).

(Reference: Global Seismic Risk Profiles v2023.0.0 - <https://github.com/gem/risk-profiles/tree/v2023.0.0>)

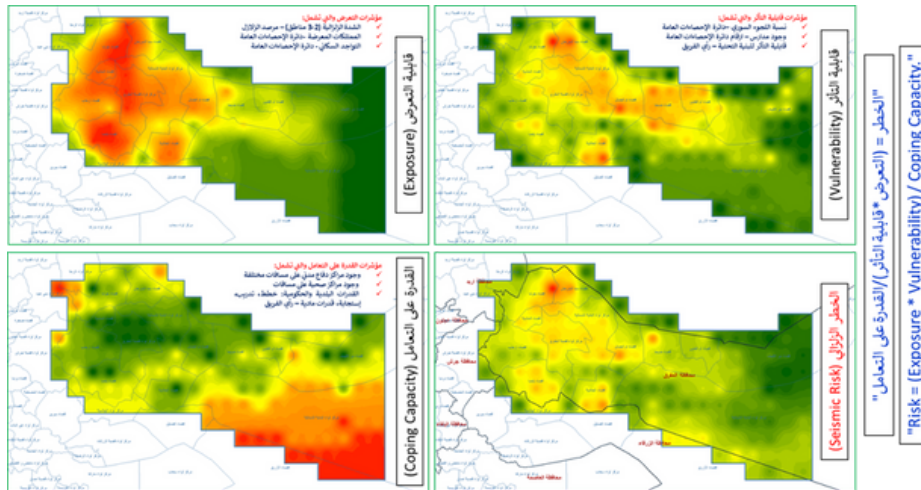
يعتبر صدع الأردن التحويلي (الذي يمتد من خليج العقبة في الجنوب إلى شمال سوريا على الحدود التركية، ويتكون من أجزاء رئيسية، بما في ذلك خليج العقبة ووادي عربة ووادي الأردن) المصدر الرئيسي للزلازل في الأردن. يعيش حوالي 80٪ من سكان الأردن على مسافة أقل من 30 كم من الصدع، وبالتالي فإن تأثير الخطر الزلزالي يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية عندما يتجاوز حجمه 6 درجات على مقياس ريختر. يوضح الشكل 4 تجزئة حركة الأرض الاحتمالية لمدن مختارة بفترة عودة تبلغ 475 و2475 عاما.



الشكل 4: تحليل حركات الأرض الاحتمالية لبعض المدن الأردنية المختارة

(Reference: Rasheed A. Jaradat, et al - Jordan Journal of Civil Engineering, Volume 2, No.2, 2008)

خلال العقدين الماضيين، تم إجراء العديد من تقييمات المخاطر الزلزالية التفصيلية على المستويات المحلية، وكان آخرها ضمن مشروع "تعزيز قدرات الحماية المدنية والإغاثة في الأردن - تقييم مخاطر المرفق" في عام 2022. وتظهر نتائج هذه الدراسة أن منطقة المرفق تقع على مسافة آمنة تقريبا مقارنة بالمناطق الأخرى في البلاد، ونتيجة لجيولوجيا المنطقة وطبيعة وثقافة المدينة العمرانية في المرفق، فهي واحدة من المناطق الأقل عرضة للمخاطر الزلزالية. نتيجة لتقييم المخاطر الزلزالية في المرفق، وجد أن بعض المناطق يمكن أن تتأثر نسبيا أكثر من غيرها (بناء على مؤشرات المخاطر والتعرض وقابلية التأثر). يمكن للتخطيط لتدابير التخفيف العملية أن يقلل من تأثير المخاطر الزلزالية بشكل كبير (الشكل 5).

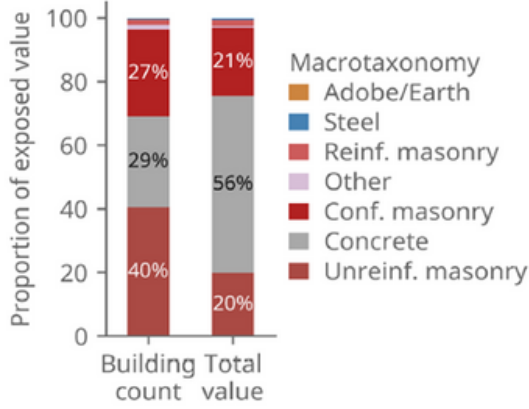


الشكل 5: تقييم المخاطر الزلزالية لمنطقة المرفق بناء على مؤشرات المخاطر المختلفة وبناء على الصيغة: المخاطر = (التعرض \* قابلية التأثر) / قدرات التعامل - التكيف. المرجع: مشروع "تعزيز قدرات الحماية المدنية والإغاثة في الأردن" - تقييم المخاطر في المرفق، 2022.

يختلف الخطر الزلزالي في الأردن من منطقة إلى أخرى بناء على الظروف الجيولوجية والمسافة إلى مصادر الزلازل وأنواع المباني وفئاتها، ويمكن تأكيد ذلك من خلال دراسة GEM التي تم التحقق من صحتها آخر مرة في فبراير 2024، الأشكال (6 - 8).

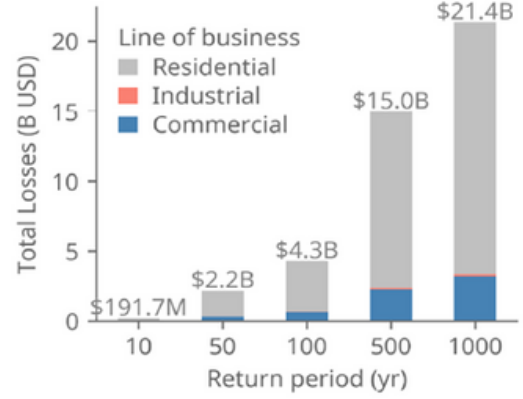
(<https://www.preventionweb.net/publication/jordan-seismic-risk-profile>)

### BUILDING CLASSES

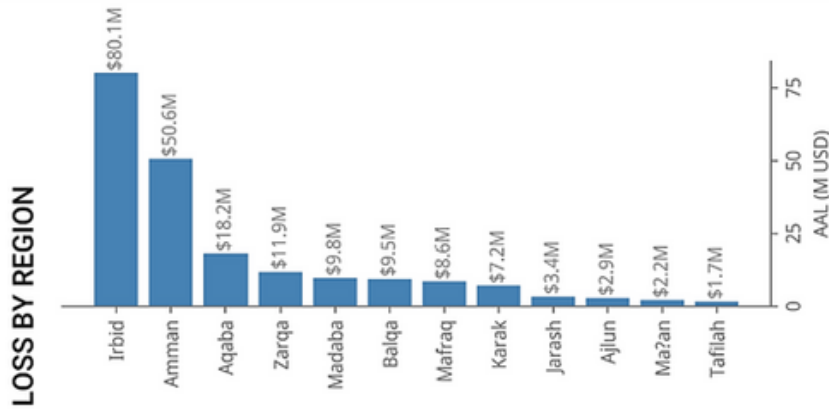


الشكل 7: منحنيات الخسارة: متوسط خسائر فترة العائد لفترات العائد المتوسطة 10، 50، 100، 500، و1000 سنة.

### LOSS CURVES



الشكل 6: فئات المباني: نسبة المباني من حيث العدد وقيمة الاستبدال موزعة على فئات التصنيف الكلي المختلفة



الشكل 8: الخسارة حسب المنطقة: متوسط الخسارة السنوية حسب المناطق.

## 2.3 خطر الفيضانات المفاجئة

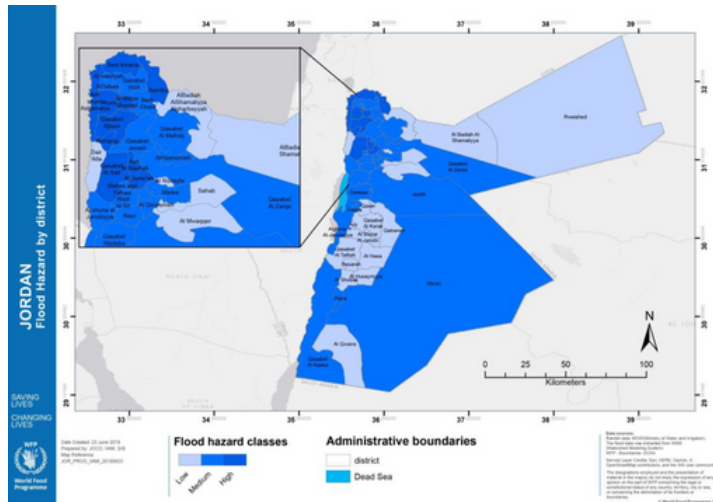
يواجه الأردن خطراً كبيراً من الفيضانات المفاجئة، خاصة مع تزايد تأثير التغير المناخي على تكرار وشدة هطول الأمطار. وتتأثر مخاطر الفيضانات المفاجئة في الأردن بعوامل متعددة، بما في ذلك تقلبات هطول الأمطار الموسمية، والخصائص الطبوغرافية والمورفولوجية، وتغيرات استخدام الأراضي.

يتسم مناخ الأردن بظروف جافة إلى شبه جافة مع تقلبات عالية في درجات الحرارة وهطول أمطار محدودة، ولكن شديدة. وغالباً ما تحدث الفيضانات المفاجئة بعد هطول أمطار غزيرة تتجاوز القدرة الاستيعابية للتربة ولسطح الأرض. بالإضافة إلى هطول الأمطار الغزيرة، فإن العوامل التالية هي العوامل الرئيسية المساهمة في الفيضانات المفاجئة في الأردن:

◆ أنظمة الأودية: تعمل أنظمة الأودية الطبيعية على توجيه مياه الأمطار أثناء العواصف الشديدة، مما يزيد من سرعة الجريان السطحي واحتمال حدوث فيضانات مفاجئة.

◆ أنواع التربة: تقلل التربة غير المنفذة في مناطق معينة من تسرب المياه، مما يتسبب في جريان سطحي سريع.

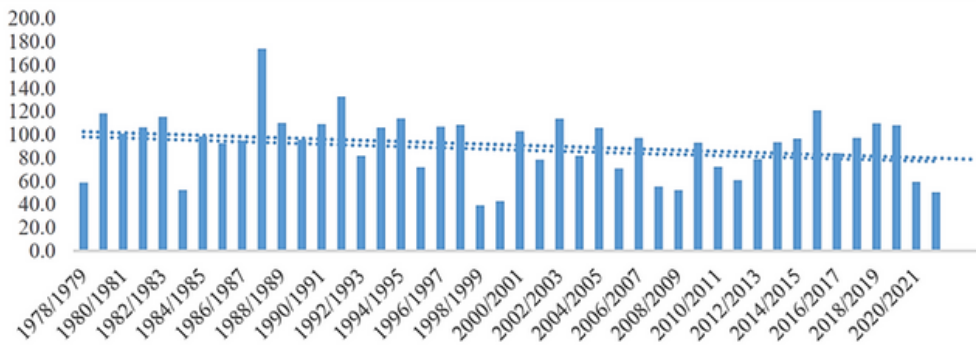
- ◆ التحضر: تفتقر المناطق الحضرية الكثيفة، وخاصة عمان، إلى تصريف كافي لمياه الأمطار، مما يزيد من تراكم المياه السطحية أثناء هطول الأمطار الغزيرة.
- وفقا لما سبق، فيما يلي المناطق الرئيسية المعرضة للفيضانات المفاجئة في الأردن:
- ◆ المرتفعات الشمالية ومنطقة عجلون: تتمتع هذه المنطقة بأعلى معدل هطول للأمطار في الأردن، حيث تتلقى ما بين 400-600 ملم سنويا. يؤدي الجمع بين المنحدرات الشديدة والغطاء النباتي المحدود إلى جريان سطحي سريع، مما يجعل المناطق المحيطة بعجلون وجرش عرضة للفيضانات المفاجئة.
- ◆ حوض عمان والزرقاء: تواجه المناطق الحضرية في حوض عمان والزرقاء مخاطر الفيضانات المفاجئة بسبب التوسع الحضري وعدم كفاية البنية التحتية لتصريف المياه. المناطق المنخفضة والواديان داخل عمان، وخاصة في مناطق وسط المدينة، هي مواقع متكررة للفيضانات المفاجئة بسبب تجمع المياه.
- ◆ وادي الموجب ووادي الزرقاء: يعد وادي الموجب من أكثر المناطق عرضة بسبب تضاريسه شديدة الانحدار وميله إلى توجيه كميات كبيرة من الجريان السطحي إلى المناطق المنخفضة. حوض الزرقاء، وهو منطقة أخرى معرضة للفيضانات، يجمع المياه من الأراضي الحضرية والزراعية، مما يؤدي إلى تجمع المياه التي يمكن أن تؤثر على المدن المحيطة.
- ◆ المناطق الجنوبية وحوض البحر الميت: في حين أن المناطق الجنوبية من الأردن أكثر جفافا، إلا أنها لا تزال تعاني من الفيضانات المفاجئة. على سبيل المثال، حوض البحر الميت معرض للخطر بسبب تدفق المياه السريع من المرتفعات المحيطة إلى الحوض المنخفض، وخاصة خلال أحداث هطول الأمطار النادرة، ولكن الشديدة (الأمطار الومضية).
- في عام 2019، أنتج برنامج الأغذية العالمي (WFP) خريطة لمخاطر الفيضانات المفاجئة في الأردن، وتم إنتاج هذه الخريطة من خلال دمج مخرجات نظام نمذجة مستجمعات المياه مع أدوات التحليل المكاني لنظام المعلومات الجغرافية، وتم إنتاج هذه الخريطة بناء على بيانات شدة هطول الأمطار الوطنية من وزارة المياه والري باستخدام منحنى IDF، ونموذج الارتفاع الرقمي 30 متر وحدود المنطقة (الوحدة الإدارية من المستوى الثاني) (الشكل 9). وأظهرت النتائج أن المناطق الشمالية المكونة من عشرة ألوية (الرمثا، بني كنانة، الشونة الشمالية، الكورة، المزار الشمالي، قصبه عجلون، كفرنجة، قصبه السلط، عين الباشا والجامعة)، هي الأكثر عرضة للفيضانات وبالتالي تم تصنيفها على أنها عالية المستوى من خطر الفيضانات، في حين أظهرت الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلاد قابلية منخفضة لحدوث الفيضانات.



الشكل 9: برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، خريطة مخاطر الفيضانات في الأردن، يونيو 2019

#### 2.4 خطر الجفاف

عزّفت سياسة قطاع المياه لإدارة الجفاف التي وضعتها وزارة المياه والري في عام 2023 الجفاف بأنه الحالات والظروف الناتجة عن نقص تخزين المياه بسبب نقص هطول الأمطار على مدى فترة زمنية. وللجفاف عدة أنواع منها الجفاف الجوي والزراعي والهيدرولوجي، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وأشارت بيانات دائرة الأرصاد الجوية الأردنية ونتائج دراسات محلية ودولية مختلفة إلى تغيرات سلبية في درجات الحرارة وهطول الأمطار في الأردن وزيادة محتملة في حدوث وشدة الجفاف. وأشارت السجلات للفترة 1978-2021 إلى تغير مناخي واضح على مستوى الدولة كما هو موضح في الشكل 10:



الشكل 10: نمط هطول الأمطار في الأردن خلال الفترة 1978-2021

أشارت العديد من الدراسات إلى أن حوض نهر الأردن سيشهد جفافاً أكثر حدة في الفترة 2031-2060 مقارنة بالفترة 1961-1990، مع توقع زيادة حالات الجفاف الشديدة. لقد حدثت حالات جفاف متتالية في الأردن ثلاث مرات على الأقل في السنوات الأربعين الماضية. ومن المتوقع أن يزداد التردد كل 20-25 عاماً، مع حدوث جفاف خفيف كل 3 إلى 4 سنوات وجفاف شديد كل 6 إلى 7 سنوات. وبالتالي، مع زيادة حالات الجفاف والتأثير السلبي لتغير المناخ، فإن توافر موارد المياه التقليدية الداخلية على المدى الطويل سوف ينخفض بشكل أكبر من المستويات الحالية البالغة 65 متر مكعب / سنوياً إلى 46 متر مكعب / سنوياً للفرد.

ولن تقتصر تأثيرات الجفاف على قطاع المياه، بل ستمتد إلى القطاع الزراعي من خلال نقص وسوء توزيع الأمطار مما يؤدي إلى انخفاض أحجام إنتاج المحاصيل، بالإضافة إلى القطاع الصحي الذي سيتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالجفاف. وتتعلق التأثيرات المعروفة بنقص المياه أو استخدام مصادر المياه الهامشية، مما قد يؤثر سلباً على الخدمات الصحية المقدمة للسكان. بشكل عام، أدت التأثيرات السلبية للجفاف التاريخي المسجل في الأردن إلى جفاف الينابيع وانحسار تصريف المياه الأخرى، وانخفاض منسوب المياه الجوفية بنحو متر واحد سنوياً في السنوات الثلاثين الماضية، وانخفاض تدفق المياه السطحية والواديان الجانبية في وادي الأردن، وانخفضت معدلات تخزين المياه (بأقل من 50%) في السدود الرئيسية في السنوات العشرين الماضية.

#### 2.5 المخاطر المرتبطة بالطقس

أثرت المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل متزايد على الأردن في الآونة الأخيرة، مثل درجات الحرارة الشديدة والعواصف، وحتى المخاطر المرتبطة بها، مثل الجفاف والفيضانات والانزلاقات الأرضية. تتزايد هذه التهديدات في التكرار والشدة بسبب تغير

المناخ. يؤثر تغير المناخ على قطاعات مختلفة بما في ذلك الزراعة والتنوع البيولوجي والأنظمة الحضرية والمجتمع والمياه والصحة، حيث تكون خيارات التكيف ضرورية للتخفيف من آثاره. تظهر لنا إحصائيات الأحداث المناخية خلال السنوات الماضية (بحسب الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر واعتماداً على بيانات دائرة الأرصاد الجوية) أن الأردن تعرض للعديد من هذه الأحداث، والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة، كما أصبحت قابلية التعرض لهذه المخاطر أكبر من الماضي، بسبب ضعف البنية التحتية، والنمو الحضري غير المخطط الذي لا يأخذ هذه المخاطر في الاعتبار، وانتشار السكن العشوائي، وغيرها من الممارسات غير محسوبة العواقب.

### 2.6 خطر الجراد

يعد الجراد الصحراوي من أخطر الآفات التي تهدد الإنتاج الزراعي للإنسان والغذاء وسبل العيش. وقد يكون الجراد من أقدم الحشرات التي تم تسجيلها كأفة قاتلة وخطيرة، وذلك لقدرته على التكاثف في ظل ظروف بيئية ومناخية مختلفة في مناطق واسعة جداً. ونظراً لقدرة الجراد الصحراوي على الطيران لمسافات طويلة والهجرة السريعة من مكان إلى آخر، فإن الجراد يعتبر وباءً دولياً لا يمكن السيطرة عليه من قبل دولة واحدة أو حتى مجموعة من الدول دون تعاون دولي.

يشكل تهديد الجراد خطراً كبيراً على الأردن نظراً لموقعه الجغرافي في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي تتأثر أحياناً بأسراب الجراد الصحراوي القادمة من أفريقيا وشبه الجزيرة العربية وغيرها من المناطق المجاورة. يعتبر خطر (آفة) الجراد من المخاطر التي تسبب بتأثيرات كارثية على المستوى الزراعي والبيئي والاقتصادي، وكون الأردن من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة (حيث يساهم هذا القطاع بحوالي 5% من الناتج القومي المحلي)، فإن هذا الخطر يجب النظر إليه من خلال تواقعه التي تؤثر على المعيشة وعلى الأمن الغذائي كذلك. إن تأثير الجراد على البيئة قد يشكل سبباً إضافياً لمزيد من الجهود للاستعداد والتعامل مع هذا الخطر، حيث أن الجراد لديه القدرة على استهلاك معظم الغطاء النباتي وبالتالي قد يؤدي إلى تدهور الأراضي وبالتالي تصحرها، والغطاء النباتي في الأردن هش وقابل للتأثر بشكل كبير نتيجة تأثيرات التغير المناخي المتزايدة.

إن إدارة خطر الجراد في الأردن تتطلب تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً عالياً مع الدول المجاورة التي تعتبر ممراً لأسراب الجراد التي يمكن أن تهدد المحاصيل والأشجار والنباتات بشكل عام. وتقوم وزارة الزراعة بمتابعة ومراقبة هذا الخطر، خاصة عندما تتوفر الظروف البيئية والمناخية المناسبة في دول المصدر. تعد البلديات جهات فاعلة حيوية في الخطوط الأمامية في معالجة مخاطر الجراد، حيث إن قريها من المجتمعات المتضررة وقدرتها على تعبئة الموارد والتنسيق مع الاستراتيجيات الوطنية تجعلها ضرورية لمنع وتخفيف والتعافي من غزو الجراد. من التحديات التي تواجه البلديات في مكافحة هذه الآفة هي محدودية الموارد، قد تفتقر العديد من البلديات إلى الخبرة الفنية والمعدات والتمويل اللازم لمكافحة الجراد بشكل فعال، وكذلك هنالك تحديات فيما يتعلق بالتنسيق الفعال الذي قد يؤدي إلى تأخير أوقات الاستجابة، بالإضافة إلى الوعي المحدود بين السكان.

### 2.7 المخاطر الصحية

تتنوع المخاطر الصحية التي يمكن أن تهدد الأردن لتشمل الأمراض السارية والمعدية التي يكون للبلديات دوراً هاماً في إدارتها، مثل انتشار الأمراض المعدية كالحصبة، والتهاب الكبد الفيروسي، والإنفلونزا الموسمية، والأمراض المنقولة عبر الغذاء والماء مثل الكوليرا، وكذلك الأمراض غير السارية مثل انتشار أمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، والسكري، والسرطان، الناتجة عن أنماط الحياة غير الصحية مثل قلة النشاط البدني والتدخين (دور محدود للبلديات، يتركز في مجال التوعية والتثقيف). ومن المخاطر الصحية التي تشكل تحدياً مستمراً للبلديات هي تلوث الهواء والماء وكذلك المخاطر الناتجة عن انتشار الأمراض المرتبطة بالحشرات (مثل حمى الضنك)، وكذلك التحديات المتعلقة بتلوث مصادر المياه، والنقص في الرقابة على جودة الغذاء.

هذا بالإضافة الى التحديات الناتجة عن أعداد اللاجئين الكبيرة والتي شكلت ضغطاً على النظام الصحي، والخدمات الصحية، والنظافة العامة، وغيرها. وعليه، فإن البلديات تلعب دوراً هاماً ومحورياً في الاستعداد والاستجابة للمخاطر الصحية، حيث تعتبر البلديات الجهة الأقرب للمجتمعات المحلية ولها تأثير مباشر على صحة وسلامة السكان، ويجب أن يتركز دور البلديات في هذا السياق على المحاور الرئيسية التالية:

- ◆ التخطيط والتنسيق: من خلال إعداد خطط شاملة للتعامل مع المخاطر الصحية مثل الأوبئة أو التلوث البيئي، والتنسيق والتعاون مع الجهات الصحية المختلفة من القطاعين العام والخاص، وذلك لضمان استجابة متكاملة.
- ◆ التوعية والتثقيف: من خلال تنفيذ برامج تثقيفية حول الوقاية من الأمراض مثل التطعيم والنظافة العامة، ونشر المعلومات من خلال توفير معلومات دقيقة وسريعة للمجتمع حول المخاطر الصحية وطرق الاستجابة.
- ◆ الاشراف على النظافة العامة ومراقبة المياه والصرف الصحي: من خلال ضمان جمع النفايات ومعالجتها بشكل آمن لمنع انتشار الأمراض، والتأكد من توفر مياه شرب آمنة وإدارة نظام الصرف الصحي بفعالية.
- ◆ تنفيذ الإجراءات الوقائية: من خلال تنفيذ حملات لمكافحة الحشرات الناقلة للأمراض مثل البعوض والقوارض، ومراقبة الأسواق، والمطاعم، والمرافق العامة لضمان الامتثال للمعايير الصحية.
- ◆ توفير الدعم المجتمعي المناسب: من خلال توفير خدمات إضافية للفئات الأكثر قابلية للتأثر مثل كبار السن والأطفال، وكذلك تشجيع وتنظيم فرق متطوعين لدعم الجهود الصحية في أوقات الأزمات.

### ولتفعيل دور البلديات في هذا المجال، فإن هذه الارشادات توصي بما يلي:

- ◆ تعزيز البنية التحتية الصحية المحلية من خلال الاستثمار في نظم إدارة النفايات وجودة المياه.
- ◆ تمكين البلديات من الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشاريع الوقاية الصحية.
- ◆ بناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز الجهود الصحية.
- ◆ تحسين نظم الرقابة والتفتيش لضمان سلامة الغذاء والمياه.
- ◆ توفير برامج تدريبية لموظفي البلديات حول إدارة الأزمات الصحية.

كما يوصي هذا الدليل الإرشادي بأن يكون هنالك إرشادات شاملة حول دور البلديات في الاستعداد والاستجابة للمخاطر الصحية، بحيث توجه هذه الإرشادات عمل البلديات بطريقة ممنهجة وتساهم في تكامل الجهود الوطنية ويعزز من الشراكات الفاعلة التي تضمن توافر الموارد. يمكن ان تتضمن هذه الارشادات المحاور الرئيسية التالية:

- ◆ الفصل الأول – مقدمة: تتضمن المقدمة تعريف بالمخاطر الصحية التي تؤثر على صحة الافراد والمجتمعات، كما تتضمن المقدمة تعريف بأهمية دور البلديات في التعامل مع تلك المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الأردنية المتمثلة في زيادة الكثافة السكانية، وزيادة أعداد اللاجئين، والتغيرات البيئية وغيرها.
- ◆ الفصل الثاني – الإطار التشغيلي: والذي يتضمن التخطيط المؤسسي من تشكيل فرق العمل التخصصية، وتطوير خطط الطوارئ الصحية المبنية على سيناريوهات متعددة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لجميع الجهات المعنية. كما يمكن أن يتضمن هذا الفصل موجزا عن التشريعات والسياسات الصحية الحالية وربطها بالأولويات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.

- ◆ الفصل الثالث - الإجراءات الوقائية: وتشمل هذه الإجراءات النظافة العامة المتمثلة في برامج جمع النفايات ومعالجتها بطريقة آمنة، وتوعية السكان بالممارسات الفضلى في التعامل مع النفايات، على سبيل المثال فرز النفايات والاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها واستخدامها كسماد في المناطق الزراعية. كما يمكن ان يتضمن هذا الفصل برامج مراقبة المياه والصرف الصحي وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة، وكذلك مكافحة الأوبئة من خلال حملات التطعيم ومكافحة نواقل الامراض مثل البعوض.
- ◆ الفصل الرابع - إدارة الطوارئ الصحية: ويمكن أن يشمل هذا الفصل موضوع الإنذار المبكر من خلال تطوير نظم مراقبة صحية مجتمعية للإبلاغ عن الحالات المرضية المحتملة تطورها، وتحليل البيانات الصحية وتحديد البؤر الحرجة بالتعاون مع الجهات المختصة. كما يمكن ان يتضمن كذلك موضوع الاستجابة الفورية من خلال إنشاء مراكز عمليات طوارئ صحية داخل البلديات (عندما تستدعي الحاجة)، والدعم والمساعدة في توفير خدمات الرعاية الصحية الطارئة مثل العيادات المتنقلة.
- ◆ الفصل الخامس - التوعية وبناء القدرات: ويمكن أن يشمل هذا الفصل برامج توعوية تستهدف المدارس والأسواق والمجتمعات المحلية، وبروتوكولات استخدام وسائل الإعلام لنشر المعلومات الدقيقة حول الوقاية من الأمراض وإجراءات السلامة. كما يمكن أن يتضمن برامج تدريبية لكوادر البلديات على إدارة الازمات الصحية، وتنظيم ورش عمل تخصصية بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات الدولية المختصة.
- ◆ الفصل السادس - حشد وإدارة الموارد: ويبحث هذا الفصل في تخصيص ميزانيات محلية موجهة لإدارة المخاطر الصحية، والبحث عن فرص تمويل من المساعدات الدولية لدعم المشاريع الصحية.
- ◆ الفصل السابع - تعزيز الشراكات: ويتضمن هذا الفصل آليات تنسيقية معدة مسبقاً مع وزارة الصحة، الدفاع المدني، والأمن العام وغيرها من الجهات المعنية لضمان استجابة موحدة، وكذلك تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية في دعم الاستجابة الصحية، كما يمكن أن يتضمن هذا الفصل كيفية الاستفادة من برامج المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) واليونسيف لدعم المشاريع الصحية.

## 2.8 خطر اللجوء

يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوافر مقومات الحياة الكريمة في الأردن والطبيعة الودودة للمجتمع الأردني من العوامل الهامة التي جعلت المتأثرين من التداعيات الأمنية والسياسية والحروب من الدول المجاورة للبحث عن ملاذ آمن في الأردن. هذا بالإضافة الى الارتباط الوثيق بدول الجوار، لا سيما من الناحية الاقتصادية والتبادل التجاري وحتى الروابط الاجتماعية والنسب والمصاهرة بين الأردنيين وسكان الدول المجاورة. بالرغم من التحديات العديدة التي واجهها الأردن جراء استقبال ملايين اللاجئين خلال العقود السابقة، إلا أنّ الأردن حرص بشكل دائم على القيام بواجباته الإنسانية والعروبية في هذا المجال، والاستمرار بدعم هؤلاء اللاجئين وتوفير الدعم والحماية والرعاية، رغم محدودية الموارد والآثار البيئية والتداعيات الأمنية بسبب التدفقات الكبيرة والسريعة والمتلاحقة لموجات اللجوء.

وهنا يجب الانتباه الى التكلفة المباشرة والتكلفة غير المباشرة للجوء، فمن التكاليف المباشرة ما يندرج تحت المساعدات الإنسانية والإغاثية المقدمة في مخيمات ومناطق اللجوء بالإضافة إلى المستشفيات الميدانية والمستلزمات الطبية والعلاجية وغيرها من المساعدات الغذائية. ومن التكاليف غير المباشرة ما يكون من خطط تنمية تسعى الدولة إلى تنفيذها إما بشكل مباشر في مناطق تواجد اللاجئين أو بشكل عام لتطوير المرافق الخدمية حتى تصبح مؤهلة لأن تتحمل الضغط الحاصل عليها، ومن ذلك مشاريع المياه والطاقة الكهربائية وشبكات الصرف الصحي وغيرها من المرافق والخدمات. كما يجب الانتباه الى أن

خطط الاستجابة لمشكلة اللجوء يجب أن تضمن الانتقال من مرحلة الطوارئ في التعامل مع اللاجئين، إلى مرحلة التعافي من آثار اللجوء الكبيرة على الساحة الأردنية، ومن ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة ضمان التنمية المستدامة على المدى البعيد. ويجب أن يتم ذلك بشكل لا يعيق عمليات وخطط التنمية المحلية في البلاد في كل المجالات وعلى كافة المستويات. لقد واجهت البلديات في الأردن تحديات اقتصادية كبيرة خلال أزمات اللجوء المختلفة، خاصة تلك التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة في المجتمعات المستضيفة، حيث ينافس اللاجئون السكان المحليين على فرص العمل في قطاعات مثل البناء والزراعة والخدمات، وكذلك زيادة الأعباء الناتجة عن توفير الخدمات الأساسية من مياه ونظافة، وتعليم، وصحة، وغيرها. وحتى عند وجود دعم دولي لمشكلة استيعاب اللاجئين، فإن هذا الدعم لا يكون مستداما نتيجة العديد من الظروف السياسية والتمويلية وغيرها. كما واجهت البلديات تحديات اجتماعية تمثلت في التوترات المجتمعية الناتجة عن المنافسة مع السكان المحليين حول الموارد المحدودة وفرص العمل، وكذلك الاختلاف الثقافي الناتج عن الفروقات في العادات والتقاليد التي قد تؤدي إلى سوء فهم بين المجتمعات المستضيفة واللاجئين، هذا بالإضافة إلى صعوبة دمج اللاجئين في المجتمع المحلي بسبب القيود القانونية أو الثقافية.

وظهرت كذلك تحديات صحية وبيئية كبيرة نتيجة زيادة أعداد اللاجئين عن أعداد السكان المحليين في بعض مناطق اللجوء في الأردن (على سبيل المثال بعض مناطق محافظة المفرق)، مما فاقم من الضغط على الموارد الطبيعية (المياه والطاقة)، وإضعاف قدرة البلديات على التعامل مع النفايات بطريقة فاعلة، وكذلك إرهاق المرافق الصحية وعدم قدرتها على توفير الرعاية المناسبة. هذا بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالتعليم والامن وغيرها. تلعب البلديات في الأردن دورا كبيرا في إدارة خطر اللجوء من خلال التخطيط الفعّال، تحسين الخدمات، تعزيز التكامل المجتمعي وغيرها، ولتحقيق النجاح في هذا المجال، من الضروري التعاون مع الحكومة المركزية والمنظمات الدولية والمحلية المتخصصة لضمان استجابة شاملة ومستدامة. وفي هذه المجال يمكن للبلديات القيام بدورها بشكل فاعل من خلال الخطوات التالية:

- ◆ **التخطيط والإدارة:** من خلال إعداد خطط طوارئ محلية لإدارة الأزمات المرتبطة باللجوء، وتكون تلك الخطط مبنية على تقييم شامل للاحتياجات الحالية والقدرات المتوفرة للتعامل مع اللاجئين، مع التركيز على التعليم، الصحة، الإسكان، والصرف الصحي.
- ◆ **تعزيز الخدمات الأساسية:** من خلال تحسين البنية التحتية المتمثلة في تطوير شبكات الصرف الصحي وإمدادات المياه والطاقة لتحمل الأعداد الكبيرة من السكان، ودعم التعليم والصحة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لدعم المدارس والمراكز الصحية في المجتمعات المستضيفة.
- ◆ **تطوير مشاريع للبنية التحتية الخضراء** مثل الحدائق المائية لامتناس مياه الفيضانات، حيث يمكن الاستفادة من تجارب الدول التي طورت مشاريع مشابهة.
- ◆ **تحديث القوانين والتشريعات** التي تنظم التخطيط العمراني في المناطق الخطرة - على سبيل المثال، منع البناء ضمن حرم الأودية المعرضة لخطر الفيضانات الوضوية.
- ◆ **إدارة المخاطر الصحية:** من خلال مراقبة الصحة العامة، مثل تطوير أنظمة مراقبة صحية للكشف المبكر عن الأمراض ومنع انتشارها، والتنسيق لتوفير خدمات صحية تضمن الوصول إلى المجتمعات اللاجئة والمستضيفة.
- ◆ **تعزيز التكامل المجتمعي:** وذلك من خلال تطوير برامج دعم اللاجئين والمجتمع المستضيف، بتنفيذ برامج تدريبية، مبادرات مجتمعية، وفرص عمل تعزز التفاهم والتعاون بين اللاجئين والمجتمعات المحلية، وتنفيذ حملات توعية

للمجتمعات المحلية حول دور اللاجئين في المجتمع وأهمية التضامن.

- ◆ **التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية:** من خلال تنسيق التمويل والمساعدات، حيث يمكن أن تعمل البلديات كشريك رئيسي للمنظمات الإنسانية لتنسيق الجهود وضمان توزيع المساعدات بفعالية، وتبادل الخبرات من خلال الاستفادة من تجارب دول أخرى وتعزيز القدرات المؤسسية من خلال شراكات دولية.
- ◆ **التمويل المستدام:** من خلال إدارة الموارد المالية اعتماداً على إعداد استراتيجيات تمويل لدعم المشاريع المتعلقة باللاجئين، والتعاون مع المنظمات المانحة لتأمين الدعم المالي.



# 3

## الفصل الثالث: تحليل الواقع الحالي

## 3. تحليل الواقع الحالي

### 3.1 الممارسة الحالية لإدارة المخاطر على المستوى الوطني والمحلي – المعوقات والتحديات وفرص التحسين

#### 3.1.1 منظومة ادارة المخاطر والأزمات في الأردن

تمتلك منظومة إدارة المخاطر والأزمات في الأردن إطاراً شاملاً يهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على التصدي للأزمات والتخفيف من آثارها، وضمان الاستجابة الفعالة لها، وتحقيق التعافي السريع. تتكون المنظومة من مجموعة من السياسات، والإجراءات، والجهات المختصة، والبنية التحتية، والتقنيات الحديثة، وتسعى إلى التركيز على التكامل والتنسيق بين مختلف القطاعات.

يعتبر المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات الجهة الرئيسية التي تتولى قيادة وإدارة المخاطر والأزمات على المستوى الوطني، حيث أنها المعنية بتحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، والإشراف على الخطط والإجراءات المحلية ودعمها ومراقبة أدائها. كما يقوم المركز الوطني بالتعاون في هذا المجال مع الوزارات المعنية ذات الأدوار المحددة، على سبيل المثال، يقوم المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات بالتعاون مع وزارة الصحة والمركز الوطني للأوبئة والأمراض السارية في حالة الأزمات الصحية، كما يتعاون مع وزارة الداخلية في حالة الأزمات الأمنية، وكذلك يتعاون مع وزارة الإدارة المحلية عندما يتعلق الأمر بالتعاون مع البلديات والسلطات المحلية، كما يقوم المركز بالتعاون الوثيق مع بقية المؤسسات المعنية مثل الدفاع المدني الأردني الذي يتصدر جهود الإنقاذ والإغاثة، ويعمل على التدريب وتنفيذ خطط الطوارئ.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات له صلاحية إدارة الأزمات وقيادة خلية الأزمة على المستوى الوطني بموجب نظام المركز، وفي حالات الأزمات المحلية التي لا تستدعي جهود استثنائية، تكون قيادة خلية الأزمة عند الحاكم الإداري، وذلك بالتنسيق المباشر مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. بالرغم من أن منظومة إدارة المخاطر والأزمات في الأردن تظهر تعاون وتكامل بين الجانب المؤسسي، والتكنولوجي، والمجتمعي، إلا أن هناك تحديات ومعوقات يجب النظر إليها بعناية حتى نضمن تطوير هذه المنظومة من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية والتركيز على تعزيز المرونة الوطنية.

#### 3.1.2 المعوقات والتحديات على المستوى الوطني

هنالك عدد من المعوقات والتحديات التي تواجه الأردن على المستوى الوطني والمحلي تتمثل في غياب التنسيق الكافي بين الجهات بسبب عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المتداخلة التي تعيق تنفيذ الإجراءات ضمن الوقت المناسب، هذا بالإضافة إلى تحديات الضعف في المبادئ الحديثة للإدارة وأساليبها (على المستويين الوطني والمحلي)، خاصة تلك المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث. كما أن هناك تحدي كبير بالنسبة لتمويل أنشطة الحد من المخاطر، وتغيير أولويات التمويل لحساب القطاعات الأخرى، حيث يتم تحويل الموارد إلى أولويات وطنية أخرى، مما يؤثر على تنفيذ الخطط الوقائية وإعادة التأهيل.

ويشكل التغير المناخي تحدياً إضافياً، حيث أنه يفاقم الظواهر المناخية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات، مما يزيد

لضغط على الموارد المائية والزراعية. كما تشكل الطبيعة الجيولوجية والتكتونية (الزلازل) والتضاريس الجغرافية عاملاً إضافياً يرفع احتمالات الكوارث الطبيعية. بالنسبة للتحديات المجتمعية، فهي تتمثل بزيادة الكثافة السكانية في المدن الكبرى، مما يزيد الضغط على البنية التحتية ويصعب تنفيذ خطط الإخلاء والإغاثة، يصاحب ذلك ضعف في وعي المجتمع، حيث لا تزال مستويات الوعي العام حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ محدودة في بعض المناطق، أضف إلى ذلك الأزمات الإنسانية (استقبال اللاجئين) والذي يشكل ضغطاً على الموارد والبنية التحتية ويزيد تعقيد إدارة الأزمات.

### 3.1.3 المعوقات والتحديات على المستوى المحلي - البلديات

تتناغم التحديات على المستوى المحلي مع التحديات الوطنية، حيث أن ضعف القدرات المؤسسية المتمثلة في نقص في الهياكل الإدارية والموارد البشرية المدربة على إدارة الأزمات، وعدم وضوح الصلاحيات من حيث غياب تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات بين البلديات والجهات المركزية والذي يؤدي إلى تداخل وتباطؤ في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى غياب آليات فعالة للتنسيق بين البلديات والمؤسسات المركزية أو بين البلديات نفسها. أما فيما يتعلق بنقص التمويل والموارد، فهي تتضح من خلال الميزانيات المحدودة التي لا توفر دعم الإجراءات المناسبة لتنفيذ خطط إدارة المخاطر محلياً، وتؤثر بشكل رئيسي على عدم كفاية المعدات والبنية التحتية اللازمة للتعامل مع الأزمات (مثل معدات الإنقاذ، أو أنظمة الإنذار المبكر).

بالنسبة للتحديات المجتمعية فهي تتمثل بضعف الوعي لدى السكان حول الأدوار التي يمكنهم لعبها في التخفيف من المخاطر أو الاستجابة للأزمات وضعف إشراك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ، وتباين القدرات بين المناطق، فالبلديات في المناطق الريفية أو الأقل تطوراً تواجه تحديات أكبر مقارنة بالمدن الكبرى. كما تؤثر الجيولوجيا والجغرافية المحلية على تنوع المخاطر بين البلديات، مثل السيول، الزلازل، الجفاف، والتصحر، ما يزيد تعقيد وضع الخطط المحلية المتناغمة - خصوصية المخاطر بحسب المنطقة والبيئة وتأثيرات التغير المناخي عليها.

### 3.1.4 فرص التحسين لتعزيز اللامركزية وإدارة المخاطر والأزمات على المستوى المحلي

يمكن للبلديات في الأردن أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز إدارة المخاطر والأزمات من خلال تبني نهج لامركزي يتميز بالتخطيط المحلي، بناء القدرات، وتفعيل المجتمع. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، فإن الاستفادة من الفرص المتاحة وتفعيل التعاون بين الجهات المختلفة سيمكن البلديات من تحقيق استجابة أفضل وأكثر مرونة في مواجهة الأزمات. سوف يتم مناقشة فرص التحسين لتعزيز اللامركزية وإدارة المخاطر على المستوى المحلي بحيث تشكل المكونات الرئيسية في وضع هذا الدليل الإرشادي، حيث تتلخص هذه الفرص بالنقاط التالية:

- ◆ تطوير القدرات المؤسسية للبلديات: من خلال تأهيل الهياكل الإدارية، مثل إنشاء وحدات متخصصة داخل البلديات لإدارة المخاطر والأزمات، تتولى إعداد وتنفيذ الخطط المحلية، وبناء القدرات البشرية، من خلال تنظيم برامج تدريب مستمرة للعاملين في البلديات بالتعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية.
- ◆ تعزيز التمويل المحلي: من خلال بناء شراكات مع القطاع الخاص، مثل إشراك الشركات المحلية لدعم جهود البلديات في إدارة المخاطر من خلال تمويل المعدات أو التدريب، والاستفادة من المنظمات الدولية التي تدعم تعزيز القدرات المحلية في إدارة الكوارث والمخاطر.
- ◆ تمكين البلديات من اتخاذ القرارات: من خلال تفويض الصلاحيات ومنح البلديات مزيداً من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر بما يتناسب مع احتياجاتها المحلية، وتشجيع اللامركزية المالية لتمكين البلديات

- ◆ من التصرف بمرونة في الموارد المالية لتلبية احتياجات إدارة الأزمات.
- ◆ تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية: من خلال تنفيذ برامج توعوية للسكان المحليين حول كيفية التصرف أثناء الأزمات، وتعزيز العمل التطوعي.
- ◆ ربط الاستدامة بالتخطيط المحلي: من خلال إدارة مستدامة للموارد لتحسين استغلال الموارد المحلية لتقليل الهدر وتعزيز كفاءة الاستجابة، وكذلك إدراج تدابير التكيف مع التغير المناخي ضمن خطط التنمية المحلية.

### 3.2 تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر

يقوم هذا الفصل على التحليل التفصيلي للاستبيان الذي تم إعداده لهذا الغرض (وهو يتضمن 60 سؤالاً تغطي 6 مواضيع رئيسية، هي: إدارة مخاطر الكوارث والتوعية بها، الحوكمة والتنظيم المؤسسي، الجاهزية والقدرة والموارد المحلية، التواصل/التفاعل مع المجتمع، بناء القدرات واحتياجات التدريب، والتعافي والمرونة).

بناءً على المعايير الإحصائية، فإن نتائج الاستبيان المثالية سوف تكون العلامة الكاملة (100%)، بينما ما تم الحصول عليه على مستوى جميع البلديات كان بحدود 30%. يظهر الجدولين (2 & 3) ملخص النتائج على المستوى الوطني (المعدّل لجميع المحافظات). كما تظهر الأشكال (11-17) التمايز بين المحافظات والألوية فيما يتعلق بنتائج الاستبيان بحسب المواضيع المختلفة.

المحافظة	إدارة مخاطر الكوارث والتوعية بها	الحوكمة والتنظيم المؤسسي	الجاهزية والقدرة والموارد المحلية	التواصل/التفاعل مع المجتمع	بناء القدرات واحتياجات التدريب	التعافي والمرونة
عمان	45.0%	43.8%	43.1%	52.2%	38.8%	31.9%
الزرقاء	33.8%	34.2%	32.1%	32.5%	19.2%	19.2%
أربد	35.0%	40.9%	32.1%	31.6%	14.8%	16.8%
البلقاء	42.0%	46.0%	44.0%	44.0%	36.0%	30.0%
المفرق	36.3%	31.0%	31.5%	35.0%	12.3%	17.0%
عجلون	32.5%	41.7%	36.7%	31.7%	25.0%	20.0%
جرش	50.5%	39.0%	35.5%	56.5%	39.5%	29.0%
مادبا	46.9%	41.3%	39.4%	36.9%	18.8%	32.5%
الطفيلة	44.4%	32.5%	48.8%	35.6%	16.3%	16.3%
الكرك	43.0%	42.5%	35.3%	43.5%	32.3%	30.5%
معان	38.5%	37.0%	37.5%	31.5%	21.0%	26.0%
العقبة	35.0%	30.0%	32.5%	27.0%	7.0%	14.0%
المعدل	39.7%	38.00%	36.1%	38.3%	22.6%	23.0%

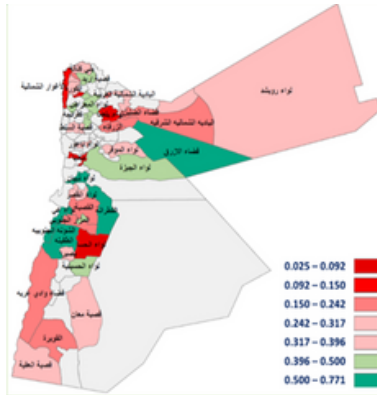
الجدول (2): ملخص النتائج على مستوى المحافظات بحسب المواضيع الرئيسية

معدل القدرات على مستوى الأردن	لسؤال	موضوع السؤال – (معدل القدرات)
48%	1. هل لدى البلدية سجل محدث للمخاطر المتوقعة؟	1. إدارة مخاطر الكوارث والتوعية بها (39.7%)
57%	2. هل تم تحديد مخاطر محددة لمنطقتك؟	
40%	3. ما مدى تكرار إجراء تقييمات مخاطر الكوارث؟	
16%	4. هل تتعاون البلدية مع خبراء خارجيين لتحديد مخاطر الكوارث؟	
29%	5. هل توجد لجنة لإدارة مخاطر الكوارث؟	
58%	6. هل يتم تنبيه المواطنين بشأن المخاطر وكيفية التصرف الصحيح بشكل فعال؟	
23%	7. هل تحتفظ البلدية بسجل للكوارث السابقة؟	
38%	8. هل لدى البلدية استراتيجيات وخطط تنفيذية للحد من مخاطر الكوارث؟	
24%	9. هل أنظمة الإنذار المبكر متوفرة وفعالة؟	
42%	10. هل يتم إجراء حملات التوعية بمخاطر الكوارث للمواطنين؟	
42%	1. هل لدى البلدية خطة رسمية لإدارة الكوارث؟	2. الحوكمة والتنظيم المؤسسي (38%)
45%	2. هل تم تحديد الأدوار والمسؤوليات لإدارة الكوارث بوضوح؟	
35%	3. هل لدى البلدية فريق مخصص لإدارة الكوارث؟	
27%	4. هل تم دمج سياسات الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الحضري؟	
23%	5. هل هنالك ميزانية مخصصة للهياكل الإدارية المسؤولة عن التعامل مع مخاطر الكوارث؟	
54%	6. هل هناك تنسيق بين البلدية والسلطات الوطنية لإدارة الكوارث؟	
41%	7. هل الأدوار المتعلقة بإدارة الكوارث مؤسسية ودائمة؟	
47%	8. هل تتم مراجعة تقارير الاستعداد للكوارث بانتظام من قبل الوزارات والجهات المعنية؟	
23%	9. هل هنالك دور محدد للشركاء مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الاستجابة والاستعداد لمخاطر المخاطر؟	
56%	10. هل تتم مراجعة إجراءات الاستجابة للكوارث رسمياً بعد وقوع الحادث؟	
32%	1. هل تتوفر ملجئ الطوارئ لضاحايا الكوارث؟	3. الجاهزية والقدرة والموارد المحلية (36.1%)
47%	2. هل عدد مركبات الطوارئ المتاحة كافي؟	
58%	3. هل تتوفر معدات الاستجابة للطوارئ بكميات كافية؟	
23%	4. هل تتوفر أنظمة طاقة احتياطية للبنية التحتية الحيوية؟	
39%	5. هل هناك إمدادات مياه كافية لحالات الطوارئ؟	
14%	6. هل تم رسم خرائط لطرق الإخلاء وتعريف الجمهور بها؟	
45%	7. هل المستشفيات مستعدة لأحداث الإصابات الجماعية؟	
16%	8. هل لدى البلدية مركز قيادة للطوارئ (غير مركز طوارئ الشتاء)؟	
35%	9. هل تم تدريب موظفي البلدية على بروتوكولات الاستجابة للطوارئ؟	
50%	10. هل المرافق الحيوية (مثل المدارس والمكاتب الحكومية) قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث؟	

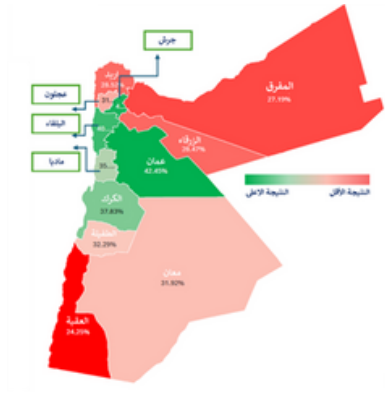
34%	1. هل يوجد نظام قائم لإصدار تحذيرات للجمهور؟	4. التواصل/التفاعل مع المجتمع (38.3%)
28%	2. ما مدى تكرار تنفيذ حملات التوعية والمشاركة المجتمعية (عقد ورشات بشأن مخاطر مع الفئات المختلفة للمجتمع)؟	
59%	3. هل تتعاون البلدية مع القادة المحليين لنشر الوعي؟	
19%	4. هل تم تدريب مجموعات المجتمع على الاستجابة للكوارث؟	
24%	5. هل تتوفر مواد توعوية وتعليمية بشأن الاستعداد للكوارث بشكل واضح ومفهوم؟	
21%	6. هل يتم إجراء تدريبات متخصصة لإدارة المخاطر (فهم المخاطر، تقييم المخاطر، الاستعداد والاستجابة، وغيرها)؟	
26%	7. هل يتم استهداف الفئات الضعيفة (مثل النساء، كبار السن، وذوي الإعاقة) في جهود الاتصال؟	
60%	8. هل تتم مشاركة معلومات الكوارث عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟	
54%	9. هل توجد آليات لقياس ردود الفعل للجمهور للإبلاغ عن المخاطر؟	
53%	10. هل تشارك وسائل الإعلام المحلية في حملات التوعية بالكوارث؟	
24%	1. هل يتم تنفيذ برامج تدريب إدارة الكوارث للموظفين؟	5. بناء القدرات واحتياجات التدريب (22.6%)
19%	2. ما مدى تكرار إجراء تمارين المحاكاة؟	
18%	3. هل يتم تدريب الموظفين الجدد على إدارة مخاطر الكوارث عند الالتحاق؟	
19%	4. هل يتم توزيع المواد التعليمية على المواطنين؟	
17%	5. هل تم تصميم تدريب الاستجابة للكوارث لأدوار محددة؟	
24%	6. هل تم تخصيص الموارد المالية للتدريب؟	
23%	7. هل تتضمن برامج التدريب تأثيرات تغير المناخ؟	
29%	8. هل يتم الاستفادة من الخبرة المحلية في برامج التدريب على الكوارث؟	
15%	9. هل يتم دعوة مدربين خارجيين لمواضيع الكوارث المتخصصة؟	
24%	10. هل يتم تقييم فعالية التدريب بعد البرنامج؟	
29%	1. هل تتم مراجعة خطط التعافي من الكوارث بانتظام؟	6. التعافي والمرونة (23%)
19%	2. هل يتوفر الدعم المالي لجهود التعافي؟	
22%	3. هل تتعاون البلدية مع المنظمات غير الحكومية في جهود التعافي؟	
9%	4. هل تتوفر لدى البلدية خدمات الدعم النفسي بعد الكارثة؟	
26%	5. هل يتم استخدام البيانات من الكوارث السابقة لتحسين خطط التعافي؟	
16%	6. هل يتم تمويل مشاريع بناء المرونة من قبل البلدية؟	
27%	7. هل يتم تحديث تقييم المخاطر بعد مرحلة التعافي (زيادة شدة الخطر وتكراره، موقع الخطر، أولويته، تأثيره)؟	
23%	8. هل تشمل خطط التعافي الفئات الضعيفة (مثل النساء، كبار السن، وذوي الإعاقة)؟	
21%	9. هل يتم تقييم تدابير التعافي من حيث الفعالية؟	
39%	10. هل يتم دمج الدروس المستفادة من الكوارث السابقة في التخطيط المستقبلي؟	

الجدول (3): ملخص النتائج على المستوى الوطني (المعدل لجميع المحافظات) بحسب المواضيع والأسئلة المختلفة

على مستوى الألوية

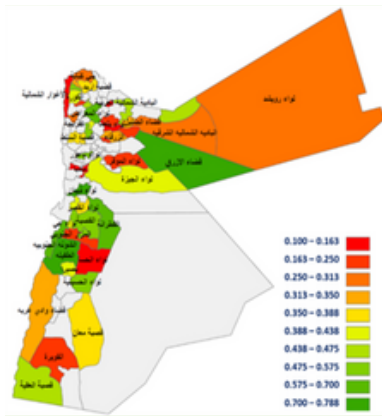


على مستوى المحافظات

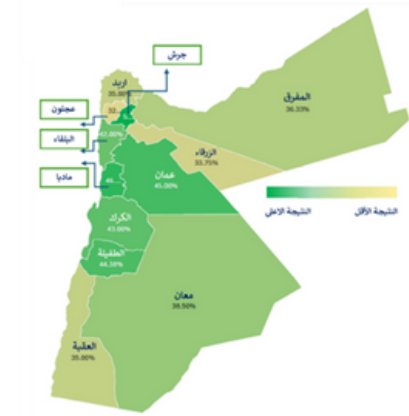


الشكل 11: تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر للبلديات - جميع العوامل والمؤشرات

على مستوى الألوية

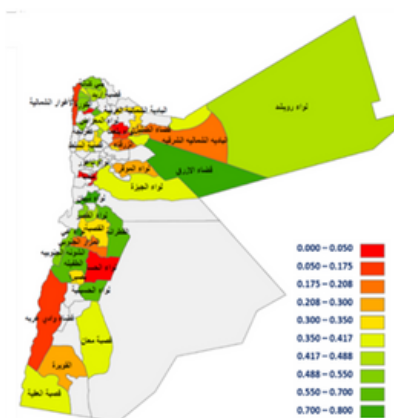


على مستوى المحافظات



الشكل 12: تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر للبلديات في مجال إدارة مخاطر الكوارث والتوعية بها

على مستوى الألوية

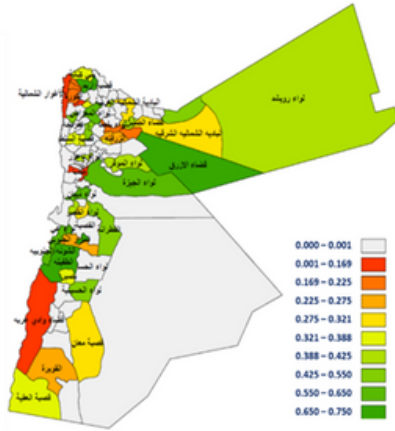


على مستوى المحافظات

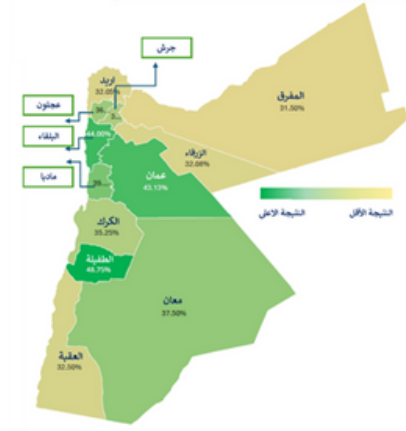


الشكل 13: تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر للبلديات - في مجال الحوكمة والتنظيم المؤسسي

على مستوى الألووية

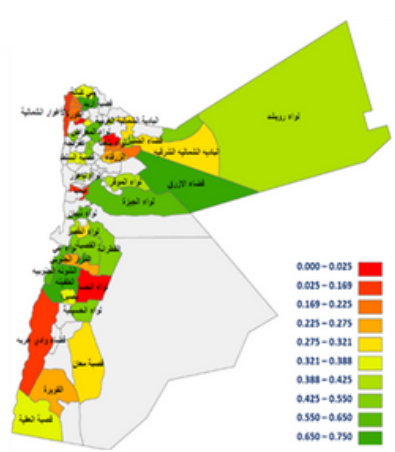


على مستوى المحافظات



الشكل 14: تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر للبلديات - في مجال الجاهزية والقدرة والموارد المحلية

على مستوى الألووية

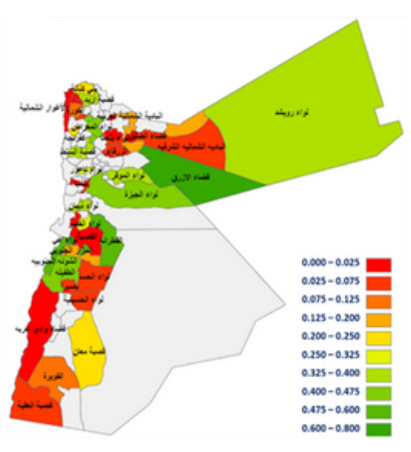


على مستوى المحافظات



الشكل 15: تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر للبلديات - في مجال التواصل / التفاعل مع المجتمع

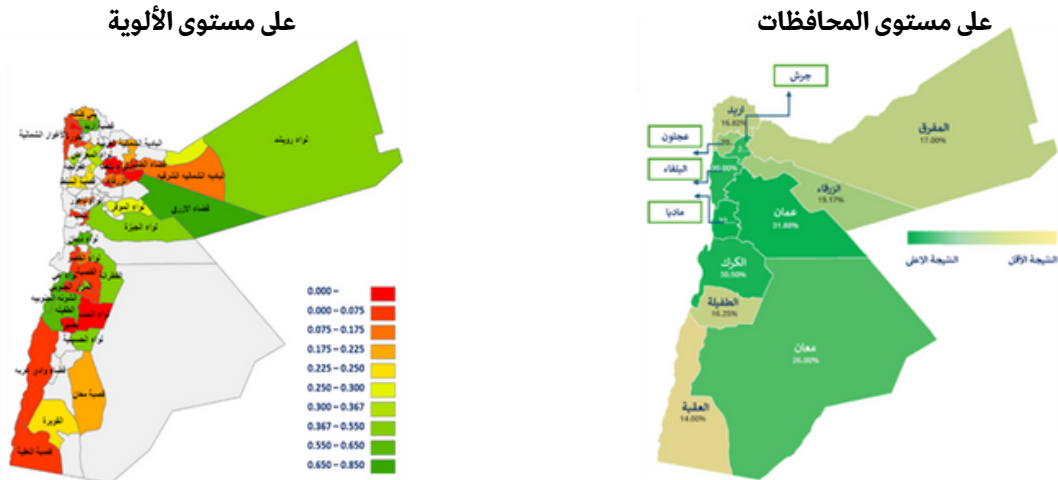
على مستوى الألووية



على مستوى المحافظات



الشكل 16: تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر للبلديات - في مجال بناء القدرات واحتياجات التدريب



الشكل 17: تشخيص القدرات المحلية لإدارة المخاطر للبلديات - في مجال التعافي والمرونة

تتوافق نتائج هذا الاستبيان مع توقعات الممارسين لإدارة المخاطر والأزمات على المستوى الوطني والمحلي، فهي تؤكد على عدم مأسسة إدارة المخاطر في الأردن بشكل واضح وعملي، كما تظهر النتائج محدودية واضحة في موضوع بناء القدرات الفنية المتخصصة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات التدريبية اللازمة لسد هذه الفجوة، وهو ما يظهر أثره بشكل واضح على موضوع تعزيز القدرة على الصمود والتعافي بعد حدوث المخاطر، وعدم الاستفادة واستخلاص الدروس من التجارب المحلية والإقليمية). كما تؤكد نتائج الاستبيان بشكل عام على الحقائق التالية:

- ◆ يتضح بشكل عام، بأن البلديات تعاني من عدم فهم المخاطر التي تهدد مناطقها بشكل كامل، كما أنها تفتقر الى معرفة الأدوات التي توثق تلك المخاطر بشكل مفصل (سجل المخاطر بمكوناته المختلفة)، بالإضافة الى عدم تقييم المخاطر بمساعدة خبراء من ذوي الاختصاص. هنالك جهود محدودة فيما يتعلق بتوعية المجتمعات المحلية بالمخاطر والتصرفات الصحيحة. ليس هنالك تخطيط استراتيجي شامل فيما يتعلق بإدارة المخاطر والأزمات، كما أن الخطط التنفيذية وأنظمة الإنذار المبكر محدودة بشكل كبير.
- ◆ لا يوجد مأسسة لإدارة الكوارث والأزمات بشكل نموذجي، حيث تفتقر البلديات الى فهم كامل للأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر والأزمات ضمن كادر البلديات، وكذلك ما بين البلديات والجهات الأخرى (مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني). أيضا يتضح محدودية التنسيق بين البلديات وبين السلطات الحكومية الأخرى، إذ أنّ هنالك حاجة كبيرة لدعم البلديات لإعداد خطط عمل واضحة بمؤشرات أداء تساعد في مراقبة التقدم في الحد من المخاطر، وتساعد في دمج سياسات الحد من المخاطر ضمن التخطيط الحضري للمدن.
- ◆ الموارد المتاحة للبلديات للتعامل مع مخاطر الكوارث والأزمات محدودة بشكل كبير، كما تفتقر البلديات الى وجود مركز فاعل للطوارئ أثناء الأزمات والكوارث (المقصود بفاعلية المركز هو امتلاكه للموارد والممكّنات والخبرات الكافية لإدارة الطوارئ)، مما يؤثر على قدرة البلديات على تقديم المساعدة الفعالة للمجتمعات عند الحاجة.
- ◆ بالنسبة للتوعية المجتمعية، فإن هنالك ضعف كبير بإنتاج مواد توعوية مناسبة للمواطنين، كما ان استخدام وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي محدود عندما يتعلق الأمر بالتوعية حول المخاطر المحتملة وكيفية التصرف الصحيح، حيث لا يتم تنظيم ورشات عمل تستهدف المجتمع، ولا يتم استهداف الفئات القابلة للتأثر بشكل مقبول.

- ◆ بالنسبة للتدريب، فتبدو جهود البلديات متواضعة جداً في هذا المجال، حيث لا يتم تطوير المواد التدريبية المناسبة، ولا يتم عقد الدورات التدريبية المتخصصة للموظفين بشكل كافي، حيث يتضح ذلك من خلال عدم رصد الميزانيات المخصصة للتدريب، وعدم الاستعانة بالجهات الخارجية التي يمكن أن تساعد البلديات في هذا المجال مثل الجهات المانحة او المؤسسات الاكاديمية او البحثية.
- ◆ لا يتوفر الدعم المالي الكافي (أو هنالك دعم محدود) للبلديات في مرحلة التعافي (بعد انتهاء تأثير المخاطر ومحاولة العودة للوضع الطبيعي)، وفي حالة التمويل، فإن البلديات لا تقوم بأخذ الفئات القابلة للتأثر (مثل النساء، كبار السن، وذوي الاعاقة) بعين الاعتبار، كما لا تتوفر خدمات الدعم النفسي بعد الكارثة للأفراد المتأثرين. تبدو البلديات غير قادرة على التعاون مع منظمات متخصصة تدعم جهود التعافي. بشكل عام، لا تولي البلديات اهتماماً كافياً بموضوع القدرة على الصمود (المرونة).



4

**الفصل الرابع:  
التنسيق  
المؤسسي  
والحوكمة**

## 4. التنسيق المؤسسي والحوكمة

يعتبر التنسيق المؤسسي والحوكمة من الأمور الهامة جداً لممارسة أنشطة إدارة مخاطر الكوارث وإدارة الطوارئ والأزمات على المستوى المحلي في الأردن. حيث يضمن التنسيق الفعال أن الموارد والسياسات وأصحاب المصلحة تتوافق للحد من نقاط الضعف وتعزيز القدرة على الصمود. ويشكل التنسيق المؤسسي والحوكمة القويان العمود الفقري للحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي، ويضمنان أن تكون الجهود متماسكة وشاملة ومستدامة.

يقترح هذا الدليل الإرشادي إنشاء وحدة تنظيمية على مستوى البلديات ووزارة الإدارة المحلية لغرض تبسيط عمليات صنع القرار، وتعزيز الحوكمة متعددة المستويات، وتحسين تنفيذ السياسات، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة. كما ستساهم الوحدة المقترحة بشكل فعال في تعزيز الاستعداد والاستجابة وبناء القدرات المحلية، وضمان استدامة جهود الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على الصمود على المستوى المحلي. وفيما يلي موجز عن الوحدة المقترحة:

### 4.1 تأسيس وحدة تنظيمية (إدارة أو قسم أو وحدة) - مسؤولة عن التعامل مع المخاطر وحالات الطوارئ وإدارتها

#### 4.1.1 مقدمة

لضمان فعالية واستدامة ممارسة أنشطة إدارة مخاطر الكوارث وإدارة الطوارئ والأزمات في الأردن على المستوى المحلي، فإن هذا الدليل الإرشادي يقترح إنشاء وحدة تنظيمية داخل البلديات (إدارة أو قسم أو وحدة - حسب تصنيف البلديات)، بحيث ترتبط هذه الوحدة بوزارة الإدارة المحلية لضمان التنسيق بين المستويين المحلي والوطني وتعزيز لامركزية الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الطوارئ والأزمات.

تتضمن عملية إنشاء وحدات تنظيمية ضمن كيانات مؤسسية قائمة تحديات مؤسسية يجب التعامل معها من خلال التحديد الواضح لهيكل تلك الوحدات المنوي استحداثها ومهامها وعلاقتها الوظيفية، ووجود سياسة حاكمة لعملياتها الأساسية، وخطط عمل تتضمن أهدافاً دقيقة ومؤشرات أداء تساهم بتحقيق النتائج المستهدفة. وذلك ضمن عدد من الممارسات أهمها:

التدابير والوضوح	الشمول والتوافق	الضبط والحوكمة	الدقة والقياس
تشكيل هيكلها التنظيمي بما ينسجم مع الهيكل الأساسي للمنظمة، وتحديد مهامها ومسمياتها الوظيفية.	تغطية كافة الأعمال والمهام والوظائف التي تمارسها، وتوافقها مع النشاطات الأساسية للمنظمة.	ضبط أعمالها وحوكمتها بتوفير سياسة متكاملة تحدد أطر عملها وأسس حوكمتها وصلاحياتها.	توفر أهداف قابلة للقياس ومؤشرات أداء مترابطة ضمن استراتيجية واضحة وخطط عمل متكاملة.

إن إنشاء وحدات تنظيمية يكون اختصاصها الأساسي الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات يعتبر أمراً جوهرياً للتعامل مع مختلف أنواع المخاطر وتقليل تهديدها وأثارها على المستوى المحلي، وهذا يتضمن:

◆ إنشاء هيكل تنظيمي للوحدة التنظيمية وتحديد مهامها والمسميات الوظيفية اللازمة لها.

- ◆ تطوير خطة العمل اللازمة للوحدة في المستوى الاستراتيجي والتشغيلي متضمنة مؤشرات الأداء.
- ◆ تطوير سياسة ناظمة لعمل الوحدة تحدد أطر عملها وتضمن حوكمة أعمالها.

#### 4.1.2 منهجية العمل وجمع المعلومات

تأكيدا على أهمية المعلومات فقد اعتمدت عملية إعداد البناء التنظيمي لوحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات على جمع أكبر قدر من المعلومات اللازمة والمرتبطة بطبيعة العمل المستهدف ومراعاة الدقة فيها والحدثة، والاعتماد على مشاركة المعنيين لتحديد متطلبات إنشائها في المستوى البلدي ضمن وزارة الإدارة المحلية، حيث تم تنفيذ الخطوات التالية:

- ◆ الاطلاع على الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023 - 2030).
- ◆ الاطلاع على الخطة الإستراتيجية للوزارة.
- ◆ دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي المعتمد للوزارة.
- ◆ الاطلاع على توجيهات وتوصيات الجهات التي تعمل على إدارة المشروع (وزارة الإدارة المحلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة ميرسي كور).
- ◆ الاطلاع على تجارب عالمية وإقليمية لوحدات مشابهة في مؤسسات ودول ومختلفة.
- ◆ عقد ورشتي عمل للشركاء وأهمهم البلديات للحصول على المشورة والتغذية الراجعة وأخذ آراءهم وتوجهاتهم، وتقريب وجهات نظرهم بخصوص أسس وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات. شارك في الورشتين ممثلين عن عدد من البلديات بمختلف فئاتها (أولى، ثانية، ثالثة) من مختلف أقاليم المملكة (شمال، وسط، جنوب). وقد نفذت الورشتان في الشهر الثاني من العام 2025 وعلى مدار أربعة أيام، وعلى النحو التالي:

◆ الورشة الأولى: شارك بها (22) مشاركا يمثلون (11) بلدية من إقليمي الشمال والوسط، إضافة إلى ممثل من الدفاع المدني، وممثلين عن وزارة الإدارة المحلية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة ميرسي كور.

◆ الورشة الثانية: شارك بها (15) مشاركا يمثلون (7) بلديات عن إقليم الجنوب، إضافة إلى ممثل من الدفاع المدني، وممثلين من وزارة الإدارة المحلية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة ميرسي كور.

#### 4.1.3 مخرجات ورش العمل حسب مداخلات واقتراحات المشاركين

التحديات التي تواجهها البلديات وتم تحديدها من قبل المشاركين:

- ◆ حجم المسؤوليات الملقى على البلديات أكبر من مواردها المتاحة.
- ◆ عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات متكاملة تحدد المخاطر وتصنفها.
- ◆ عدم تضمين الهيكل التنظيمي للبلديات وحدة لإدارة الطوارئ والحد من المخاطر.
- ◆ تقادم البنية التحتية في البلديات وضعف شبكة الطرق.
- ◆ تقادم الأليات وتعطل جزء كبير منها وعدم توفر الميزانيات لصيانتها بشكل دوري.

- ◆ ضعف التمويل والميزانيات.
- ◆ التعينات الزائدة عن الحاجة أحياناً التي تسبب الترهل الإداري الذي يعيق العمل، وينتج عنه عدم توفر مكاتب لبعض الموظفين أحياناً مما يسبب ضعف التزام الموظفين.
- ◆ ضعف عمليات الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.
- ◆ عدم المعرفة من قبل البلديات بكيفية التعاون مع الداعمين ومؤسسات التمويل الدولية.
- ◆ عدم وجود تحديد دقيق للمناطق الساخنة في البلديات.
- ◆ اتساع الرقعة الجغرافية لبعض البلديات.
- ◆ ضعف الثقافة المؤسسية الإيجابية والتعاونية.
- ◆ ضعف فرص التدريب المتاحة كمًا ونوعًا.
- ◆ ضعف آليات تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية.
- ◆ صعوبة التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل البلديات.
- ◆ صعوبة الطبيعة الجغرافية والطبوغرافية لبعض المناطق.
- ◆ ضعف وعي أفراد المجتمع بشكل عام فيما يرتبط بالتعامل مع المخاطر.
- ◆ اتكالية أفراد المجتمع على البلديات بشكل أساسي مقارنة بإمكانياتها.
- ◆ عدم معرفة المواطنين بطرق التعامل السليم مع مجاري المياه والعبارات.
- ◆ تدخل المواطنين في أعمال البلديات أحياناً نتيجة لأن الأعضاء والرئيس منتخبين.
- ◆ إهمال المواطنين أحياناً وعدم تحملهم المسؤولية أو الإبلاغ عن المخاطر والأعطال وغيرها.
- ◆ مقاومة التغيير من قبل أفراد المجتمع المحلي.
- ◆ غياب أنظمة الاتصال الفعالة داخل الوزارة أو مع الجهات الخارجية.
- ◆ عدم وجود تشريعات نافذة بخصوص وحدات إدارة الطوارئ.
- ◆ تعدد جهات التدقيق على أعمال البلديات مما يعطل العمل أحياناً.
- ◆ ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية التي تتواجد في المناطق الجغرافية التي تتبع للبلديات.
- ◆ تداخل الصلاحيات بين المؤسسات الحكومية أحياناً.
- ◆ عدم فعالية التواصل مع الحكام الإداريين وسوء الفهم أحياناً (على سبيل المثال الحاكم الإداري يكلف بتنفيذ بعض المهام أحياناً، والبلدية تدفع التكاليف من موازنتها).
- ◆ ضعف إمكانات مراكز الإيواء وغيابها أحياناً.
- ◆ التغيير المناخي وأثره في إيجاد مناطق ساخنة جديدة لم تتم دراستها لغاية الآن.
- ◆ تحكم رؤساء البلديات وقيادتها أحياناً ببعض الوحدات التنظيمية، لذا يقترح أن تكون جهة الإشراف على وحدات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات داخل مقر الوزارة.
- ◆ عدم تناسب مؤهلات الأعضاء المنتخبين أحياناً مما يؤثر على جودة القرارات التي تتخذها البلديات.

◆ انتخاب رئيس البلدية يؤدي إلى ضعف قوة قراراتها أحياناً وابتعادها عن الموضوعية ودقة القرار المتخذ.

◆ مقاومة التغيير من قبل موظفي البلديات.

◆ ضعف القدرات التخصصية لموظفي البلديات في مجال الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.

◆ عدم توفر أفراد قادرين على إعداد مقترحات مشاريع في البلديات، واقتراح أن يتم التعاقد مع مستشار لإعداد (10) مقترحات مشاريع على مدار سنة واحدة، على أن تكون المقترحات تشاركية (كل مقترح يتضمن مشروع تشترك به عدة بلديات).

**المبررات الاستراتيجية لوجود وحدة تنظيمية للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات داخل البلديات حسب اقتراحات المشاركين:**

◆ رفع مستوى الخدمات الاحترافية المقدمة في مجال حصر مخاطر الكوارث والأزمات.

◆ تعزيز قدرات البلديات في إدارة الكوارث والأزمات.

◆ توفير موارد بشرية مؤهلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.

◆ حماية الأرواح والممتلكات والتقليل من الخسائر.

◆ تحسين التنسيق والتشاركية وتحمل المسؤولية بين الجهات الحكومية للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.

◆ اشراك المجتمع المحلي بطرق منهجية ومستدامة.

◆ توظيف التكنولوجيا ونظم إدارة المعلومات في تحديد المخاطر وتصنيفها وإنشاء سجلات مخاطر.

◆ إيجاد خطط طوارئ شمولية ومستدامة تعزز قدرات البلديات على مواجهة مخاطر الكوارث والأزمات.

◆ الحد من المخاطر المستقبلية ووجود طرق فعالة للتعامل مع آثار التغير المناخي.

◆ رفع جاهزية المجتمعات المحلية والبلديات للحد من مخاطر الكوارث والأزمات.

◆ توحيد الجهود بشكل منهجي وتقليل التعامل العشوائي مع مخاطر الكوارث والأزمات.

**الغايات المقترحة من المشاركين لوحد الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات:**

◆ الوصول إلى مستوى متطور في إدارة الكارثة وتعزيز قدرة الاستجابة الفعالة للحد من مخاطر الكوارث والأزمات.

◆ مدينة ذكية تضمن سلامة مواطنيها وأصولها، ذات خدمات مستدامة.

◆ مدينة قادرة على التعامل مع المخاطر والأزمات.

◆ الحد من مخاطر الكوارث تجاه بلدية آمنة ومستدامة.

◆ الوصول للحد الأدنى من الإصابات والخسائر المادية والمعنوية في المجتمع.

◆ بيئة سليمة آمنة خالية من المخاطر.

**الغايات المقترحة من المشاركين لوحد الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات:**

◆ الوصول إلى مستوى متطور في إدارة الكارثة وتعزيز قدرة الاستجابة الفعالة للحد من مخاطر الكوارث والأزمات.

◆ مدينة ذكية تضمن سلامة مواطنيها وأصولها، ذات خدمات مستدامة.

- ◆ تطوير نظام معلومات متكامل يساهم في جمع وتحليل كافة البيانات المتعلقة بإدارة الأزمات.
- ◆ تدريب وتأهيل كادر بشري للوحدة قادر على التعامل ورفع جاهزية والكفاءة.
- ◆ إعداد الخطط (الوقائية، التنفيذية، المالية، الطوارئ، التعافي، خطط المخاطر) لتحقيق أهداف الوحدة والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.
- ◆ تأهيل المجتمع المحلي للقدرة على مواجهة واستيعاب الأزمات بالتعاون مع المؤسسات المحلية.
- ◆ تأهيل الكوادر البشرية ورفع قدرات العاملين في الأمور التنظيمية والإدارية.
- ◆ تعزيز وتحسين البنية التحتية والخدمات داخل البلدية والمدينة.
- ◆ تعزيز الموارد المادية والبشرية والمالية للبلديات.
- ◆ تعزيز التنمية الاقتصادية الاستثمارية.
- ◆ رفع وعي المجتمع المحلي.
- ◆ تعزيز التشاركية المجتمعية.
- ◆ تعزيز تأهب المدينة للتعامل مع الازمات والكوارث.

### المبادرات المقترحة من قبل المشاركين لتنفيذها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية:

- ◆ تحسين البنية التحتية للمنطقة.
- ◆ تأمين الموارد المادية والبشرية للبلدية.
- ◆ نظام الكشف عن التهديدات والمخاطر.
- ◆ تعزيز ثقافة الوعي المجتمعي بالمخاطر لكافة فئات المجتمع كبار السن والمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.
- ◆ تدريب الكوادر المختصة في البلديات.
- ◆ تشكيل فرق عمل مختصة من المجتمع المحلي.
- ◆ اختيار شركاء من كافة القطاعات الحكومية والخاصة.
- ◆ الاستفادة من التكنولوجيا لتطوير العلاقات المستدامة بين الشركاء للحد من المخاطر وبث الرسائل للتنبيه بالمخاطر.
- ◆ تطوير العلاقات مع الدوائر الحكومية.
- ◆ تأهيل البنية التحتية للبلديات (معدات، آليات، لوازم).
- ◆ تأهيل البنية التحتية الخاصة بالمجتمع المحلي (الطرق، الصرف الصحي، الجدران الاستنادية، الأبنية).
- ◆ توفير مصدر مالي لتنفيذ عملية تحسين البنية التحتية.
- ◆ إنشاء سجل المخاطر والبيانات الإحصائية ووضع قاعدة بيانات وعمل مسح جغرافي.
- ◆ توفير كادر بشري مؤهل وقادر على التعامل مع النظام.
- ◆ التشارك مع القطاع الخاص لتطوير ودعم النظام الذكي.
- ◆ التشاركية مع المجتمع المحلي لإعداد خطة المخاطر.

- ◆ عقد ورشات توعوية وتدريبية لرفع قدرات الموارد البشرية والمجتمع المحلي.
- ◆ جذب التمويل المالي لعقد الورشات التدريبية والتوعوية.
- ◆ بناء فرق قيادية متخصصة.
- ◆ تبادل الخبرات دولياً مع الدول الرائدة في مجال التعامل مع الأزمات.
- ◆ بناء الشراكات مع المنظمات المحلية والدولية المختصة بالأزمات والكوارث.
- ◆ سهولة التواصل بين كافة القطاعات والجهات المختصة لسرعة الاستجابة للمخاطر.
- ◆ تعزيز البنية الرقمية.
- ◆ تعزيز البنية المعلوماتية.
- ◆ تعزيز البنية الإنشائية.
- ◆ تنفيذ برامج توعية للشركاء.
- ◆ تعزيز الابتكار والتكنولوجيا.
- ◆ إنشاء وحدة للتوعية المجتمعية.
- ◆ تنفيذ تمارين وهمية مشتركة لمحاكاة الكوارث والأزمات.
- ◆ إنشاء نظام إنذار مبكر وربطه بالأرصاد الجوية.
- ◆ استخدام الذكاء الاصطناعي لمحاكاة الكوارث والأزمات.
- ◆ إنشاء قاعدة بيانات للمتطوعين واستقطاب المؤثرين في المجتمع.
- ◆ عمل مبادرات بإشراك المجتمع المحلي للحد من المخاطر مثل تنظيف مجاري الأودية وإزالة الأعشاب الجافة.
- ◆ عمل لجان لدراسة وحصر البؤر الساخنة داخل المجتمع المحلي وإيجاد الحلول المناسبة.
- ◆ عمل مبادرات لزراعة الأشجار في المناطق المعرضة للانجراف والانهيئات.
- ◆ شراء وتطوير تطبيقات تقنية ذكية متخصصة في التوثيق وتحليل البيانات.

#### 4.1.4 البناء التنظيمي المقترح لوحدة الحد من مخاطر الكوارث والأزمات وإدارتها

بناء على مخرجات ورش العمل، وتبادل المعلومات والأفكار ومراجعة الوثائق المؤسسية والوطنية والدولية ذات العلاقة، والاطلاع على أفضل الممارسات والتي ذكرت في الدليل الإرشادي لممارسة إدارة مخاطر الكوارث في الأردن على المستوى المحلي - التقرير الاستهلاكي تم العمل على تطوير الهيكل التنظيمي ووصف مهام وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وتحديد مسمياتها الوظيفية.

- ◆ تكون الغاية المقترحة للوحدة هي: مجتمع أكثر أماناً وتكيفاً ومرونة في الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ يتم تحديد المستوى التنظيمي للوحدة والمستوى الوظيفي لرئيسها (رئيس وحدة، رئيس قسم، رئيس شعبة) بحسب التعليمات المعتمدة في وزارة الإدارة المحلية (وحدة، قسم، شعبة)، وذلك اعتماداً على فئة البلدية وطبيعة وحجم المخاطر التي تواجهها.
- ◆ تجنباً للترهل الوظيفي والهيكلية لا يتبع لوحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات أية وحدات فرعية تابعة لها.

- ◆ تجنبًا لترهل الوظيفي والهيكل لا يتبع لوحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات أية وحدات فرعية تابعة لها.
- ◆ مخطط الهيكل التنظيمي المقترح والمسميات الوظيفية للوحدة بحسب فئات البلديات:

#	فئة البلدية	التبعية التنظيمية	المسميات الوظيفية المقترحة
1	الأولى	المدير التنفيذي للبلدية	رئيس الوحدة
			محلل مخاطر
			أخصائي اتصال
			مدخل بيانات
2	الثانية	المدير التنفيذي للبلدية وفي حال عدم وجود هذا المنصب تكون التبعية لرئيس البلدية أو من ينوب عنه أو من يفوضه.	رئيس الوحدة
			محلل مخاطر
			أخصائي اتصال
			مدخل بيانات
2	الثانية	المدير التنفيذي للبلدية وفي حال عدم وجود هذا المنصب تكون التبعية لرئيس البلدية أو من ينوب عنه أو من يفوضه.	رئيس الوحدة
			محلل مخاطر
			أخصائي اتصال
			مدخل بيانات

- ◆ وصف مهام وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات

المهام	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ فهم الاستراتيجيات والأطر الوطنية والدولية التي تخص الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</li> <li>◆ تحديد أنواع الكوارث والأزمات المحتمل حدوثها.</li> <li>◆ تحديد مدى تكرار وقوع الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ تصنيف الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ تحديد وتحليل المخاطر و/أو التهديدات المحتملة.</li> <li>◆ تحديد المناطق أو المجتمعات أو الفئات الأكثر عرضة للخطر.</li> <li>◆ تحديد العوامل البشرية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تزيد من شدة التهديد.</li> <li>◆ إنشاء سجل المخاطر وتحديثه بشكل دوري.</li> <li>◆ تحديد آليات إشراك المؤسسات الشريكة في تقييم المخاطر.</li> <li>◆ تحديد آليات إشراك المجتمع المحلي في تقييم المخاطر.</li> </ul>	تقييم مخاطر الكوارث والأزمات
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تحديد متطلبات نظام إدارة المعلومات والبيانات اللازمة.</li> <li>◆ تحديد الشركاء من المؤسسات المعنية المزودة أو المطورة لأنظمة إدارة المعلومات، وبيان فرص التعاون لإنشاء النظام.</li> <li>◆ تحديد متطلبات المعلومات فيما يتعلق بالاستجابة والموارد والممكنات المطلوبة.</li> </ul>	نظام إدارة المعلومات

<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ بناء نموذج متكامل لإدارة المعلومات يرتبط بسجل المخاطر.</li> <li>◆ تحديد وسائل الاتصال المختلفة اللازمة لتمكين عملية تلقي المعلومات وجمعها، وإدارتها، ونشرها، وتبادلها.</li> </ul>	<p><b>نظام إدارة المعلومات</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ التخطيط لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ تحديد مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ تحديد الأولويات فيما يتعلق بمبادرات الحد من مخاطر الكوارث.</li> <li>◆ تكامل مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات وطرق تنفيذها بانسجام وتكامل مع أدوار الوحدات التنظيمية في الهيكل التنظيمي للبلدية وعملياتها.</li> <li>◆ تنفيذ ومراقبة أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.</li> <li>◆ تحديد آلية موحدة لنشر الإنذارات المبكرة.</li> <li>◆ تحديد طرق تجنب أو تقليل التأثيرات المحتملة فيما يتعلق بالخسائر والإصابات البشرية وفقدان الأرواح والممتلكات والبنية الأساسية والبيئة وتقديم الخدمات الحكومية.</li> <li>◆ التحديد التشاركي لأدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية والشركاء في مسؤوليات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ التنسيق مع المؤسسات من مختلف القطاعات لاستخدام مرافقها ومواردها للحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ تحديد مؤشرات نجاح عمليات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات وآليات تقييمها.</li> </ul>	<p><b>الحد من مخاطر الكوارث</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تحديد وتنفيذ إجراءات استجابة وإغاثة متكاملة وفورية.</li> <li>◆ تشغيل نظام الإنذار بالمخاطر.</li> <li>◆ الاستجابة للآثار السلبية وتنفيذ أنشطة التعافي في المنطقة المتضررة، ووجود طرق واضحة وفعالة لإيصال الإسعافات الأولية والدواء والغذاء وتوفير المأوى.</li> <li>◆ السعي إلى إنشاء مراكز إيواء مجهزة في حال حدوث الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ بناء شبكة دعم بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ.</li> <li>◆ تشكيل فرق عمل تطوعية من أفراد المجتمع المحلي وتدريبها وتحديد أدوارها في حال حدوث كوارث أو أزمات.</li> <li>◆ تطوير آليات إنذار مبكر للفئات الأكثر ضعفاً (النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة).</li> <li>◆ الاستجابة للآثار السلبية وتنفيذ أنشطة تعافي في المناطق والفئات الأكثر ضعفاً وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.</li> <li>◆ تحديد وتنفيذ عمليات إعادة تأهيل الأفراد وإعمار البنية التحتية.</li> <li>◆ تقييم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</li> </ul>	<p><b>الاستجابة والتعافي</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تحديد متطلبات نظام إدارة المعلومات والبيانات اللازمة.</li> <li>◆ تحديد الشركاء من المؤسسات المعنية المزودة أو المطورة لأنظمة إدارة المعلومات، وبيان فرص التعاون لإنشاء النظام.</li> <li>◆ تحديد متطلبات المعلومات فيما يتعلق بالاستجابة والموارد والممكنات المطلوبة.</li> <li>◆ بناء نموذج متكامل لإدارة المعلومات يرتبط بسجل المخاطر.</li> <li>◆ تحديد وسائل الاتصال المختلفة اللازمة لتمكين عملية تلقي المعلومات وجمعها، وإدارتها، ونشرها، وتبادلها.</li> </ul>	<p><b>التدريب والتوعية والاتصال</b></p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ التحديد الأولي للموارد المالية والمادية والمعلوماتية اللازمة لتنفيذ عمليات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</li> <li>◆ التواصل مع الجهات الحكومية للتنسيق بشأن تحديد الموارد المطلوبة وكيفية التنسيق لتوفيرها بطرق تشاركية.</li> <li>◆ بناء الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للتعاون في سبيل توفير الموارد.</li> <li>◆ التواصل مع الممولين والمؤسسات الدولية المانحة بالتنسيق مع الوزارة لتوفير التمويل لنشاطات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ بناء القدرات لموظفي الوحدة في مجال إعداد مقترحات المشاريع الممولة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> </ul>	التمويل وإدارة الموارد
---	------------------------

الوصف الوظيفي للمسميات الوظيفية المقترحة للعمل في وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات

متطلبات شغل الوظيفة	المهام الرئيسية	المسمى الوظيفي
<p>شهادة البكالوريوس في العلوم الهندسية أو الإدارية كحد أدنى.</p> <p>امتلاك دورات تدريبية متخصصة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</p> <p>خبرة لا تقل 10 سنوات، منها 5 سنوات خبرة مباشرة في العمل بمجالات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ حصر القوانين والأنظمة والسياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة بإدارة المخاطر والأزمات وتوثيقها، والتأكد من اسقاطها على خطط البلدية ونشاطات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ إعداد وتحديث أهداف الوحدة وتصميم خطط عملها بالتنسيق مع الرئيس المباشر وتحديد الموازنة السنوية.</li> <li>◆ الإشراف على أعمال الوحدة ومتابعة أداء موظفيها وتطويره حسب متطلبات العمل.</li> <li>◆ الإشراف على تنفيذ خطط عمل الوحدة ومتابعتها والتأكد من انسجامها مع الخطط الموضوعية مسبقاً، وتحققها للمستهدفات ومؤشرات الأداء.</li> <li>◆ الإشراف على إعداد وتحديث قواعد البيانات حول المخاطر والأزمات وانجاز سجل المخاطر وضمان جودة مضمونها.</li> <li>◆ متابعة تنفيذ خطة الحد من المخاطر بالتنسيق مع فريق العمل والأصحاب العلاقة داخل البلدية وخارجها.</li> <li>◆ تقييم خطة الحد من المخاطر وإعداد التقارير ذات العلاقة وعرضها للجهات المعنية.</li> <li>◆ التنسيق مع الجهات المعنية محلياً ووطنياً فيما يختص بجهود الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ الإشراف على إعداد خطط التدريب للموظفين وبرامج ونشاطات التوعية المجتمعية المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</li> <li>◆ التنسيق مع الوحدات التنظيمية في البلدية لضمان تكامل جهود وعمليات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ تقييم أداء الوحدة ورفع النتائج للرؤساء المباشرين.</li> </ul>	رئيس الوحدة
<p>شهادة البكالوريوس في العلوم الهندسية أو الإدارية كحد أدنى.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ اعداد سجل المخاطر وتحديثه بشكل مستمر وبتفويض من الرئيس المباشر وبالتعاون مع المعنيين.</li> <li>◆ إعداد خطة الحد من المخاطر وتحديثها بشكل مستمر وبتفويض من الرئيس المباشر وبالتعاون مع المعنيين.</li> </ul>	محلل مخاطر

<p>امتلاك دورات تدريبية متخصصة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</p> <p>خبرة لا تقل 10 سنوات، منها 5 سنوات خبرة مباشرة في العمل بمجالات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تطوير خطط شاملة للتعافي من الكوارث ووضع مؤشرات وطرق تقييم كفاءتها.</li> <li>◆ تقييم المخاطر بشكل مستمر لتحديد نقاط الضعف والتهديدات المحتملة.</li> <li>◆ اختبار وتحديث إجراءات التعافي من الكوارث بانتظام.</li> <li>◆ التنسيق مع الوحدات ذات العلاقة داخل البلدية مثل تكنولوجيا المعلومات والوحدات الفنية والوحدات المساندة لضمان تنسيق وتوافق خطط التعافي وضمان مشاركة جميع المعنيين.</li> <li>◆ مراقبة الامتثال والالتزام بسياسات ومعايير الحد من مخاطر الكوارث والأزمات والاستجابة لها والتعافي منها.</li> <li>◆ تحليل الكوارث والأزمات عند وقوعها وتوثيق نتائجها واقتراح وتطوير إجراءات الحد من المخاطر المستقبلية.</li> <li>◆ المشاركة في برامج التدريب على التعافي من الكوارث والتوصية بإجراءات التحسين المستمر لها، والمساهمة بتنفيذ بعض النشاطات التدريبية والتوعوية التي تنفذها الوحدة لموظفي البلدية أو لأفراد المجتمع المحلي.</li> <li>◆ توثيق وإعداد تقارير بأنشطة الوحدة ونتائجها.</li> </ul>	<p><b>محلل مخاطر</b></p>
<p>شهادة البكالوريوس في العلوم الهندسية أو الإدارية كحد أدنى.</p> <p>امتلاك دورات تدريبية متخصصة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</p> <p>خبرة لا تقل 10 سنوات، منها 5 سنوات خبرة مباشرة في العمل بمجالات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ إعداد خطة سنوية للتواصل مع المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية والخاصة.</li> <li>◆ إعداد مضمون حملات التوعية المجتمعية.</li> <li>◆ تنفيذ حملات التوعية المجتمعية.</li> <li>◆ التشبيك مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة الجغرافية التي تتبع للبلدية.</li> <li>◆ البحث عن شراكات مع مؤسسات دولية وجهات تمويل.</li> <li>◆ البحث عن فرص تمويل محتملة.</li> <li>◆ المساهمة في إعداد مقترحات المشاريع.</li> <li>◆ تنفيذ خطة الاتصال السنوية وتقييم نشاطاتها دوريًا.</li> <li>◆ إعداد النشرات الإعلامية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> <li>◆ متابعة مواقع التواصل الاجتماعي وإنشاء صفحات لوحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وبث رسائل التوعية وضمان تفاعل أفراد المجتمع المحلي.</li> <li>◆ توثيق قصص النجاح لجهود ونشاطات البلدية أو مؤسسات المجتمع أو أفراد المجتمع وعرض الدروس المستفادة ونشرها عبر صفحات التواصل الاجتماعي.</li> <li>◆ إعداد تقارير الأداء ورفعها للرؤساء المباشرين.</li> </ul>	<p><b>أخصائي اتصال</b></p>
<p>شهادة الثانوية العامة كحد أدنى</p> <p>امتلاك دورات تدريبية متخصصة في استخدام الحاسب الآلي ومهارات الإدارة وإدخال البيانات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تنفيذ الأعمال الإدارية التي يكلفه بها الرئيس المباشر.</li> <li>◆ إدخال بيانات الوحدة التنظيمية على الأنظمة الإلكترونية بشكل دوري وضمان تحديثها.</li> <li>◆ تحويل المعلومات من شكل ورقي إلى شكل إلكتروني عن طريق البرامج المتخصصة.</li> <li>◆ المساهمة في جمع البيانات والمعلومات وإعدادها وتنظيمها ووضع نظام خاص للبحث عنها.</li> <li>◆ تجميع المعلومات وتصنيفها والتحقق من دقتها.</li> <li>◆ إعداد التقارير بحسب توجيهات الرئيس المباشر وإنجاز عمليات استرجاع البيانات إن قُدمت معالجة المستندات وطباعة الملفات.</li> </ul>	<p><b>إداري</b></p>

خبرة لا تقل 5 سنوات، منها سنتان خبرة مباشرة في العمل الإداري.	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضمان الاستخدام السليم للمعدات المكتبية.</li> <li>تقديم الدعم اللازم لمحللي المخاطر وأخصائي الاتصال في كل ما يتعلق من أعمال الوحدة التنظيمية.</li> </ul>	إداري
---	--	-------

الوصف الوظيفي للمسميات الوظيفية المقترحة للعمل في وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات: " لضمان تحقيق الوحدة لهذه المهام بالتفصيل، يقترح الدليل بأن تقوم الوحدة خلال السنة الأولى بأعداد دليل تشغيلي يتضمن مهامها كما هي مذكورة وعلاقتها التنظيمية مع جهات الاستجابة المختلفة - على سبيل المثال (الدفاع المدني)، وتحديد كيفية تعاملها مع الخطط الاستعدادية للبلديات، حيث من الممكن ان يسهل عليها هذا الدليل تنفيذ هذه المهام وفهمها بشكل أفضل.

#### 4.1.5 أهداف وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات والمبادرات والمؤشرات المقترحة

- سيتم تنفيذ الخطة على مدار (3) سنوات.
- المبادرات والمؤشرات المقترحة إرشادية يمكن تعديلها وتطويرها من قبل كل بلدية بحسب خصائص المنطقة الجغرافية وحجم التعرض للكوارث والأزمات والإمكانات والموارد المتاحة.
- تصنف هذه الخطة على أنها استراتيجية، وعلى كل بلدية تفصيلها في خطط تشغيلية تناسب طبيعة المنطقة التي تخدمها، ودرجة تعرضها لمخاطر الكوارث والأزمات، وبحسب إمكاناتها المتاحة.

الهدف الاستراتيجي الأول	تأهيل البنية التحتية لتعزيز قدرة البلدية على الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
المؤشرات الاستراتيجية للهدف الاستراتيجي الأول	<p><b>مؤشر النتائج:</b></p> <p>تحسين استجابة البلدية للكوارث والأزمات بنسبة 50% خلال ثلاث سنوات.</p> <p><b>مؤشرات النتائج الفرعية الممكن قياسها خلال ثلاث سنوات:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقليل وقت الاستجابة للكوارث والأزمات.</li> <li>تقليل عدد مرات الاستجابة نتيجة لخفض عدد حالات الطوارئ.</li> <li>تقليل عدد المخاطر المتكررة.</li> <li>تقليل عدد الشكاوى من أفراد المجتمع.</li> <li>رفع نسبة رضا أفراد المجتمع.</li> <li>تقليل عدد الشكاوى الواردة من المؤسسات الشريكة، أو الصادرة من البلدية تجاه المؤسسات الشريكة.</li> <li>تقليل عدد البؤر الساخنة.</li> </ul>
	المبادرات الاستراتيجية للهدف الاستراتيجي الأول
المبادرة الأولى	1. إنجاز 100% من نظام إدارة المعلومات خلال العام الأول من الخطة.
	2. إنجاز سجل المخاطر بنسبة 100% خلال العام الأول من الخطة.

1. تحسين البنية التحتية البلدية في مجال المعدات والآليات بنسبة 30% في نهاية الثلاث سنوات.	تأهيل البنية التحتية الخاصة بالبلدية	المبادرة الثانية
1. تحسين البنية التحتية في المجتمع (طرق، جدران استنادية) بنسبة 15% خلال ثلاث سنوات. 2. تحسين البنية التحتية (عبارات تصريف مياه الأمطار، مجاري الأودية) بنسبة 30% في نهاية الثلاث سنوات. 3. زيادة عدد الأشجار الحرجية في المناطق المعرضة للانزلاقات والانهيارات بنسبة 25% خلال ثلاث سنوات.	تأهيل البنية التحتية للمنطقة الجغرافية التي تديرها البلدية	المبادرة الثالثة
<b>تأهيل الموارد البشرية وتعزيز الوعي المجتمعي</b>	<b>هدف الاستراتيجي الثاني</b>	
<p style="text-align: center;"><b>مؤشرات النتائج:</b></p> <p>تحسين الاستجابة البشرية لمخاطر الكوارث والأزمات بنسبة 50% خلال ثلاث سنوات.</p> <p style="text-align: center;"><b>مؤشرات النتائج الفرعية الممكن قياسها خلال ثلاث سنوات:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تقليل الخسائر في الأرواح بنسبة 50%.</li> <li>◆ تقليل عدد الإصابات بنسبة 50%.</li> <li>◆ انجاز 100% من نشاطات خطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات من الموظفين المكلفين.</li> <li>◆ تقليل عدد المخاطر الناجمة عن إهمال بشري بنسبة 25% خلال ثلاث سنوات.</li> <li>◆ رفع عدد مرات الإبلاغ عن المخاطر بنسبة 30% من قبل أفراد المجتمع المحلي.</li> </ul>	<b>المؤشرات الاستراتيجية للهدف الإستراتيجي الثاني</b>	
<b>مؤشرات الاداء الخاصة بالمبادرات الاستراتيجية</b>	<b>المبادرات الاستراتيجية للهدف الاستراتيجي الثاني</b>	
1. تدريب 100% من موظفي وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات في الموضوعات ذات العلاقة خلال العام الأول من الخطة. 2. تأهيل (5) مدربين من موظفي الوحدة والمؤسسات الشريكة في المجتمع المحلي في مجالات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات، والإدارة العامة واسسها - خاصة تلك المرتبطة بإدارة مشاريع الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الازمات، وكذلك الإدارة المالية خلال العام الأول من الخطة. 3. تدريب 50% من موظفي البلدية في مجال الحد من مخاطر الكوارث والأزمات خلال العامين الثاني والثالث من الخطة.	تدريب وتأهيل الموارد البشرية العاملة في الوحدة والبلدية	المبادرة الأولى
1. تشكيل (عدد) فرق عمل من أفراد المجتمع المحلي خلال العام الأول والثاني من الخطة (يحدد العدد حسب نطاق عمل البلدية وعدد سكان المنطقة التي تغطيها).	تشكيل فرق عمل من أفراد المجتمع المحلي والعمل على تأهيلهم	المبادرة الثانية

2. تنفيذ برنامج تدريب متخصص في الحد من مخاطر الكوارث والأزمات لأعضاء فرق العمل المجتمعية.	تشكيل فرق عمل من أفراد المجتمع المحلي والعمل على تأهيلهم	المبادرة الثانية
1. تنفيذ (6) حملات توعية لأفراد المجتمع المحلي (حملتين في كل عام من أعوام الخطة)، وبنسبة رضا من المجتمع تتجاوز 80% عن فعاليات الحملات. 2. إنشاء قنوات تواصل اجتماعي (فيس بوك وانستغرام) لبث رسائل توعية مرتين كل شهر على الأقل، وأن يتجاوز عدد المشتركين فيها نسبة 5% من إجمالي عدد السكان في منطقة البلدية في نهاية الأعوام الثلاث من الخطة. 3. تحقيق نسبة رضا تتجاوز 80% من أفراد المجتمع عن نشاطات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات. 4. إشراك (عدد) من أفراد المجتمع في عمليات التخطيط للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.	تعزيز الوعي المجتمعي	المبادرة الثالثة
<b>تعزيز الموارد وفرص التمويل والشراكات</b>	<b>لهدف الاستراتيجي الثالث</b>	
<p style="text-align: center;"><b>مؤشرات النتائج:</b></p> <p>تحسين كفاءة العمليات للرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات بنسبة 25% خلال الأعوام الثلاث للخطة.</p> <p style="text-align: center;"><b>مؤشرات النتائج الفرعية الممكن قياسها خلال ثلاث سنوات:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تعزيز موارد البلدية المالية بنسبة 5% خلال ثلاث سنوات (دون احتساب الزيادة في موازنة البلدية).</li> <li>▪ رفع العمر التشغيلي للمعدات والآليات بنسبة 10% خلال ثلاث سنوات.</li> <li>▪ تقليل الإنفاق المتكرر على المخاطر المتكررة بنسبة 50% خلال ثلاث سنوات.</li> <li>▪ الوصول إلى تصفير الشكاوى الواردة من الوحدات التنظيفية داخل البلدية أو الصادرة إليها من قبل الوحدة في نهاية العام الثالث من الخطة.</li> </ul>	<b>المؤشرات الاستراتيجية للهدف الاستراتيجي الثالث</b>	
<b>المؤشرات الخاصة بالمبادرات الاستراتيجية</b>	<b>المبادرات الاستراتيجية للهدف الاستراتيجي الثالث</b>	
1. انجاز 100% من خارطة مهام وأدوار وصلاحيات المؤسسات الحكومية في المنطقة خلال العام الأول من الخطة. 2. تقليل الشكاوى الصادرة من البلدية والواردة لها من قبل أفراد المجتمع المحلي أو المؤسسات الحكومية بخصوص تضارب الأدوار وعدم وضوحها والتعطل الناتج بنسبة 60% خلال الأعوام الثلاث من الخطة.	تحسين كفاءة عمليات الاتصال الحكومي	المبادرة الأولى
1. إعداد مقترح مشروع واحد في كل سنة وتقديمه لأحد المؤسسات المانحة. 2. الحصول على موافقة لتمويل واحد من المقترحات الثلاث خلال مدة الخطة.	تعزيز فرص التمويل	المبادرة الثانية
1. تحسين عمليات التنسيق مع الجهات الحكومية بنسبة 60% خلال السنة الأولى والثانية من الخطة.	بناء الشراكات	المبادرة الثالثة

2. عقد شراكة واحدة في كل عام مع أحد مؤسسات القطاع الخاص لدعم نشاطات البلدية في الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات، أو لتنفيذ أحد النشاطات بشكل تشاركي.	بناء الشراكات	المبادرة الثالثة
3. عقد ثلاث شراكات مع منظمات المجتمع المدني (واحدة في كل عام وتنفيذ نشاط واحد مشترك على الأقل).		
4. تقديم مقترح مشروع تشاركي واحد للممولين بالشراكة مع أحد منظمات المجتمع المحلي في كل عام.		
5. الحصول على تمويل أو دعم لمشروع واحد تشاركي مع أحد منظمات المجتمع المدني خلال الثلاث سنوات.		

## 4.2 السياسة المقترحة لوحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات

### 4.2.1 هدف السياسة

ضمان التخطيط والتنفيذ الفعال لأعمال وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وتقليل الخسائر المحتملة، وضمان تقديم المساعدة الفورية والمناسبة لضحايا الكوارث وتحقيق التعافي السريع والفعال.

### 4.2.2 المبادئ التوجيهية للسياسة

تسترشد السياسة بعدد من المبادئ التوجيهية، وهي:

◆ الشراكة، التعاون المؤسسي، التعاون المجتمعي.

◆ المصالح المشتركة، تعزيز قيمة الإنسان.

◆ الموضوعية، الشفافية، الاستجابة، الأولويات.

◆ الشمول (كافة فئات المجتمع متضمنة ذوي الإعاقة، والمرأة، وكبار السن، والأطفال).

### 4.2.3 نطاق تطبيق السياسة

تحكم هذه السياسة عمل وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات في البلدية، ويتوجب على مختلف الوحدات التنظيمية في البلدية تقديم الدعم المستمر والفعال للوحدة لضمان تطبيقها وبما يضمن تقليل مخاطر الكوارث والأزمات على المستوى المحلي.

### 4.2.4 الأدوار والمسؤوليات

لضمان التطبيق الفعال لسياسة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات تم تحديد الأدوار والمسؤوليات التالية:

المهام	المجال
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ فهم الاستراتيجيات والأطر الوطنية والدولية التي تخص الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.</li> <li>◆ تحديد أنواع الكوارث والأزمات المحتمل حدوثها.</li> </ul>	وزارة الإدارة المحلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ مراجعة السياسة والموافقة عليها</li> </ul>	المجلس البلدي
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ الموافقة على السياسة ودعم الوحدة المكلفة بتطبيقها.</li> <li>◆ مراقبة التزام الوحدات التنظيمية والموظفين بالسياسة.</li> </ul>	رئيس البلدية
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ مراجعة السياسة.</li> </ul>	الشؤون القانونية
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ مراجعة السياسة بشكل دوري وتحديثها.</li> <li>◆ التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والإستراتيجيات الوطنية في ذات المجال.</li> <li>◆ التأكد من إطلاع الموظفين على أحكام السياسة.</li> <li>◆ إعداد خطط العمل التي تعكس أحكام السياسة.</li> <li>◆ متابعة المقترحات والشكاوى الداخلية والخارجية فيما يخص الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وإجراءاتها.</li> <li>◆ إجراء التدقيق الدوري وبيان الإجراءات التصحيحية والوقائية لعمل الوحدة.</li> <li>◆ تقديم التوصيات والحلول المقترحة بشأن الحد من مخاطر الكوارث والأزمات.</li> </ul>	رئيس وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تقديم الدعم للرئيس المباشر.</li> <li>◆ تنفيذ متطلبات السياسة التي تحكم عمل الوحدة.</li> <li>◆ التعاون مع موظفي البلدية لتطبيق أحكام السياسة.</li> </ul>	موظفي وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات
<ul style="list-style-type: none"> <li>◆ تقديم الدعم للرئيس المباشر.</li> <li>◆ تنفيذ متطلبات السياسة التي تحكم عمل الوحدة.</li> <li>◆ التعاون مع موظفي البلدية لتطبيق أحكام السياسة.</li> </ul>	الوحدات التنظيمية في البلدية

#### 4.2.5 إطار عمل سياسة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات

مع الأخذ في الاعتبار الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، وتوجهات وزارة الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، تنص وتعزز هذه السياسة مجموعة من الإجراءات للتعامل مع تحديات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات. تتضمن السياسة ثلاثة مبادئ أساسية، يندرج تحت كل منها عدد من الممارسات، والمبادئ الثلاث هي:

##### 1. تحديد مخاطر الكوارث والأزمات

ينص هذا المبدأ على أهمية إدراك الممارسات الأساسية للحد من مخاطر الكوارث والأزمات وإدارتها في خطط وأعمال البلدية، والتوعية بها وتعزيز حوكمتها في خطط العمل التي يتم تطويرها. ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال ثلاث ممارسات، هي:

### تحسين القدرة على فهم مخاطر الكوارث والأزمات على المستوى المحلي والمجتمعي

تعتمد قدرة البلديات في الحد من مخاطر الكوارث على تقييم مخاطر الكوارث والأزمات ودرجات التعرض لها وأثارها، مما يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات وقائية مناسبة تخفف من أثارها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ تحديد وتصنيف وتحليل وتقييم مخاطر الكوارث والأزمات بشكل دوري.
- ◆ إنشاء ومراجعة وتحديث سجلات المخاطر على المستوى المحلي.
- ◆ تأسيس نظام إدارة معلومات خاص بالكوارث والأزمات وإنجاز سجلات المخاطر.
- ◆ تقييم البنية التحتية الأساسية بشكل دوري والتأكد من مطابقتها للمعايير المتعلقة بالتصميم والإنشاء والسلامة.
- ◆ تعزيز قنوات التواصل المعززة لجمع البيانات والمعلومات وإدارتها.
- ◆ تعزيز الشراكات لتمكين البلديات من استخدام التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار على المستوى المحلي.
- ◆ إشراك المجتمع المحلي في تقييم مخاطر الكوارث والأزمات وتحليلها.
- ◆ عدم إهمال المعرفة التقليدية الشائعة في المجتمعات المحلية المرتبطة بتحديد ظاهر مخاطر الكوارث والأزمات، التي نتجت عن تراكم للخبرات المجتمعية على مدار السنوات، وتضمينها في المعرفة المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة.

### تعزيز الوعي العام بمخاطر الكوارث

تتطلب جهود البلديات في الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات إدراك دور المجتمع ممثلًا بأفراده ومؤسساته في التخفيف من مخاطر الكوارث والأزمات وتقليل أثارها السلبية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ تنفيذ عملية تقييم دورية لمستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الكوارث والأزمات وسبل الحد من أثارها.
- ◆ توعية أفراد المجتمع حول مخاطر الكوارث والأزمات وسبل الحد منها وتقليل أثارها.
- ◆ تطوير قنوات وأدوات تواصل مستمر للإسهام بنشر ثقافة الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ إشراك أفراد المجتمع المدني والمؤثرين ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع المدني والقطاع الحكومي في حملات التوعية بالحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.

### بناء القدرات البلدية والمحلية والمجتمعية

تتضمن تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات تمكين الجهات الفاعلة لتعزيز حوكمة مخاطر الكوارث، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ قياس الفجوات المعرفية والمهارية وتقييم الاحتياجات لجميع العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.
- ◆ بناء وتعزيز قدرات البلدية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ بناء وتعزيز قدرات المؤسسات الشريكة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ تنظيم التدريب للموارد البشرية في البلدية والمؤسسات الشريكة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ تنظيم ممارسات المحاكاة لفرق الاستجابة المتخصصة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.

## 2. تعزيز الحوكمة المؤسسية لإدارة مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات

يحدد هذا المبدأ متطلبات بناء نظام مؤسسي فعال كعامل تمكين لتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات، ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال أربع ممارسات، هي:

### تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الشركاء لإنشاء أطر عمل مؤسسية مشتركة

تتضمن عملية تجنب مخاطر الكوارث والأزمات قيام البلدية بإنشاء قنوات تواصل تضمن التشاركية في تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الشركاء، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ المشورة المستمرة لتحديد الأدوار والمسؤوليات بين جميع الشركاء لتجنب مخاطر تداخل الأعمال وازدواجيتها وإساءة استخدام الموارد الممكن توظيفها للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ تشكيل لجان مشتركة ممثلة لجميع الشركاء تضمن الوصول للموارد في جميع المؤسسات الشريكة.
- ◆ تطوير وتنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات بشكل شمولي وتشاركي بين جميع الشركاء.
- ◆ تبني أسس واضحة لتقييم إدار الشركاء ومساهماتهم ووضع الإجراءات التحسينية اللازمة.

### تعزيز التنسيق والتعاون بين الشركاء في جهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات

تشمل جهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات شركاء متعددين، وكفاءة عمليات التنسيق والتعاون بين هؤلاء الشركاء تؤدي إلى كفاءة الحد من المخاطر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ تسهيل عملية تبادل المعلومات على المستوى المحلي.
  - ◆ وضع خطة استجابة واضحة بشكل تعاوني لتحديد تدخلات جميع الشركاء للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
  - ◆ ضمان الرصد الدوري والمرونة في تبادل الأدوار بين الشركاء.
  - ◆ تشارك الموارد لضمان فعالية توظيفها للحد من مخاطر الكوارث والأزمات والاستجابة لها والتعافي منها.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطط الاستعدادية للبلديات التي يتعاون في تطويرها (بشكل موازي مع إعداد هذا الدليل الإرشادي) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإدارة المحلية بالتنسيق مع منظمة ميرسي كور تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنسيق بين الشركاء والبلديات المختلفة.

### تطوير أنظمة إنذار مبكر فعالة

تعتمد عملية الاستعداد للكوارث والأزمات والتعامل معها إنشاء أنظمة إنذار مبكر فعالة تركز على الوصول إلى أفراد ومؤسسات المجتمع، وتوفير الآليات اللازمة لتحسينها وإنشاء نظام اتصال فعال، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ تأهيل البنية التحتية وتبني التكنولوجيا اللازمة للاستعداد والاستجابة الفعالة للمخاطر.
- ◆ تعزيز أنظمة الإنذار المبكر لجميع أنواع مخاطر الكوارث.
- ◆ التأسيس لقنوات اتصال استباقي للموارد البشرية المختصة في الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ تعزيز قنوات وطرق تبادل المعلومات اللازمة للإنذار المبكر القائم على أفراد المجتمع.
- ◆ إنشاء آليات مراقبة مشتركة لجمع وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات حول الكوارث والأزمات المحتملة.
- ◆ الاهتمام بالفئات المعرضة للمخاطر بشكل أكبر كذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال، والمرأة.

### تعزيز الاستجابة الفعّالة والتمكين لضمان التعافي المستدام

تقوم عملية الاستعداد للكوارث والأزمات والاستجابة لها والتعافي منها على تطوير وتحديث الهياكل والأدوات والقدرات اللازمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ الرصد المستمر للمخاطر وتعزيز طرق الإبلاغ والإنذار المبكر.
- ◆ التحديث الدوري لجميع خطط الحد من المخاطر وخطط الاستجابة.
- ◆ تفعيل مشاركة المجتمع المحلي وإعداد خطط الاستعداد للكوارث القائمة على أفراد المجتمع.
- ◆ تحسين فعالية الآليات وجاهزية الموارد للاستجابة والتعافي الفعال.
- ◆ التنسيق المستمر للتأكد من مصادر مواد الإغاثة الطارئة.
- ◆ تفعيل قواعد بيانات الحد من مخاطر الكوارث وموائمتها مع بيانات مخاطر الكوارث.
- ◆ تحديد التكلفة المادية والاجتماعية والاقتصادية للتأثير المحتمل للكوارث والأزمات.
- ◆ تعزيز الشراكات مع مختلف القطاعات لتحسين عمليات التعافي البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
- ◆ تنفيذ عمليات التعافي بشكل يحقق الاستدامة.

### 3. تعزيز مرونة واستجابة مختلف القطاعات في عمليات التخطيط والتنفيذ

يرتكز هذا المبدأ على التخطيط بشكل يشمل القطاعات المختلفة في المجتمع المحلي للحد من مخاطر الكوارث المحتملة وزيادة مرونتها عند التعرض للمخاطر، من خلال دمج عمليات الحد من مخاطر الكوارث والأزمات في التنمية، وفي التخفيف من المخاطر، وفي نظام التعليم، وتحسين فرص التمويل وتعظيم الموارد، ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال أربع ممارسات، هي:

#### دمج الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في التنمية

تتضمن عملية دمج الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في التنمية والتخطيط القطاعي، وتوفير الموارد، وفي الرصد والتقييم، وفي قيام جميع القطاعات بتخطيط أعمالها ونتائج أداؤها المتوقعة بشكل مدرك لمخاطر الكوارث، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ دمج الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في سياسات واستراتيجيات وخطط القطاعات المختلفة.
- ◆ وضع خطط عمل القطاعات بشكل مدرك لمخاطر الكوارث والأزمات ورسم السيناريوهات الخاصة بالاستجابة والتعافي السريع.
- ◆ توافق الشركاء في القطاعات على تخصيص الموارد المادية والمالية والبشرية للحد من مخاطر الكوارث والأزمات وتعزيز القدرة على الاستجابة والتعافي وتحقيق الاستدامة.
- ◆ تعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات العام والخاص والمدني في دمج الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.

#### معالجة العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث

يتضمن حدوث الكوارث والأزمات أحياناً وجود خلل في عمل المجتمع مما يؤدي إلى خسائر وتأثيرات قد تكون بشرية، أو مادية، أو اقتصادية، أو بيئية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ مراقبة إنفاذ القوانين والأنظمة التي تساهم في تعزيز الالتزام من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته.

- ◆ تحقيق المرونة في التعامل مع مخاطر الكوارث والتحسين المستمر في تدابير الحد من المخاطر.
- ◆ تحديد الاستثمار المطلوب لتعزيز الوقاية من مخاطر الكوارث وتخفيفها وتعزيز القدرة على التكيف.
- ◆ تنفيذ إجراءات استباقية لحماية افراد المجتمع ومؤسساته.
- ◆ تطوير وتنفيذ مبادرات للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات قائمة على تدخل المجتمع.

### دمج الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في نظام التعليم

تتطلب عملية الحد من مخاطر الكوارث والأزمات وجود مجتمعات قائمة على المعرفة تعمل على توعية أفراد المجتمع في المسجلين في مؤسسات التعليم في المجتمع المحلي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ اعتبار مؤسسات التعليم أحد الشركاء الرئيسيين في المجتمع المحلي.
- ◆ إشراك مؤسسات التعليم في جهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ دمج إدارة مخاطر الكوارث في برامج التعليم المدرسي، من خلال التنسيق مع المدارس والمعاهد والجامعات ضمن مناطق إدارة البلدية لتضمين مناهجها ونشاطاتها جلسات توعية للطلبة بمخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ تعزيز العمل التطوعي بين الطلبة وتخطيط نشاطات دورية مستمرة بالتنسيق مع مؤسسات التعليم.

### تطوير آليات تمويل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على المستوى المحلي

تتطلب جهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات توفر آلية تمويل فعالة وشاملة لجمع وتخصيص الأموال اللازمة لذلك، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- ◆ وضع مبادئ توجيهية تعزز مشاركة مختلف القطاعات في تمويل الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- ◆ إنشاء أدوات تمويل للحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.
- ◆ حشد جهود الجهات الفاعلة والشركاء لتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات على المستوى المجتمعي.
- ◆ تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والممولين على المستوى المحلي في تمويل تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.

# 5

**الفصل الخامس:  
ادماج التغيير المناخي  
والتنمية المستدامة  
في عملية إدارة  
مخاطر الكوارث**

## 5. ادماج التغيير المناخي والتنمية المستدامة في عملية إدارة مخاطر الكوارث

### 5.1 مقدمة

يتطلب دمج التكيف مع المناخ والتنمية المستدامة في إدارة مخاطر الكوارث على مستوى البلديات في الأردن نهجاً منسقاً وشاملاً يتضمن مواءمة السياسات وبناء القدرات والمشاركة المجتمعية وتعبئة الموارد، كما يجب أن يتم ربط ذلك مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إن دمج التكيف مع المناخ في إدارة مخاطر الكوارث على مستوى البلديات لا يخفف من المخاطر فحسب، بل يعزز أيضاً الحكم المحلي ومرونة المجتمع، مما يضمن قدرة البلديات الأردنية على إدارة تحديات المناخ المتزايدة بشكل مستدام. من خلال دمج التكيف مع المناخ في إدارة مخاطر الكوارث، يمكن للبلديات في الأردن تعزيز المرونة والحد من نقاط الضعف والمساهمة في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية والعالمية.

سيتضمن هذا الفصل من الوثيقة مجموعة من المنهجيات، ودراسات حالة محددة، وعرض لبعض التجارب المحلية والعالمية التي يمكن الاستفادة منها وتطويرها بما يتوافق مع النهج العام لهذا الدليل الإرشادي.

### 5.2 المنهجيات والإجراءات المقترحة

#### 5.2.1 مواءمة السياسات والمؤسسات

◆ **مراجعة وتحديث السياسات المحلية:** ينبغي للبلديات ضمان أن خطط إدارة مخاطر الكوارث المحلية تعالج بشكل واضح التكيف مع المناخ. ويشمل ذلك دمج مخاطر المناخ في التخطيط الحضري وتطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات. مثال: مواءمة السياسات الوطنية الأردنية لتغيير المناخ لتحديد أهداف محلية للحد من غازات الاحتباس الحراري وبناء القدرات التكيفية.

◆ **التعزيز المؤسسي:** ويتم ذلك من خلال إنشاء وحدات التكيف مع المناخ داخل المجالس البلدية للإشراف على جهود التكيف وإدارة مخاطر الكوارث وتنسيقها، وتعزيز التعاون بين الدوائر الحكومية المحلية (مثل التخطيط الحضري، وإدارة المياه، والصحة العامة) والمؤسسات الوطنية مثل وزارة البيئة والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

#### 5.2.2 تقييم المخاطر المناخية المحلية

◆ **رسم خرائط المخاطر الشاملة،** وذلك من خلال استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم خرائط للمناطق المعرضة للفيضانات ومناطق الجفاف وغيرها من المخاطر المناخية، ويتضمن ذلك أيضاً إجراء تقييمات نقاط الضعف على المستوى الجزئي لتحديد السكان المعرضين للخطر، مثل التجمعات السكنية غير الرسمية والمجمعات التي تعتمد على الزراعة البعلية.

◆ **تحديد المخاطر من خلال المعرفة المجتمعية،** وذلك من خلال إشراك السكان المحليين في تقييمات المخاطر التشاركية للحصول على المعرفة الأصلية حول أنماط المناخ ونقاط الضعف.

### 5.2.3 بناء القدرات لموظفي البلديات

- ◆ البرامج التدريبية المتخصصة، تطوير وعقد ورش عمل ودورات تدريبية لبناء القدرات للموظفين التنفيذيين والفنيين في البلديات حول مواضيع مثل البنية التحتية المقاومة للمناخ، وأنظمة الإنذار المبكر، وإدارة موارد المياه، ويمكن في هذا المجال الاستفادة من عقد شراكات مع الجامعات والوكالات الدولية لتقديم الدعم الفني والتدريب.
- ◆ تبادل المعرفة، من خلال الاستفادة من التجارب الوطنية والإقليمية لمشاركة ممارسات التكيف الناجحة.

### 5.2.4 الحلول القائمة على الطبيعة والبنية الأساسية

- ◆ التكيف القائم على الطبيعة، على سبيل المثال تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الخضراء، وتعزيز الزراعة الحرجية والمدرجات في البلديات الريفية للحد من تآكل التربة وتعزيز المرونة الزراعية وللتخفيف من موجات الحر.
- ◆ البنية الأساسية المرنة، وذلك من خلال إعادة تأهيل تلك البنى بحيث تصبح قادرة على الحد من الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة، مثل انشاء قنوات تصريف على جوانب الطرق وضمن الانفاق.

### 5.2.5 المشاركة المجتمعية

- ◆ حملات التوعية العامة، من خلال تنظيم وعقد حملات لتثقيف المجتمعات حول مخاطر المناخ والممارسات التكيفية، ويمكن الاستفادة هنا من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإذاعة المحلية والفعاليات المجتمعية لنشر الوعي حول أهمية التكيف مع المناخ.
- ◆ المشاريع التي يقودها المجتمع، حيث يمكن تمكين المجتمعات من قيادة مشاريع التكيف التي تضمن بناء شراكة حقيقية وفاعلة ويعزز الصلة بالاحتياجات المحلية.

### 5.2.6 البنية التحتية وتكامل التكنولوجيا

- ◆ البنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، حيث يمكن إعادة تأهيل البنى التحتية الحالية بحيث تصبح أكثر قدرة على تحمل الأحداث الجوية المتطرفة وضمان قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ.
- ◆ تركيب أنظمة الإنذار المبكر، يمكن استخدام أنظمة إنذار مبكر محلية للفيضانات والانهيئات الأرضية، باستخدام شبكات الرسائل القصيرة والراديو لتنبه المجتمعات، كما يمكن تطوير تطبيقات الهاتف المحمول لتوفير تحديثات عن المخاطر المناخية في الوقت الفعلي.
- ◆ إدارة المياه الذكية، حيث يمكن استخدام أجهزة الاستشعار والأنظمة القائمة على إنترنت الأشياء لمراقبة استخدام المياه والحد من النفايات في شبكات المياه البلدية، والاستفادة من توسيع أنظمة حصاد مياه الأمطار، وخاصة في المناطق الريفية والجافة.

### 5.2.7 التعبئة المالية وآليات التمويل

- ◆ تخصيص الميزانية المحلية، حيث يمكن تخصيص جزء من ميزانيات البلديات لأنشطة التكيف مع المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، ودعم أنشطة الوصول لأهداف التنمية المستدامة، كما يمكن إنشاء صناديق طوارئ للكوارث المرتبطة بالمناخ بهذا الصدد.

- ◆ التمويل الخارجي وبناء الشراكات مع الجهات المانحة، من خلال الاستفادة من فرص التمويل المناخي الدولية مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف، وكذلك برامج دعم اهداف التنمية المستدامة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها. كما يمكن تشجيع التعاونيات على الوصول إلى التمويل على نطاق صغير لمبادرات التكيف التي يقودها المجتمع.
- ◆ تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية التكيفية مثل منشآت الطاقة المتجددة أو حواجز الفيضانات.

### 5.2.8 الرصد والتقييم والتعلم

- ◆ وضع مؤشرات لقياس فعالية استراتيجيات التكيف، مثل الحد من آثار الفيضانات، وتحسين توافر المياه، التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، أو زيادة الوعي العام.
- ◆ مراجعة وتحديث خطط التكيف بانتظام على أساس بيانات الرصد وردود الفعل المجتمعية.
- ◆ توثيق الدروس المستفادة لتحسين التدخلات المستقبلية.

### 5.3 أمثلة على المشاريع المقترحة

- ◆ المساحات الخضراء الحضرية: تطوير الحدائق العامة التي تعمل أيضاً كأحواض لاحتجاز الفيضانات في عمان والزرقاء.
- ◆ الزراعة المقاومة للمناخ: إدخال المحاصيل المقاومة للجفاف وأنظمة الري الحديثة في البلديات الريفية مثل المفرق وإربد.
- ◆ إعادة تدوير مياه الصرف الصحي: توسيع نطاق معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في المناطق التي تعاني من ندرة المياه لدعم الزراعة والخضرة الحضرية.

### 5.4 أمثلة على المشاريع المنفذة / قيد التنفيذ التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها

هنالك عدد كبير من المشاريع التي تم تنفيذها، او ما زالت قيد التنفيذ التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها، ولكن هنالك تحدي في التقارير التي تصدر عن تلك المشاريع، حيث انها تصدر باللغة الإنجليزية ومكتوبة بطريقة فنية متخصصة، وتتضمن اسهاب كبير لا يشجع القارئ على الاستفادة منها بفاعلية، لذلك يوصي هذا التقرير بعمل ملخصات لمثل تلك التقارير بلغة مبسطة، بحيث يمكن ان تعتمد عليها البلديات وتساعد في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط التنفيذية المناسبة.

من ابرز تلك المشاريع هو مشروع "Clima-Med, Acting for Climate in South Mediterranean" الذي بدأ تنفيذه في عام 2018، واستمر لغاية 4 سنوات. حيث استهدف هذا المشروع تطوير خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (Sustainable Energy and Climate Action Plan) لعشرة مناطق في الأردن، هي الموقر، الرصيفة، السلط، الزرقاء، بلعما، ديرعلا، مادبا، السرحان، ام الجمال، والمفرق.

## الفصل الخامس: ادماج التغيير المناخي والتنمية المستدامة في عملية إدارة مخاطر الكوارث

5

حيث يغطي التقرير المواضيع التالية: وصف البلدية ورؤيتها، خط الأساس لجدة الانبعاثات، تقييمات للمخاطر ونقاط الضعف، بناء القدرات والحكم المحلي، إجراءات التخفيف، اعمال التكيف، والتواصل والتوعية (الشكل-11). وكذلك خطة العمل المحلية لمواجهة التغيير المناخي لبلديات دير علا، العيون، وبصيرا، والذي تم تمويله من قبل التعاون الألماني، وتنفيذ من وزارة الإدارة المحلية ووزارة البيئة (الشكل-12).



الشكل 18: صورة لعينة من التقارير الصادرة عن مشروع "Clima-Med, Acting for Climate in South Mediterranean"



الشكل 19: صورة لعينة من خطط العمل المحلية لمواجهة التغيير المناخي لبلديات دير علا، العيون، وبصيرا

# 6

**الفصل السادس:  
استراتيجية التمويل  
لدعم نشاطات الحد من  
مخاطر الكوارث على  
المستوى المحلي في  
الأردن**

## 6. استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

### 6.1 مقدمة

تمثل مخاطر الكوارث ونتائجها السلبية تحدياً مستمراً للمجتمعات المحلية في الأردن، وللحد من آثار هذه الكوارث، أصبح الاستثمار في نشاطات الحد من المخاطر ضرورة ملحة، مما يتطلب وجود استراتيجية تمويل وتخطيط مالي مستدام وتركز على زيادة كفاءة استخدام الموارد للتعامل مع تلك المخاطر، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع، والمنظمات الدولية الداعمة لتعزيز الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

إنّ وضع استراتيجية للتمويل من أجل دعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن أمر بالغ الأهمية لضمان الاستدامة المالية وتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز الاستعداد والمرونة وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. لوضع استراتيجية للتمويل المحلي، سوف ينصب التركيز على تنويع مصادر التمويل وبناء الشراكات وضمان التوافق مع الأولويات المحلية وأطر الحد من مخاطر الكوارث العالمية.

تهدف هذه الاستراتيجية بشكل محدد الى بناء نظام تمويلي لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي، وتحسين القدرات المؤسسية والمجتمعية لمواجهة الكوارث، وكذلك تعزيز الشراكات المحلية والوطنية والدولية. كما تهدف هذه الاستراتيجية الى وضع خطة متكاملة وشاملة لتمويل النشاطات المحلية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، مع مراعاة الشفافية، التعاون بين الأطراف، وتنوع المصادر.

### 6.2 تحليل الوضع الحالي

إن وصف المخاطر على المستوى الوطني يظهر مدى إمكانية تأثر العديد من المناطق على المستوى المحلي بتأثيرات المخاطر المتنوعة، مثل الزلازل (خاصة المناطق القريبة من الصدع التحويلي الأردني) والفيضانات (خاصة في المناطق ذات التضاريس المتنوعة)، وغيرها. إن هذه التأثيرات قد تكون كارثية إذا لم يتم الاستثمار بشكل عملي وفعال في إجراءات مسبقة للوقاية والتخفيف وكذلك إجراءات التعافي في مرحلة انتهاء المخاطر.

إن التمويل الحكومي الحالي محدود وغير مستدام (اعتماد التمويل على برامج حكومية محدودة التخصيصات) لهذه الإجراءات، وهناك محدودية وصعوبة في إيجاد التمويل المطلوب على المستوى المحلي (يوجد تمويل دولي، ولكنه يتطلب الكثير من الإجراءات والتفاصيل الفنية التي لا تستطيع البلديات القيام بها ضمن قدراتها الفنية الحالية)، وكذلك لا يوجد تنسيق فعال بين الجهات المعنية (الحكومية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية).

تفتقر معظم البلديات في الأردن الى تقييم واضح وعملي لاحتياجاتها بحيث يستند الى تقييم المخاطر المحتملة (طبيعية، بيئية، صناعية)، وتحليل لتأثيرات المخاطر وحصص الاحتياجات المادية والبشرية والتقنية لدعم تنفيذ الإجراءات الوقائية والتخفيفية وإجراءات التعافي، كما تفتقر معظم البلديات إلى المعرفة الكافية بمصادر التمويل الحكومية والدولية وطريقة كتابة مقترحات المشاريع بطريقة احترافية، او كيفية الاستفادة من الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل مثل هذه الإجراءات او إمكانية دعم

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

المجتمع المحلي لها. معظم الدعم الذي تحصل عليه البلديات يكون ضمن مساعدات طارئة دون تخطيط استراتيجي طويل المدى.

### 6.3 تحديد الأولويات

بناءً على تقييم المخاطر ومعرفة الأبعاد المختلفة لمسبباتها وآثارها، يجب على البلديات بدايةً تحديد الأولويات التي ترغب في العمل عليها، وذلك ضمن مجموعة من النشاطات المختلفة التي تخدم كل أولوية، وتعتبر هذه الخطوة أساسية وحاسمة في تحديد مصدر التمويل المناسب، حيث أن بعض المخصصات الحكومية أو التمويل الدولي يستهدف نشاطات محددة دون غيرها، وبالتالي يكون من السهل على البلديات مناقشة تلك الاحتياجات مع الجهات المناسبة. كما يجب تحديد المجتمعات أو المناطق الأكثر عرضة وتأثراً، يمكن أن تتضمن تلك الأولويات على سبيل المثال:

- ◆ تعزيز البنية التحتية المقاومة للكوارث، مثل إعادة تأهيل الطرق والجسور لتكون مقاومة للفيضانات، أو تحسين شبكات الصرف الصحي للحد من مخاطر الفيضانات، أو بناء مدارس ومرافق صحية مقاومة للزلازل وغيرها.
- ◆ إنشاء نظم الإنذار المبكر، مثل تركيب محطات رصد الزلازل والفيضانات، أو تطوير تطبيقات رقمية لإرسال التحذيرات المباشرة.
- ◆ زيادة وعي المجتمع المحلي، مثل حملات توعية للمدارس والمجتمعات، وتوزيع منشورات وأدلة حول التصرف أثناء الكوارث.
- ◆ تدريب فرق الاستجابة، مثل دورات تدريبية من قبل فرق الدفاع المدني للمتطوعين، وتدريبات عملية تحاكي الكوارث المحتملة.

### 6.4 تنوع مصادر التمويل

يجب على البلديات بدايةً معرفة مصادر التمويل الممكنة، والعمل على استهداف تلك المصادر بما يناسب احتياجاتها ضمن أوجه الدعم الممكنة بحسب النشاطات المختلفة. بشكل رئيسي تتنوع تلك المصادر بين التمويل الحكومي (يمكن أن يتم من خلال تمويل ذاتي من ميزانية البلدية)، والقطاع الخاص، والتمويل المجتمعي، والشراكات مع المنظمات الدولية المتخصصة.

◆ **التمويل الحكومي:** يمكن أن يتم تخصيص نسبة ثابتة (3% على سبيل المثال) من إيرادات البلدية المحلية لدعم مشاريع الحد من مخاطر الكوارث، أو يمكن إنشاء بنود خاصة في الميزانية الوطنية لدعم المناطق الأكثر عرضة للكوارث (يجب على البلديات تقديم ما يثبت ذلك بشكل علمي وممنهج)، ولعمل ذلك، يجب بدايةً مراجعة السياسات المالية وتقديم المقترحات إلى الجهات المعنية، كما يتطلب ذلك التنسيق مع وزارة التخطيط لضمان دمج نشاطات الحد من المخاطر في خطط التنمية الوطنية. كما يمكن أن تعمل البلديات على تعزيز التعاون بين الوزارات المعنية (مثل وزارة البيئة ووزارة المياه) لضمان الاستخدام الأمثل للموارد عند تنفيذ المشاريع على المستويات المحلية.

◆ **تمويل القطاع الخاص:** يمكن إطلاق شراكات أو مذكرات تفاهم بين البلديات والشركات الكبرى التي تعمل ضمن منطقة البلدية لتشجيعها وتوجيهها لتطوير مشاريع مقاومة للكوارث أو لدعم نشاطات الحد من المخاطر التي يمكن أن تستفيد منها مثل هذه الشركات، مثل نظم الإنذار المبكر. كما يمكن إطلاق مبادرات المسؤولية الاجتماعية

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

للشركات التي تحثها على تخصيص جزء من أرباحها لدعم البلديات ولخدمة المجتمعات المحلية في تنفيذ أنشطة الحد من المخاطر. ولتحفيز الشركات على التعاون مع البلديات في هذا المجال، يمكن تقديم جوائز أو نوع من التكرام للشركات التي تقدم أفضل دعم للمجتمع المحلي، كما يمكن اقتراح إعفاءات ضريبية ضمن صلاحية البلدية.

◆ **التمويل المجتمعي:** يمكن تشجيع المواطنين على المساهمات المادية والفنية لبعض الأنشطة الوقائية والتخفيفية للحد من مخاطر الكوارث في مقابل نوع من التكرام والاعتراف بالمساهمة أمام المجتمع، أو من خلال بعض الامتيازات الخدمية التي يمكن أن تقدمها البلدية ضمن نطاق صلاحياتها وضمن أسس متفق عليها مسبقاً. كذلك يمكن تنظيم فعاليات محلية (على سبيل المثال الماراثونات الخيرية) لدعم مشاريع محددة. كما يمكن الاستفادة من خبرة الجمعيات الأهلية في جمع الموارد محلياً، حيث تمتلك بعض الجمعيات قدرات فنية متميزة على جذب الاستثمارات المناسبة ضمن مجالات عمل مختلفة.

◆ **الشراكات الدولية:** يتركز بناء مثل هذه الشراكات على تحديد مجالات الاهتمام المشتركة لجميع المنظمات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة المتخصصة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR، وغيرها)، ووكالات التنمية الدولية (مثل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون SDC، والوكالة اليابانية JICA، وغيرها)، والبنك الدولي، وغيرها.

يمكن أن تكون هذه الشراكات على شكل منح أو قروض أو مشاريع تنفيذية مدعومة جزئياً أو كلياً، كما يمكن أن يكون هذا الدعم مقتصرًا على البلدية بشكل محدد، أو يتضمن أكثر من بلدية (وطنياً أو دولياً)، وهنا ينصح دائماً بأن يتم استهداف مثل هذه الجهات من قبل أكثر من بلدية (مجموعة من البلديات ذات التحديات المشتركة) وذلك للاستغلال الأمثل للموارد وإظهار نتائج أكثر شمولية على أرض الواقع. يكمن التحدي الأكبر للبلديات في هذا المجال في تطوير مقترحات مشاريع تلتزم بالإرشادات العامة التي تتطلبها كل جهة، وفي كيفية عرض النتائج الإيجابية لتلك المشاريع وقيمتها وتأثيرها المحلي بما يتناسب مع مجالات اهتمام الجهات المستهدفة لتقديم الدعم، ولتغلب على هذا التحدي يوصي هذا الدليل الإرشادي بتقديم تدريب متخصص على كتابة مقترحات المشاريع لجذب التمويل. يمكن لوزارة الإدارة المحلية الدعم بهذا الاتجاه من خلال تطوير قائمة بالمؤسسات والجهات المانحة المستهدفة، وتنظيم لقاءات دورية مع المانحين الدوليين لمناقشة الأولويات والتحديات، وكذلك المساعدة في توفير فريق متخصص لإعداد الوثائق والمتابعة مع الجهات المانحة.

### 6.5 تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي

يمكن في هذا المجال مراجعة التشريعات والسياسات الوطنية والمحلية لتسهيل تدفق التمويل المحلي والدولي، وتبسيط إجراءات التقديم على التمويل الدولي، والموافقة على المشاريع، وأيضاً إصدار تشريعات تشجع الشركات على دعم مبادرات الحد من المخاطر (على سبيل المثال، تخصيص نسبة من أرباح الشركات الكبرى لدعم نشاطات الحد من المخاطر، وتحفيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية المقاومة للكوارث). كما يمكن أن تتضمن تلك السياسات تسهيل إجراءات تسجيل الجمعيات والمؤسسات المحلية العاملة في هذا المجال.

### 6.6 التنفيذ والادارة

يقترح تنفيذ هذه الاستراتيجية تحت إشراف وزارة الإدارة المحلية، وذلك من خلال تصميم آليات إدارة مالية تضمن الشفافية والمساءلة، حيث يمكن أن تشمل آليات الإدارة المالية المقترحة لمشاريع الحد من مخاطر الكوارث العناصر التالية:

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

- ◆ التخطيط المالي: إعداد موازنة استباقية، تقدير التكاليف، وتحديد أولويات التمويل.
- ◆ آليات التمويل: التمويل الحكومي، الشراكات مع القطاع الخاص، التمويل الدولي، الصناديق الاحتياطية، التأمين ضد الكوارث، وحشد المجتمع المحلي.
- ◆ إدارة الإنفاق: نظم محاسبية شفافة، إجراءات صرف مرنة، ضوابط على العقود والمشتريات، وتقييم الأثر المالي.
- ◆ الرقابة والتدقيق المالي: المتابعة والتقييم المستمر، التدقيق الداخلي والخارجي، ونظم مكافحة الفساد.
- ◆ التكامل مع السياسات الوطنية: الربط مع استراتيجيات التنمية، والتنسيق بين الجهات المعنية.

اعتماداً على هذه الآليات المقترحة، يوصي هذا الدليل الإرشادي بإنشاء صندوق مخصص لإدارة التمويل المرتبط بنشاطات الحد من المخاطر (خاصة عندما يستهدف التمويل مجموعة من البلديات، أو نشاطات محددة ومشتركة بين البلديات يتم تنفيذها حسب الأولوية). وتتلخص الوظائف المقترحة للصندوق في التنسيق بين الجهات المحلية والدولية، استقبال التمويل من جميع المصادر وإدارته، تمويل المشاريع ذات الأولوية وفق معايير محددة، دعم تنفيذ المشاريع، جمع البيانات وتقديم تقارير دورية للمجتمع المحلي والشركاء. كما يجب على الصندوق ضمان إدارة الأموال بمستوى عالي من الشفافية، ووضع نظام لرصد وتقييم استخدام الأموال. مع الحرص على تجنب البيروقراطية وتبسيط الإجراءات للحصول على الموافقات اللازمة لاستهداف الجهات المانحة من قبل البلديات، على أن يتم إبلاغ الجهات الرقابية بمجالات الصرف المختلفة مسبقاً. إن وجود لجنة إشرافية مكونة من ممثلين عن الجهات الحكومية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمنظمات المانحة يمكن أن يساعد في عملية رصد وتقييم الأداء المالي للصندوق المقترح، حيث يمكن أن تقوم هذه الجهة الإشرافية بتقديم تقارير دورية للجهات المانحة والجمهور. ولضمان الشفافية يمكن استخدام منصة رقمية تعرض المشاريع والتكاليف وتقدم العمل وأبرز الإنجازات بشكل دوري.

يمكن الاستفادة من وجود هذا الصندوق من خلال تخصيص احتياطي مالي داخل الصندوق للتعامل مع الأزمات غير المتوقعة، كما يجب العمل على وضع خطط طوارئ للصندوق في حال نقص التمويل أو الأزمات المفاجئة. يمكن أن تتضمن خطة العمل المقترحة بشكل مبسط المراحل الأساسية التالية:

- ◆ **المرحلة الأولى:** الموافقات الرسمية لإنشاء الصندوق ووضع السياسات اللازمة – 6 أشهر
- ◆ **المرحلة الثانية:** إطلاق حملات التمويل وبناء الشراكات وبناء القدرات الفنية – 6 أشهر
- ◆ **المرحلة الثالثة:** تحضير مجموعة من مقترحات التمويل لحزمة من المشاريع (بحسب الأولوية) – 6 أشهر
- ◆ **المرحلة الرابعة:** الحصول على الموافقات من الجهات المانحة وتنفيذ المرحلة الأولى للمشاريع – 18 شهر
- ◆ **مرحلة التقييم والرصد والتحديث – بشكل مستمر:** من خلال تطوير مؤشرات أداء لتقييم فعالية المشاريع والتمويل (على سبيل المثال عدد المشاريع الممولة والمنفذة، نسبة زيادة التمويل، مستوى مشاركة المجتمع المحلي ورضاهم، وغيرها)، واستخدام تقنيات رقمية (مثل نظم المعلومات الجغرافية GIS) لتحديد المناطق المستفيدة وأهمية النتائج على أرض الواقع. كما يجب أن تتضمن هذه المرحلة نشر التقارير الدورية التي تشمل التقدم المحرز، التحديات، وخطط التحسين، وكذلك نشر ملخصات موجهة للمجتمع المحلي لتعزيز الثقة والمشاركة، وعليه يتم تحديث الاستراتيجية وخطة العمل بناءً على تقييم الأثر الفعلي.

### 6.7 اعتبارات هامة

- ◆ عند تقديم مقترحات المشاريع، يفضل ربط موضوع إدارة مخاطر الكوارث وإدارة الازمات مع مواضيع ذات علاقة وتجذب اهتمام الجهات الدولية الداعمة، مثل ربطها بتحقيق الأهداف التنموية المستدامة (SDGs) مثل الهدف 13 (العمل المناخي)، والتكيف مع التغير المناخي، وتمكين المرأة، وزيادة مشاركة المجتمع المحلي، والتعاون مع القطاع الخاص، وغيرها.
- ◆ يجب ان تستند مقترحات المشاريع المقدمة إلى دراسات جدوى علمية تظهر الأثر الاجتماعي والاقتصادي، وتربط النتائج بتحقيق الأولويات الوطنية والمؤسسية وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية.
- ◆ يفضل أن يتم تقديم المقترحات من قبل مجموعة من البلديات (ضمن منطقة واحدة، أو ضمن أولويات مشتركة)، لأن ذلك يظهر النتائج على أرض الواقع بشكل أوضح وأكثر فاعلية، ويشجع على العمل المشترك وتكامل الجهود.
- ◆ يجب تعزيز القدرات الفنية للعاملين في البلديات في كتابة مقترحات المشاريع، خاصة للموظفين الذين يعملون في وحدات جذب التمويل وادارته وحشد الدعم. يمكن في هذا الصدد تطوير برامج تدريبية بالشراكة مع منظمات دولية مثل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون SDC، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وغيرها.
- ◆ ينصح بتنظيم مؤتمرات أو ورش عمل دورية لجذب اهتمام الجهات المانحة وتوضيح الأولويات الوطنية التي تعمل عليها، كما يمكن إنشاء منتديات تعاون بين القطاع العام والخاص لتحديد مجالات الشراكة.
- ◆ للتأكد من فاعلية استراتيجية التمويل المتبعة، يوصى بالبدء بخطوات صغيرة (تنفيذ مشاريع تجريبية في مناطق محددة لاختبار النماذج التمويلية وآليات التنفيذ)، ومن ثم التوثيق الدائم (توثيق كل مراحل العمل لتقديمها كدليل للجهات المانحة ولتعزيز الثقة بالمجتمع المحلي)، وبعد ذلك التوسع التدريجي (بعد نجاح المرحلة الأولى، يمكن توسيع نطاق المشاريع لتشمل مناطق أكثر).
- ◆ ضمن المساهمات المجتمعية في دعم البلديات، يمكن البحث في المختصين والخبراء المقيمين ضمن مناطق البلديات ودعوتهم للمساهمة في تقديم الخبرات الفنية والمخزون المعرفي والمساهمة في دعم قدرات البلديات، مقابل نوع من التكريم المعنوي او الاعتراف بجهودهم.

### 6.8 امثلة على بعض الجهات الداعمة في مجال إدارة المخاطر والأزمات

تتعدد الجهات المانحة والداعمة التي تساهم في دعم أنشطة الحد من المخاطر وتعزيز المرونة على المستوى المحلي والبلديات في الأردن. فيما يلي تحليل لأبرز هذه الجهات وبعض المشاريع التي مولتها:

<https://www.undp.org/jordan>

#### 6.8.1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن UNDP

##### نبذة تعريفية ومجالات الدعم

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن بتقديم الدعم الفني والمالي من خلال نقل المعرفة والخبرات بالإضافة لتقديم الدعم المالي والتقني لتحسين حياة المجتمعات المحلية وتمكينها ولتعزيز سبل العيش فيها. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن بشكل وثيق مع الحكومة الأردنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتلبية احتياجات المواطنين. يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

في الأردن، وذلك من خلال تنفيذه للعديد من المشاريع ذات الصلة، ويسعى البرنامج إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية وتحسين جاهزيتها لمواجهة الأزمات. خلال العقدين الماضيين قدم البرنامج دعماً سخياً بعشرات الملايين لتنفيذ حزمة من المشاريع الريادية على مستوى الأردن، حيث ركزت تلك المشاريع في مساعدة الأردن على تحقيق أهدافه الإنمائية واستراتيجيات العديد من القطاعات الهامة، خاصة في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم بناء القدرات المؤسسية والمجتمعية، والتكيف مع التغير المناخي، والحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات. فيما يلي بعض المشاريع البارزة التي نفذها البرنامج/ او شارك في تنفيذها:

### دعم بناء القدرات الوطنية للحد من مخاطر الزلازل في مدينة عمان / الأردن – 2009

هدف هذا المشروع الى اقتراح إطار مؤسسي وقانوني لنظام فعال لإدارة مخاطر الكوارث، وتكامل إدارة مخاطر الكوارث في الحوكمة والأعمال والعمليات الاقتصادية في المدينة. ولهذه الغاية، فقد ركز المشروع بشكل أساسي على توصيف المخاطر الطبيعية لمدينة عمان، مع التركيز على تقييم مخاطر الزلازل في مدينة عمان، وبناءً على تلك النتائج فقد تم وضع إطار الخطة الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث لمدينة عمان، وكذلك تنفيذ برنامج التدريب والتوعية التي تخدم ذلك الإطار.

### دعم بناء القدرات الوطنية للحد من مخاطر الزلازل في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة / الأردن - 2011

جاء تنفيذ هذا المشروع بناءً على نجاح المشروع السابق، وهدف هذا المشروع الى اقتراح إطار مؤسسي وقانوني لنظام فعال لإدارة مخاطر الكوارث في منطقة العقبة، مع إضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر الكوارث في هيكلية سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وإنشاء وحدة لتقليل مخاطر الكوارث في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

### تعزيز القدرات المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث ودمج التغير المناخي في الأردن – 2013

عمل هذا المشروع على تحليل المخاطر المحتملة والتي تتعلق مباشرة بتغير المناخ مثل الفيضانات المفاجئة والانهيئات الأرضية وسقوط الصخور، كما عمل على تعزيز القدرات الفنية داخل الدولة (مثل إنشاء نظام إنذار مبكر لمخاطر الفيضانات المفاجئة والتقييم المتكامل للمخاطر في مدينة وادي موسى - البتراء، تحديث قانون البناء الزلزالي، وتدعيم المباني ضد المخاطر الزلزالية وبعض الأخطار الأخرى. كما تم العمل على تأسيس النشاط التطوعي ضد المخاطر الطبيعية في منطقة العقبة ومنطقة وادي موسى - البتراء.

### الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2019 - 2023) و (2023-2030)

حيث تعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق للحصول على فهم مشترك لمخاطر الكوارث السائدة وتقييم نظام الحد من مخاطر الكوارث الحالي وقدرته على تحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث. حيث تم من خلال هذه الاستراتيجية تحديد هذه الأهداف من قبل المركز الوطني للأمن والإدارة والأزمات، بصفته صاحب السلطة لتنسيق الجهود الوطنية في هذا المجال، بدعم من المشاورات الوطنية لجميع المؤسسات والكيانات الوطنية ذات الصلة.

### تعزيز قدرة الدولة على الصمود وتحسين إدارة مخاطر الكوارث والأزمات في الأردن – 2023 - مستمر

الهدف العام للمشروع هو المساهمة في تعزيز مرونة الدولة وذلك من خلال تحديث وتطوير الخطط المحلية التي تتعلق مباشرة بالبلديات وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين، ويركز المشروع في المكون الرابع على حوكمة الحد من مخاطر الكوارث المحلية، حيث تتمثل النتيجة المتوقعة في تمكين البلديات والجهات الفاعلة المحلية من تولي مسؤولية إدارة مخاطر الكوارث، كما يتوقع أن يساهم المشروع أيضاً في لامركزية عمل الحد من مخاطر الكوارث في الدولة كهدف

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن



أساسي للتفوق في ممارسات إدارة مخاطر الكوارث وتمهيد الطريق لرؤية مستقبلية أكثر شمولاً تتجاوز مرحلة الاستعداد، والتي ستغطي أيضاً مرحلتى الاستجابة والتعافي.

### الجهود المشتركة بين ميرسي كور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

من المهم ذكره هنا، أن منظمة ميرسي كور تعمل ضمن هذا المشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توحيد الجهود لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث في الأردن من خلال توطين وتنفيذ استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الوطنية (2023-2030)، حيث تعترف هذه الشراكة بالدور الحاسم للمركز الوطني لإدارة الأمن والأزمات ووزارة الإدارة المحلية في تحقيق هذه الأهداف.

<https://www.mercycorps.org>

## 6.8.2 منظمة ميرسي كور Mercy Corps

### نبذة تعريفية ومجالات الدعم



تتمثل مهمة منظمة ميرسي كور في تخفيف المعاناة والفقر من خلال مساعدة الناس على بناء مجتمعات آمنة ومنتجة وعادلة، والعمل جنباً إلى جنب مع المجتمعات لبناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود وشمولاً للجميع. منذ عام 2003،

تعمل ميرسي كور في الأردن كمنظمة دولية وغير ربحية تسعى إلى تعزيز شمولية ومرونة المجتمعات من خلال برامج تركز على تعزيز الفرص الاقتصادية، والتكيف مع تغير المناخ، وتمكين الشباب والنساء والمجتمعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وإحداث تأثير إيجابي. من أبرز المشاريع التي نفذتها منظمة ميرسي كور خلال الأعوام القليلة الماضية في مجال تعزيز مرونة المجتمعات الأردنية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر المشاريع التالية:

### مشروع طبيعة – رفع منعة واستجابة المجتمعات للتغيرات المناخية (2024 - مستمر):

يعد الأردن من أكثر دول العالم تُدرة في المياه، ويواجه اليوم تحديات كبيرة بسبب تزايد الكوارث المرتبطة بالمناخ، مما يشكل خطراً حقيقياً على جهوده الإنسانية واستقراره الاقتصادي وسلامة بيئته. ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض طول الأمطار، وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة – وخاصة الفيضانات وموجات الحر - إلى إجهاد موارد المياه المحدودة في البلاد وتعطيل الزراعة. استجابةً لذلك، تقوم ميرسي كور الأردن بتنفيذ مشروع طبيعة: رفع منعة واستجابة المجتمعات للتغيرات المناخية، بتمويل مشترك من مؤسسة زيورخ والسفارة السويسرية في الأردن.

يتماشى هذا المشروع مع عمل ميرسي كور المستمر ضمن إطار تحالف زيورخ للقدرة على مواجهة التغيرات المناخية، والذي يركز على تعزيز القدرة على التكيف مع المخاطر المناخية على المستوى العالمي. من خلال مشروع طبيعة، تعمل منظمة ميرسي كور الأردن على تعزيز جهود التكيف مع تغير المناخ الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي. على المستوى الوطني، يعمل المشروع على إنفاذ السياسات المناخية ويعزز الاستثمارات الذكية مناخياً لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. أما على مستوى المجتمع المحلي، فإن المشروع يعمل في خمس مناطق أكثر عرضة للخطر – وادي موسى، الأزرق، مليح، ذيبان، والشوبك – حيث ينفذ تدخلات محلية لحماية الموارد المائية، وتقليل مخاطر الكوارث، ودعم سبل العيش المستدامة. كما يعمل مشروع طبيعة على تمكين المؤسسات والمجتمعات من التكيف بشكل مستدام مع التحديات المناخية المتزايدة في الأردن من خلال دمج إجراءات السياسات على المستوى الوطني مع بناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي.

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

6

### مشروع رفع منعة واستجابة المجتمعات للفيضانات (2021 - 2023)

من أبرز نشاطات هذا المشروع: قياس مرونة المجتمعات باستخدام مقياس (قدرة المجتمعات على مواجهة الفيضانات - FRMC)، تنفيذ التدخلات المجتمعية لرفع المنعة اتجاه الفيضانات، بناء قدرات المجتمعات المحلية، تعزيز سياسة الحكومة المحلية وممارساتها، وتسهيل النقاش من أجل التخطيط لأنظمة الإنذار المبكر. واستهدف المشروع مناطق معاين في مادبا، الأزرق الشمالي في الزرقاء، وادي موسى في معان، و السويمية في البلقاء.

### مرساة - مشروع الأمن الشامل والشباب المرن (2022 - 2024)

من أبرز نشاطات هذا المشروع: بناء قدرة الشباب المرن، زيادة الثقة بين ضباط الأمن العام والمجتمعات المحلية، ودعم وزيادة مستوى مشاركة الشباب والنساء في السلام والامن. واستهدف المشروع مناطق جرش، الزرقاء، والكرك.

### مشروع تعزيز التنمية المستدامة لمواجهة التغيرات المناخية (2022 - 2024)

من أبرز نشاطات هذا المشروع: إعادة تأهيل شاملة للبنية التحتية للمياه في قرية الزبيرية، دعم أكثر من 50 مزارعا من أصحاب المشاريع الصغيرة لاعتماد تنفيذ الممارسات الصحيحة عند استخدام المياه وخلال الزراعة، وزيادة المهارات والقدرات التقنية لتسهيل الحصول على فرص للعمل ودخول الأسواق المالية وتحسين خدمات التسويق الرقمي للشباب والمزارعين أصحاب المشاريع الصغيرة ومنتجي الأغذية. واستهدف المشروع مناطق قرية الزبيرية، الشوبك، ومحافظة معان.

<https://www.eda.admin.ch/countries/jordan/en/home/international-cooperation.html>

### 6.8.3 الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)

#### نبذة تعريفية ومجالات الدعم



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development  
and Cooperation SDC

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) هي الجهة المسؤولة عن المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي ضمن وزارة الخارجية السويسرية، وهي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة، بناء القدرات، والاستجابة للأزمات الإنسانية في العديد من الدول،

بما في ذلك الأردن. بدأت الوكالة نشاطها في الأردن منذ عقود، مركزة على تقديم الدعم الإنساني لللاجئين، تعزيز القدرات المحلية، وتنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية. كما يعمل مكتب الوكالة في عمان كمركز إقليمي يغطي برامج ومشاريع في الأردن والدول المجاورة. من أبرز المواضيع والمجالات التي تعمل من خلالها الوكالة هي المياه، الحد من مخاطر الكوارث والإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار، تغير المناخ، والخدمات الأساسية وسبل العيش، حيث نفذت خلال الأعوام السابقة العديد من المشاريع التي تخدم هذه المجالات وكان لها تأثير مباشر على زيادة قدرة الأردن على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث.

في مجال إدارة الكوارث والحد من المخاطر، قامت الوكالة بالمساهمة في تحسين خدمات الدفاع المدني من خلال توفير تدريبات تخصصية ومعدات متطورة للدفاع المدني الأردني لتحسين الاستجابة للطوارئ، وكذلك تعزيز أنظمة الإنذار المبكر من خلال دعم تطوير أنظمة لتحذير المجتمعات من الكوارث مثل الفيضانات. كما كان للوكالة مساهمة فاعلة في دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال إعادة تأهيل المدارس، وتوفير فرص العمل المناسبة، كما قدمت مساعدات نقدية للاجئين لمواجهة تحديات فصل الشتاء بالتعاون مع الصليب الأحمر. حالياً تقوم الوكالة السويسرية بدعم مشروع تعزيز منعة الأردن الذي بدأ تنفيذه بداية العام 2023 ويتوقع الانتهاء منه في منتصف العام الحالي (2025).

## البرنامج الوطني لإنتاج خرائط الفيضانات (2023 - مستمر)

تعمل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون حاليًا على البرنامج الوطني للإنتاج خرائط الفيضانات بالشراكة مع وزارة المياه والري، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. ويهدف المشروع بشكل عام إلى تعزيز إطار الحوكمة لإنتاج خرائط الفيضانات ضمن نهج متكامل لإدارة مخاطر الفيضانات. ولزيادة وعي الجهات المعنية الرئيسية بمخاطر الفيضانات وإنشاء وحدة فنية لإنتاج خرائط الفيضانات في وزارة المياه والري.

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan>

## 6.8.4 البنك الدولي في الأردن

### نبذة تعريفية ومجالات الدعم

يهدف البنك الدولي من خلال عمله في الأردن إلى توفير فرص أكثر وأفضل للجميع. ويسعى برنامج البنك الدولي إلى خلق فرص عمل وتيسير فرص حصول الأردنيين على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة فضلًا عن دعم الأردن في مواجهة تبعات الأزمة السورية. خلال فترة إطار الشراكة الإستراتيجية السابقة (2017-2023)، توسعت محفظة البنك الدولي في الأردن لدعم أجندة الإصلاح الاقتصادي في الأردن، وتعزيز العمل المناخي والقدرة على الصمود، وتعزيز استجابته في مواجهة فيروس كورونا والتعافي منه.

في بداية شهر نيسان 2024، أطلقت مجموعة البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي إطار الشراكة القطرية الجديد للأردن للسنوات 2024-2029. ويمثل هذا الإطار مرحلة جديدة في الشراكة الوثيقة وطويلة الأمد بين الأردن ومجموعة البنك الدولي، لدعم النمو الأخضر والشامل للجميع وتعزيز خلق فرص العمل، لاسيما للشباب والنساء. وضمن هذا الإطار، سيساهم البنك في دعم الأردن في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي وخارطة طريق تحديث القطاع العام. من خلال التركيز على 3 محاور رئيسية هي:

- ◆ زيادة وتحسين فرص العمل في القطاع الخاص، والتركيز على الإصلاحات ذات الأولوية الداعمة للاستثمار والقطاعات ذات الإمكانيات العالية.
  - ◆ تحسين نتائج رأس المال البشري، واستهداف إصلاحات التعليم المرتبطة بالوظائف المستقبلية، وتحسين القطاع الصحي ودعم استدامة الحماية الاجتماعية.
  - ◆ زيادة المنعة والاستدامة للموارد، بما في ذلك المياه والطاقة، والتنمية الحضرية.
- ويتضمن الإطار أيضا المساهمة في تحسين الخدمات الحكومية والاجراءات والرقمنة للخدمات الموجهة نحو المواطن.

### أمثلة على النشاطات والمشاريع والبرامج التي تم دعمها

- ◆ مشروع الخدمات البلدية والمرونة الاجتماعية في المناطق الحضرية: حيث يهدف هذا المشروع الى تعزيز مرونة البلديات في مواجهة الأزمات من خلال دعم تقديم الخدمات الأساسية وتحسين البنية التحتية. من الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع تقديم الدعم المالي والفني للبلديات لتحسين الخدمات، وتنفيذ مشاريع بنية تحتية تعزز من قدرة البلديات على التكيف مع الأزمات. حيث تركزت أهم النتائج التي تم تحقيقها في زيادة قدرة البلديات على الاستجابة للأزمات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

◆ مشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي: حيث هدف هذا المشروع الى دعم البلديات الأردنية المتأثرة بتدفق اللاجئين السوريين من خلال تحسين تقديم الخدمات وتعزيز الاقتصاد المحلي والتماسك الاجتماعي، ومن الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع تعزيز قدرة البلديات على تقديم الخدمات الأساسية، دعم تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمعات المستضيفة، حيث تركزت أهم النتائج التي تم تحقيقها في تحسين الخدمات البلدية لأكثر من 2.8 مليون مستفيد، بما في ذلك اللاجئين السوريين، وخلق فرص عمل مؤقتة للمجتمعات المحلية.

◆ مشروع تعزيز الاستثمارات المستجيبة للمناخ: حيث هدف هذا المشروع إلى دعم تنفيذ رؤية الأردن للتحديث الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمارات المستجيبة للمناخ وتنويع النشاط الاقتصادي. من الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة المراعية للمناخ، وتعزيز الاستدامة البيئية في المشاريع التنموية، حيث تركزت أهم النتائج التي تم تحقيقها في تنويع الاقتصاد الأردني وزيادة الاستثمارات المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات مستجيبة للمناخ.

### 6.8.5 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية

<https://www.undrr.org/ar/about-undrr/where-we-work/arab-states>

#### نبذة تعريفية ومجالات الدعم



تأسس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث في عام 2007 لدعم الدول والمجتمعات العربية في بناء قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث. وهو يهدف إلى دعم تطوير سياسات وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث. يقدم المكتب الدعم والمساعدة في رصد وتتبع الإنجازات نحو تنفيذ إطار سنداى والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وتطوير استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.

يقوم المكتب الإقليمي للدول العربية بتنسيق وبناء شراكات للحد من مخاطر الكوارث مع منظمات حكومية دولية وإقليمية بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظماتها الإقليمية التقنية. كما يشجع المكتب التنسيق وبناء شراكات مبتكرة على المستوى الإقليمي مع شبكات المجتمع المدني ومجموعات الخبراء التقنيين والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتشكيل الوعي والمعرفة بالمخاطر السياقية وبناء تنمية مستدامة واعية بالمخاطر.

تساعد جهود المكتب الإقليمي على تحسين ملاءمة وفهم الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة وتعزيز تكامل الحد من المخاطر في السياسات والخطط الإقليمية والوطنية مثل التكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة والتنمية الحضرية وتخطيط المدن. ويقوم المكتب الإقليمي بتنظيم المنتدى العربي للحد من مخاطر الكوارث كل سنتين، حيث تم تنظيم النسخة الأولى من هذا المنتدى في مدينة العقبة في المملكة الأردنية الهاشمية في العام 2013، وتم عقد النسخة الأخيرة من المنتدى في دولة الكويت (شباط 2025).

كما يشرف المكتب الإقليمي على حملة جعل المدن قادرة على الصمود (مدن مرنة 2030)، حيث تهدف حملة "جعل المدن قادرة على الصمود" إلى تحسين المرونة المحلية من خلال المناصرة وتبادل المعرفة والخبرات وإنشاء شبكات تعليمية من مدينة إلى مدينة وضخ الخبرة التقنية وربط مستويات متعددة من الحكومات وبناء الشراكات. من الجدير بالذكر، بأن

## الفصل السادس: استراتيجية التمويل لدعم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي في الأردن

6

المكتب الإقليمي للدول العربية ساهم من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في إصدارها الثاني (2023-2030)، كما يساهم في دعم الأنشطة التي تستهدف تعزيز المرونة على المستوى المحلي.

<https://www.usaid.gov/ar/jordan>

### 6.8.6 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

#### نبذة تعريفية ومجالات الدعم

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) هي هيئة حكومية أمريكية مسؤولة عن تقديم المساعدات الخارجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم. تعمل الوكالة على دعم جهود إدارة مخاطر الكوارث والأزمات على المستويات المحلية والوطنية، بما في ذلك في

المملكة الأردنية الهاشمية. يتمثل دعم الوكالة الأمريكية للأردن في هذا المجال في بناء وتعزيز قدرات المؤسسات الأردنية المختصة بإدارة الأزمات والكوارث، مثل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، من خلال توفير التدريب والتجهيزات اللازمة لتحسين جاهزيتها واستجابتها، كذلك تسهم بطريقة فاعلة في تطوير ودعم تنفيذ العديد من الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بالحد من المخاطر بما يتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث.

كذلك تعمل الوكالة على زيادة الوعي المجتمعي حول مخاطر الكوارث وسبل التعامل معها، من خلال حملات توعوية وورش عمل تستهدف مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك المدارس والجامعات، وتساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى تعزيز مرونة البنية التحتية في مواجهة الكوارث، مثل تحسين أنظمة الإنذار المبكر وتطوير خطط الطوارئ للمناطق الأكثر عرضة للمخاطر، كما تتعاون مع منظمات دولية وإقليمية، مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، لتعزيز الجهود المشتركة في بناء القدرات والتخطيط لمواجهة الكوارث في الأردن.

تتنوع مجالات الدعم الأخرى للوكالة لتشمل توسيع البنية التحتية وتعزيز الانظمة الصحية، تحسين البنية التحتية للمياه ومياه الصرف الصحي، تشجيع المحافظة على المياه، تعزيز الأمن المائي، رفع تنافسية القطاع الخاص، توسيع المشاركة الاقتصادية للمرأة، وغيرها من المجالات التي تتقاطع مع تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث وإدارة الازمات.

# 7

**الفصل السابع:  
افضل الممارسات  
والنماذج العالمية في  
ممارسة إدارة مخاطر  
الكوارث على المستوى  
المحلي**

## 7. أفضل الممارسات والنماذج العالمية في ممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي

### 7.1 أفضل الممارسات العالمية

أفضل الممارسات العالمية في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي تركز على عدة محاور أساسية تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الوقاية من المخاطر، والتخفيف من تأثيرها، والاستجابة لها، والتعافي منها. تشمل هذه الممارسات:

#### 7.1.1 التخطيط والتقييم المسبق للمخاطر

- ◆ إجراء تقييم شامل للمخاطر: من خلال استخدام تقنيات مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحديد المواقع الأكثر عرضة للمخاطر.
- ◆ إنشاء خرائط المخاطر: بهدف معرفة وتوضيح النقاط الساخنة وتوجيه القرارات المحلية.
- ◆ دمج إدارة المخاطر في التخطيط الحضري: لضمان مراعاة اعتبارات المخاطر عند تصميم البنية التحتية واستخدام الأراضي.

#### 7.1.2 إدماج التغيير المناخي والتنمية المستدامة في عملية إدارة مخاطر الكوارث

- ◆ رسم خرائط المخاطر الشاملة: المتضمنة للمناطق المعرضة للفيضانات ومناطق الجفاف وغيرها من المخاطر المناخية، ويتضمن ذلك أيضا إجراء تقييمات نقاط الضعف على المستوى الجزئي لتحديد السكان المعرضين للخطر، مثل التجمعات السكنية غير الرسمية والمجتمعات التي تعتمد على الزراعة البعلية.
- ◆ تحديد المخاطر من خلال المعرفة المجتمعية: وذلك من خلال إشراك السكان المحليين في تقييمات المخاطر التشاركية للحصول على المعرفة الأصيلة حول أنماط المناخ ونقاط الضعف.

#### 7.1.3 استخدام التكنولوجيا

- ◆ أنظمة الإنذار المبكر: توفير أنظمة إنذار تعمل على المستوى المحلي لتحذير السكان من مخاطر الكوارث المحتملة.
- ◆ التقنيات الرقمية ووسائل التواصل: مثل تطبيقات الهواتف الذكية التي تقدم معلومات فورية حول المخاطر.
- ◆ تحليل البيانات الضخمة: لدراسة الأنماط المستقبلية للمخاطر وتعزيز اتخاذ القرار.

#### 7.1.4 تعزيز التعاون والتنسيق

- ◆ التنسيق بين الجهات المعنية: لضمان توزيع المهام والمسؤوليات بوضوح بين الحكومة المحلية والمؤسسات الأخرى.

## الفصل السابع: افضل الممارسات والنماذج العالمية في ممارسة إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي

- ◆ بناء الشراكات وعقد الاتفاقيات: خاصة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتعزيز القدرات المحلية.
- ◆ تبادل المعرفة والخبرات: مع مناطق أخرى عبر ورش عمل مشتركة والزيارات والمشاركة في الاحداث والمؤتمرات الاقليمية والعالمية.

### 7.1.5 تعزيز القدرات المحلية

- ◆ التدريب والتعليم: من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة لموظفي البلديات وأفراد المجتمع لزيادة المعرفة بإدارة المخاطر.
- ◆ بناء شبكات تطوعية: تشكيل فرق متطوعين مدربين يمكنهم المساهمة في الاستجابة والتدخل السريع عند حدوث الأزمات.
- ◆ إنشاء مراكز محلية للاستعداد والاستجابة: تعمل على دعم الجهود الوطنية وتنسيق الجهود المحلية في إدارة الكوارث.

### 7.1.6 إشراك المجتمع

- ◆ التواصل المستمر مع المجتمع: من خلال حملات توعية لتعريف السكان بالمخاطر المحلية وكيفية الاستجابة.
- ◆ تعزيز العمل التشاركي: إشراك المجتمع في التخطيط وتنفيذ المشاريع المتعلقة بإدارة المخاطر.
- ◆ تطوير برامج خاصة بالمجموعات الأكثر قابلية للتأثر: على سبيل المثال، الأطفال، النساء، كبار السن، وذوي الإعاقة.

### 7.1.7 التمويل المحلي المستدام

- ◆ إنشاء صناديق طوارئ محلية: لدعم جهود الاستجابة والتعافي.
- ◆ تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لتوفير الموارد المالية والتقنية.
- ◆ الاستفادة من التمويل الدولي: خاصة البرامج الموجهة نحو إدارة الكوارث.

## 7.2 أفضل التجارب العالمية التي يمكن الاستفادة منها

نظرا لاختلاف الجيولوجيا والجغرافيا والظروف المناخية التي تؤثر على أنواع وطبيعة المخاطر حول العالم، وكذلك اختلاف الثقافات والموارد، فإنه لا يوجد نموذج عالمي موحد لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات يمكن تبنيه من جميع الدول. في هذا الدليل الإرشادي لا ننصح بتبني نموذج عالمي أو إقليمي بشكل كامل، ولكن يمكن الاستفادة من بعض الممارسات التي يمكن ان تناسب السياق الأردني، على سبيل المثال:

### 7.2.1 تجربة اليابان في إنشاء مراكز تدريب مجتمعية وإجراء تمارين دورية للمجتمع

تجربة اليابان في إنشاء مراكز تدريب مجتمعية للكوارث تعد من التجارب الرائدة عالمياً، تهدف هذه المراكز إلى تعزيز وعي المجتمع وتحسين استجابته للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والعواصف. تتضمن هذه التجربة إنشاء مراكز تدريب مجتمعية موزعة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية، تتضمن هذه المراكز محاكاة لحدوث مخاطر مختلفة للكوارث مثل الزلازل والحرائق وغيرها، وتستخدم تقنيات حديثة مثل الواقع الافتراضي. تستهدف هذه المراكز جميع فئات المجتمع مع التركيز على الأطفال. كما تتضمن هذه المراكز تمارين إخلاء تحاكي الظروف المختلفة للكوارث، وورش عمل حول الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق، وإعداد خطط الطوارئ الشخصية والعائلية. كما يستخدم المشاركون معدات حقيقية مثل طفايات الحريق وأدوات البحث والإنقاذ، ويتم تدريبهم على كيفية الاستجابة الفورية للكوارث وكيفية التصرف في ظل انهيار البنية التحتية مثل انقطاع المياه أو الكهرباء. ما يميز هذه المراكز هو استخدامها الفعال للتكنولوجيا المتقدمة من تطبيقات الهواتف الذكية التي توفر نصائح وتعليمات خلال الأزمات، وأنظمة إنذار مبكر متصلة بالمراكز المجتمعية للتنبيه الفوري. يمكن الاستفادة من هذه التجربة في الأردن وتطبيقها مع مراعاة السياق المحلي من خلال الخطوات التالية:

- ◆ اختيار مواقع استراتيجية مثل البلديات والمراكز الثقافية لتكون مراكز تدريب مجتمعية، وتجهيزها بتقنيات بسيطة وفعالة تناسب الإمكانيات المحلية.
- ◆ تصميم برامج تدريبية شاملة تستهدف طلاب المدارس والجامعات والجمعيات الأهلية، وتضمن هذه البرامج لمحاكاة للكوارث التي قد تواجهها الأردن مثل الفيضانات والزلازل.
- ◆ إجراء تمارين دورية، تتضمن تمارين إخلاء على مستوى الأحياء، بالتعاون مع الدفاع المدني والأجهزة المعنية، وإشراك جميع أفراد المجتمع في التمارين لتعزيز الوعي.
- ◆ تعزيز التوعية العامة من خلال إطلاق حملات توعية على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتوفير مواد تعليمية مبسطة حول إدارة الكوارث.
- ◆ التعاون مع الجهات المحلية والدولية للاستفادة من خبرات اليابان من خلال شراكات تدريبية وبرامج تبادل الخبرات، وطلب دعم تقني من المنظمات الدولية المتخصصة في إدارة الكوارث.
- ◆ التعاون مع المراكز البحثية والجامعات والمدارس على تشجيع البحث العلمي وتطوير تطبيقات محلية توفر تنبيهات وتعليمات وقت الكوارث.



ولضمان نجاح واستدامة هذه التجربة يجب البحث في التحديات المحتملة مثل نقص الموارد المادية، وضعف الوعي المجتمعي، وقلة الخبرات، حيث يمكن اقتراح الحلول المناسبة التي تتضمن حشد التمويل من المنظمات الدولية وبرامج المساعدات، والتركيز على حملات التوعية وإشراك المدارس، وتنظيم تدريبات للمدرسين بالتعاون مع خبراء يابانيين في هذا المجال. من الشركاء المحتملين للتعاون في هذا المجال، هي الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (Japan International Cooperation Agency JICA).

<https://en.afad.gov.tr/>

### 7.2.2 تجربة تركيا في التعامل مع مخاطر الزلازل

تعتبر تركيا من الدول النشطة زلزاليا، والتي عانت من هذا الخطر على مدى التاريخ، وبالتالي أصبح التعامل مع خطر الزلازل في تركيا متضمناً في جميع ممارسات الدولة والمجتمع. تميزت تركيا خلال العقود الماضية بتطوير منظومة التعامل مع هذا الخطر بشكل كبير، حيث أنه بالرغم من حتمية وجود هذا الخطر وعدم القدرة على تغيير شدته أو تكراره، إلا أن الأثر السلبية لهذا الخطر قد تم الحد منها بشكل كبير. تقوم هذه المنظومة على الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للزلازل، وإعطاء دور كبير لمساهمة القطاع الخاص والبحث العلمي، مع تعزيز جاهزية البلديات والمجتمعات المحلية. من أبرز النجاحات التي حققتها تركيا في هذا المجال هو تعزيز سياسات البناء لتشمل معايير مقاومة الزلازل، وإنشاء وحدات متخصصة للاستجابة السريعة ضمن البلديات. مجالات الاستفادة الممكنة:

◆ تحديث معايير البناء المحلية لتكون مقاومة للكوارث.

◆ تشكيل فرق استجابة محلية مدربة في البلديات.

◆ بناء قدرات المجتمعات المحلية عبر برامج توعية شاملة وتدريب عملي مستمر

يمكن إيجاد المزيد عن التجربة التركية في مجال التعامل مع المخاطر - وبخاصة مخاطر الزلازل من خلال موقع مؤسسة إدارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD - Afet ve Acil Durum Yönetimi Başkanlığı).



وهي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن إدارة الكوارث والطوارئ في تركيا، تأسست في عام 2009 بقرار من الحكومة التركية لتوحيد جهود المؤسسات المتعددة التي كانت مسؤولة عن إدارة الكوارث والطوارئ في البلاد، وتهدف المؤسسة إلى تعزيز قدرات تركيا في التعامل مع الكوارث الطبيعية، وخاصة الزلازل. وتقوم المؤسسة بجهود متميزة في عدة مجالات والتي يمكن الاستفادة منها بشكل فعال، منها على سبيل المثال:

◆ **التخطيط وإدارة الكوارث:** من خلال إعداد خطط وطنية لإدارة الكوارث والطوارئ، وتطوير استراتيجيات الوقاية والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الزلازل، وتوفير الإرشادات لتقييم المخاطر وإجراء التحليلات الزلزالية.

◆ **التأهب والاستجابة:** من خلال تجهيز فرق متخصصة للاستجابة السريعة عند وقوع الكوارث، بما في ذلك البحث والإنقاذ، وتنظيم تدريبات ومحاكاة وطنية لتحسين استعداد المؤسسات الحكومية والمجتمع، وإنشاء مراكز إدارة الطوارئ والتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

◆ **إدارة المخاطر الزلزالية:** من خلال إجراء دراسات جيولوجية وهندسية لتحديد المناطق الأكثر عرضة للزلازل، وتعزيز البناء الآمن وفقاً للمعايير المقاومة للزلازل، ومراقبة النشاط الزلزالي عبر شبكة من محطات الرصد.

◆ **إغاثة المتضررين:** من خلال توفير المساعدات الإنسانية والإغاثة للمناطق المتضررة، تنسيق جهود الإيواء المؤقت للسكان المتضررين، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين.

◆ **التوعية والتثقيف:** من خلال نشر الوعي حول الاستعداد للكوارث بين المواطنين، وإعداد مواد تعليمية وبرامج تدريبية حول السلوك الآمن خلال وبعد الزلازل.

### 7.2.3 تجربة مدينة دبي / الامارات العربية المتحدة في إدارة مخاطر الكوارث والأزمات وتعزيز القدرة على الصمود (المرونة)

تمتلك إمارة دبي منظومة متقدمة في إدارة مخاطر الكوارث والأزمات تعتمد على وضع سجلات محدثة للمخاطر، وتقوم بعملية تحليل وتقييم متقدم يعتمد على أفضل المعايير العالمية في هذا المجال، كما تقوم بتصميم سيناريوهات وتمارين بشكل مكثف لتحسين الاستجابة مستفيدين من أفضل الوسائل التكنولوجية - المحاكاة، استخدام الطائرات المسيرة، الذكاء الصناعي، وغيرها. تعتبر دبي من المدن المتقدمة في تطوير الأدلة الإرشادية لإدارة الأزمات التي تغطي جميع السيناريوهات المحتملة.

كما تقوم دبي ببناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص لتمويل أنشطة ومشاريع الحد من المخاطر، وكذلك التعاون مع المجتمع المحلي لتوعيته بدوره في مرحلة الاستعداد والاستجابة عند حدوث الأزمات، بحيث تنعكس الفائدة النهائية على المدينة ككل كفائدة مشتركة بين جميع القطاعات. مجالات الاستفادة الممكنة:

◆ تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع إدارة الكوارث.

◆ تطوير أدلة شاملة لإدارة الأزمات تغطي جميع السيناريوهات المحتملة.

◆ إعداد دليل وطني موحد لإدارة الكوارث والأزمات.

تم الاعتراف بمدينة دبي كمدينة نموذجية في مجال المرونة والذكاء والاستدامة في العام 2020، كما تم الاعتراف بها كأول مركز للمرونة على مستوى العالم في العام 2021 ضمن حملة المدن المرنة 2030 الذي يشرف عليه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. يمكن الحصول على المزيد من تجربة دبي من خلال مركز المرونة التابع لشرطة دبي.



8

**الفصل الثامن:  
خطة بناء  
القدرات**

## 8. خطة بناء القدرات

يعتبر بناء برنامج تدريبي لموظفي البلديات لممارسة أنشطة الحد من المخاطر على المستوى المحلي أمراً بالغ الأهمية لتعزيز القدرات الفنية والإدارية المحلية لموظفي البلديات لفهم المخاطر المختلفة التي تواجه مناطقهم والتعامل معها بفاعلية من حيث تحديد الإجراءات الوقائية والتخفيفية المناسبة. كما يساعد أيضاً بشكل رئيسي في تعزيز فهم كيفية تحويل السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بإدارة المخاطر إلى إجراءات عملية على الأرض، ويضمن الاتساق بين الاستراتيجيات الوطنية والممارسات المحلية.

يقترح الدليل الإرشادي البرنامج التدريبي التالي، وذلك لضمان رفع مستوى الجاهزية ويعزز آلية التعاون والتنسيق من خلال تزويد موظفي البلديات بمهارات التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل الدفاع المدني، والمؤسسات الصحية، والمنظمات غير الحكومية، ويعزز من قدرتهم على التنسيق بين القطاعات المختلفة لضمان استجابة شاملة ومنسقة. سوف يتم تضمين بعض المواد التدريبية التي تشجع الابتكار والتكيف المحلي، وتساعد في تعزيز الاستدامة والمرونة، والأمثال للمعايير الدولية من خلال ضمان توافق ممارسات إدارة المخاطر المحلية مع المعايير الدولية، مثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

المنهجية التدريب	عدد الساعات التدريبية	الموضوعات الفرعية	الأهداف	المحور الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> <li>محاضرات نظرية مدعمة بأمثلة حقيقية</li> <li>مناقشات جماعية</li> </ul>	5 ساعات تدريبية	<ul style="list-style-type: none"> <li>التعريف بمخاطر الكوارث وأثرها على التنمية المستدامة</li> <li>مكونات إدارة مخاطر الكوارث: الوقاية، الاستعداد، الاستجابة، والتعافي</li> <li>استعراض إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وكيفية تطبيقه محلياً</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعريف المشاركين بمفهوم إدارة مخاطر الكوارث وأهميته.</li> <li>فهم الأطر الدولية والوطنية التي تدعم الحد من مخاطر الكوارث</li> </ul>	المفاهيم الأساسية لإدارة مخاطر الكوارث
<ul style="list-style-type: none"> <li>محاضرات نظرية</li> <li>مجموعات عمل لتحليل المخاطر</li> <li>تمارين عملية لإنشاء خرائط المخاطر</li> </ul>	10 ساعات تدريبية	<ul style="list-style-type: none"> <li>طرق جمع البيانات المحلية وتحليلها</li> <li>منهجيات تقييم المخاطر: تحليل قابلية التأثير والتأثير</li> <li>إعداد واستخدام خرائط المخاطر كأداة تخطيطية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز قدرات المشاركين في تحليل وتقييم المخاطر المحلية</li> <li>تطوير مهارات المشاركين في إعداد خرائط المخاطر</li> </ul>	تحليل المخاطر وتقييمها - على المستوى الوطني والمحلي
<ul style="list-style-type: none"> <li>تمارين تفاعلية لتطوير خطط محلية.</li> <li>عروض تقديمية عن أفضل الممارسات الدولية.</li> </ul>	5 ساعات تدريبية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تصميم الخطط المحلية بناء على أولويات المخاطر</li> <li>دمج الحد من المخاطر في التخطيط العمراني واستخدام الأراضي</li> <li>تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تمكين المشاركين من إعداد خطط محلية شاملة للحد من المخاطر</li> <li>تعزيز فهمهم لكيفية دمج الحد من المخاطر في الخطط العمرانية والتنمية</li> </ul>	التخطيط المحلي للحد من مخاطر الكوارث

<ul style="list-style-type: none"> <li>عروض تقديمية لدراسات حالة</li> <li>مناقشات تفاعلية</li> </ul>	10 ساعات تدريبية	<ul style="list-style-type: none"> <li>دراسات حالة من البلديات الأردنية (نجاحات وتحديات)</li> <li>تجارب دولية في الحد من مخاطر الكوارث</li> <li>تحليل الدروس المستفادة وتطبيقها محليا</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير أمثلة عملية للتعلم من التجارب الناجحة</li> <li>مناقشة التحديات المحلية وسبل معالجتها</li> </ul>	أمثلة ودروس مستفادة من السياق الأردني والدولي
<ul style="list-style-type: none"> <li>محاضرات نظرية</li> <li>مجموعات عمل لتحليل الاحتياجات المحلية</li> <li>دراسات حالة محلية ودولية</li> </ul>	5 ساعات تدريبية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين البنية التحتية للحد من المخاطر (شبكات المياه، الطرق، الطاقة)</li> <li>تعزيز أنظمة الإنذار المبكر</li> <li>تطوير خطط استجابة طارئة على المستوى المحلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>فهم الدور المحوري للبلديات في بناء مجتمعات أكثر صمودا</li> <li>تطوير حلول مبتكرة لتحسين الخدمات الأساسية وتقليل التأثير بالكوارث</li> </ul>	دور البلديات في بناء القدرة على الصمود
<ul style="list-style-type: none"> <li>محاضرات نظرية</li> <li>مجموعات عمل لتصميم حملات توعية</li> <li>تمارين عملية لتطوير خطط اتصال</li> </ul>	5 ساعات تدريبية	<ul style="list-style-type: none"> <li>استراتيجيات التوعية والتثقيف المجتمعي حول المخاطر</li> <li>إنشاء شبكات تواصل فعالة مع قادة المجتمع المحلي</li> <li>تصميم حملات توعية تتناسب مع السياقات المحلية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز قدرات المشاركين في تصميم وتنفيذ حملات توعية فعالة</li> <li>بناء مهاراتهم في التواصل مع المجتمع المحلي خلال الأزمات</li> </ul>	الاتصال والتوعية المجتمعية
<ul style="list-style-type: none"> <li>محاضرات نظرية</li> <li>مجموعات عمل لتطوير استراتيجيات تمويل</li> </ul>	5 ساعات تدريبية	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع خطط لتخصيص الموارد البشرية والمالية</li> <li>فرص الشراكة مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية</li> <li>استخدام التكنولوجيا لتعزيز إدارة الموارد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تمكين المشاركين من تحديد مصادر تمويل مستدامة</li> <li>تعزيز فهمهم لدور التكنولوجيا في تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة</li> </ul>	التمويل والموارد لإدارة مخاطر الكوارث